اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة.. نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

خريطة أي طريق؟!

فخ المنظور الثقافى



العمال، من أعمال الفنانة انجى أفلاطون

- العدوان الأمريكى - البريطانى على العراق
- الاقتصاد العربى فى ظل احتلال العراق
- رؤية أولية لوحدة اليسار الديمقراطى العراقى
- فى ظل عسكرة السياسة الأمريكية
- سمات جديدة للصراعات على عتبة الألفية الثالثة
- ستالين.. هل كان ماركسيا حقا؟

الاصدار الثانى. العدد الخامس - ربيع وصيف ٢٠٠٣

اليسار الجديد

• ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد الخامس ربيع وصيف ٢٠٠٣

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب- القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد الالكترونى

alyassar@alahai.com

الاشتراكات فى مصر: سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

المحتويات

• الافتتاحية
-العدوان الأمريكى-البريطانى على العراق..................إبراهيم سعد الدين ٥
• فكرة
- خريطة أى طريق..نبيل زكى١٦
-درس بغداد..محمد فرج ٢٠
• ملف
- الاقتصاد العربى فى ظل احتلال العراق..................أحمد السيد النجار٢٣
- سمات جديدة للصراعات على عتبة الألفية الثالثة ....محمد سيد أحمد٣٩
- نحو رؤية أولية لوحدة اليسار الديمقراطى العراقى..............كاظم حبيب٤٧
- فى ظل عسكرة السياسة الأمريكية............................بهيج نصار٥٥
• دراسات
- ستالين هل كان ماركسيا حقا...............................د. رفعت السعيد٧٣
-أزمة العولمة الرأسمالية......................................عادل غنيم٩٤
- عبد الله النديم المثقف الثورى...............................وديع أمين ١١٦
-عن احتضار الدولة الوطنية...............................د. شريف حتاته١٢٦
- ما بعدالحداثة تاريخها وسياقها الثقافى.............ترجمة د.وجيه سمعان ١٤١
- موقف الولايات المتحدة من جنوب السودان..................د. زكى البحيرى ١٥٦
- الأغنية الشعبية والمقاومة.................................عيد عبد الحليم ١٦٣
• كتب
-فخ المنظور الثقافى ....د. سمير أمين١٧٣
• تقارير
-اتفاقية الشراكةالمصرية-الأوربية.......................د.شريف سمير فياض ١٨٩
• وثائق
-نداء الحركات الاجتماعية فى بورتو اليجرى..........ترجمة خالد الفيشاوى١٩٦

العدوان الأمريكى -البريطانى على العراق

تساؤلات حول جذوره وأهدافه ونتائجه المحتملة

د. إبراهيم سعد الدين

العدوان الوحشى السافر على العراق وشعبه، الذى بدأ فى السابع عشر من مارس الماضى بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد قليل من الدول المتحالفة معها وعلى رأسها بريطانيا، والذى ضرب عرض الحائط بقواعد القانون الدولى وبدور هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها فى المحافظة على السلم العالمى ومنع الحروب بين الشعوب، وحماية سيادة الدول على أراضيها وضمان حقها فى اختيار نظم الحكم فيها وطبيعة النظام السياسى بها.

ويتم هذا العسف بحق إحدى الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، ويتم العدوان على أراضيها وتعريض شعبها للموت والتهلكة وتدمير مواردها ومنشآتها «باسم حق توجيه ضربه استباقية ضد الدول المارقة التى يحتمل أن تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو أى من حلفائها بالخطر بسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل أو بمعاونتها ومساندتها لأي من المنظمات التى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منظمات إرهابية . بغض النظر عما إذا كانت أعمال هذه المنظمات موجهة أصلا لتحقيق أهداف سياسية مشروعة أو لغير ذلك من الأسباب، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأعمال تتخذ فى مواجهة عدوان سافر أو احتلال للأراضى تمارسه الولايات المتحدة أو أي من حلفائها ضد الدول التى توجد فيها هذه المنظمات أو التى ترتبط بها المنظمات المذكورة.

إن العدوان على العراق وغزو أراضيه واستخدام أمضى الأسلحة لتحطيم منشآته وقتل رجاله ونسائه وأطفاله وفرض تغيير نظام الحكم فيه عن طريق استخدام القوة العسكرية للدول الغازية، يتم ونحن الآن فى بداية القرن الواحد والعشرين والذى يجئ بعد فترة من نجاح الشعوب وحركاتها الوطنية بعد الحرب

العالمية الثانية فى تصفية الوجود العسكرى للدول المستعمرة فى كل بقاع الأرض تقريبا باستثناء حالات قليلة، على رأسها الوجود الاستعمارى الإسرائيلى فى أراضى الضفة الغربية . وفى منطقة الجولان السورية المحتلة وأراضى شبعا اللبنانية، وقد تمكنت كل شعوب العالم فى المستعمرات السابقة من الحصول على استقلالها وتصفية الوجود العسكرى الاستعمارى فى أراضيها وانضمت كدول مستقلة للأمم المتحدة.

وقد حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها التغطية على الطبيعة العدوانية لغزوها بادعاء أن العراق يهدد جيرانه كما يهدد أمن الولايات المتحدة وأمن الدول الحليفة لها، باستمرار امتلاكه لأسلحة دمار شامل بالمخالفة لشروط وقف إطلاق النار فى الحرب التى شنت على العراق تحت مظلة الأمم المتحدة فى عام ١٩٢٢ بطرد الجيش العراقى من الكويت . وقبول العراق لأراضيه من أى أسلحة من أسلحة الدمار الشامل. ويوقف أى محاولة لإعادة إنتاجها فى العراق .كما قبل العراق أيضا إخضاع أراضيه ومنشآته للتفتيش لضمان عملية تدمير ما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل ولوقف كل جهود لإعادة إنتاجها فى المستقبل.

وتعرضت الأراضى العراقية فضلا عن ذلك لعمليات استكشاف جوى مستمر لضمان بقاء منطقة منزوعة السلاح وخالية من وجود للجيش العراقى فى شمال العراق وجنوبه واستمرت عمليات الاستكشاف تلك بواسطة الطيران الأمريكى والبريطانى رغم عدم وجود قرار بذلك من مجلس الأمن الدولى.

وقد منع العراق عمليا من وجود أى منشآت للدفاع الجوى فى الأراضى الخاضعة لعمليات الاستكشاف الجوى وتعرضت أى أسلحة دفاع جوى فى المنطقة لعمليات قصف وتحطيم مستمرة بدعوى تهديدها للطائرات التى تقوم بعمليات الاستكشاف . أو احتمال تهديدها لها.

وقد أدى خلاف حول عمليات التفتيش فى العراق فى عام ١٩٩٨ إلى انسحاب المفتشين من الأراضى العراقية بناء على توجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وتعرض العراق إثر ذلك إلى حملة تأديبية عنيفة من خلال الطيران الأمريكى والبريطانى انتهت بقبول العراق سحب قواته من المناطق الجنوبية المجاورة لأراضى الكويت ومن الأراضى الشمالية القريبة من منطقة الحكم الذاتى الكردى.

وبينما اكتفت الإدارة الأمريكية فى عهد كلينتون باستمرار الحصار الاقتصادى على العراق وتشديد أعمال المراقبة والتفتيش إلى جانب القيام ببعض حملات تأديبية على العراق

من وقت لآخر لإجباره على الالتزام بشروط وقف إطلاق النار، فإن الإدارة الجمهورية التى يقودها جورج بوش الابن سرعان ما غيرت السياسة الأمريكية قبل العراق وقبل المنطقة العربية عامة وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر التى تعرضت لها كل من نيويورك وواشنطن فى عام ٢٠٠١ .وبدلا من سعى كلينتون فى الأسابيع الأخيرة من حكمه للوصول إلى تسوية مقبولة للصراع الإسرائيلى -الفلسطينى فإن الإدارة الجمهورية سرعان ما غيرت توجهات السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وانتقل تركيزها إلى ما اعتبرته تهديدا عراقيا وأفسحت المجال لحكم الليكود الإسرائيلى للتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية بأقصى درجات العنف لإنهاء أى مسعى لتطبيقه اتفاقية أوسلو ثم لنقض هذا الاتفاق وما ترتب عليه من إجراءات لفرض قبول الفلسطينيين لشروط تسوية نهائية غير عادلة وفق شروط حكومة الليكود الذى تضم تجمع الأحزاب الإسرائيلية اليمينية.

إن هذا التحول عن الاهتمام بالسعى إلى نوع من التسوية للصراع الإسرائيلى- الفلسطينى إلى التركيز على حسم الصراع مع العراق بأسلوب عسكرى بعد أن استمر لمدة تربو على اثنتى عشرة سنة بأساليب أخرى، قد جاء نتيجة لتبنى إدارة بوش للخط السياسى لمن يدعون بالمحافظين الجدد فى الولايات المتحدة والذين يشغلون عدداً من المراكز الهامة فى قلب الإدارة الأمريكية الجديدة ويأتى على رأس هؤلاء نائب رئيس الجمهورية ديك تشينى ووزير الحربية الأمريكية دونالد رامسفيلد ومجموعة مساعديهم ومفكريهم وتستهدف سياسات المحافظين الجدد ثلاث غايات مترابطة ومتداخلة فى نفس الوقت .ويأتى على رأس هذه الغايات تأكيد الهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية على النطاق العالمى وعدم السماح بنشوء أى قوة سياسية أو عسكرية يمكن أن تهدد سيادة أو هيمنة الولايات المتحدة عالميا حاليا أو مستقبلا.

الهدف الثانى لهذه السياسة هو تأمين إسرائيل وفرض تسوية للصراع العربى -الإسرائيلى وفق الشروط الليكودية التى ترفض مبدأ الأرض مقابل السلام الذى استند إليه مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو والمبادرة السعودية وقرارات مؤتمر القمة العربية فى بيروت بتبنى هذه المبادرة . واستبدال بفكرة الأرض مقابل السلام فكرة السلام مقابل السلام التى تتضمن تسليما باستيفاء أجزاء من الأرض العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ والتى ما زالت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

وإجبار العرب على القبول بسلام مع إسرائيل مقابل قبول إسرائيل العيش بسلام

مع العرب.

أما الهدف الثالث فهو ضمان سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق النفطية وضمان استمرار تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الأسواق الدولية بأسعار مناسبة تقع بين حد أدنى لا يقل عن تكلفة استخراج وإنتاج النفط الأمريكي وبين حد أعلى لا يسبب اضطرابا فى موازين مدفوعات الدول المستهلكة الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العدوان على العراق وتصفية النظام الصدامى يتيح فرصاً واسعة لتحقيق هذه الأهداف كلها.

إن الحشد السريع لقوة عسكرية جبارة مسلحة بأحدث الأسلحة وأشدها فتكا قد بين أن الولايات المتحدة هى دون غيرها الدولة التى تستطيع استخدام قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها ، وعدم مبالاتها بالمظاهرات والاحتجاجات التى شملت العالم استنكارا لمسلكها العدوانى، ورغم وصم عملها بأنه يفتقد الشرعية وأى هدف نبيل أو أخلاقى واشتراك القيادات الدينية فى أوروبا والولايات المتحدة نفسها فى مظاهرات التنديد بالسياسة الأمريكية هذا فضلا عن تنديد العالم الإسلامى كله بالعدوانية الأمريكية.

إن رفض مساعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة كان هو السبب الأساسى لرفض دول كفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وغيرها من الدول غير دائمة العضوية فى مجلس الأمن إصدار قرار من مجلس الأمن يعطى شرعية للعدوان الأمريكى وكان هو الدافع أيضا للحركة الجماهيرية الواسعة التى شملت العالم كله احتجاجا على السلوك العدوانى الأمريكى.

وبينما شملت حركة الاحتجاج الجماهيرى العالم على اتساعه فقد بقى التحرك الجماهيرى العربى محدوداً ومحاصراً . أما على مستوى الحكومات فإن العديد من حكومات الدول العربية قد سمحت بأن تصبح أراضيها قاعدة انطلاق العدوان ومركزا لحشد قوات الغزو . وسلمت أغلب الحكومات العربية بعجزها عن التصدى للهجمة العسكرية الأمريكية وبعدم قدرتها حتى عن التعبير والوصف القانونى للغزوة الأمريكية كعمل عدوانى مخالف للشرعية الدولية.

المقاومة الصلبة والانهيار المفاجئ

رغم الحرب النفسية التى شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الشعب العراقى ورغم ادعائها بأن جيوشها تغزو العراق لتحرير شعبه لا لاحتلاله ورغم استخدام أكثر الأسلحة فتكا وأشدها ترويعا ،فقد واجهت القوات الغازية فى بداية حملتها مقاومة صلبة من الشعب العراقى مما أوقفها أمام العديد من

المدن الصغيرة والمحلات بدلا من استقبال القوات بالورود والرياحين كما ادعى مخطط الحملة وسدنتها من منظمات المعارضة العراقية في الخارج التي قبلت التعاون الوثيق مع القوات الغازية وقد أدت الصلابة غير المتوقعة للشعب العراقي في البداية وتصدى العراقيين للغزوة الاستعمارية إلى إشعال المشاعر المناهضة للحرب والعدوان في طول البلاد العربية وعرضها وإلى نهوض للحركة الشعبية المناهضة للحرب في كل البلاد وبين شعوب الدول الإسلامية ،كما اتسعت حركة مناهضة الحرب في كل بلدان أسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وفي الدول الأوربية وفي الدول الغازية نفسها.

واستعدت الجماهير لتعميق نضالها مع كل زيادة في المقاومة العراقية والدفاع عن شعب العراق وأطفال العراق ونساء العراق وشيوخها ورجالها الذين أصبحوا وقودا لحرب تحطم الأخضر واليابس وتعرض مدنهم وقراهم للتدمير المتزايد. وأدت المقاومة العراقية أيضا لتبارى الشباب العربي لنصرة شعب العراق وتطوع الكثيرون لمشاركة الشعب العراقي في معركته دفاعاً عن الأرض العراقية .

واستعدت الجماهير لمزيد من العون لشعب العراق متوقعة حرباً يحتمل أن يطول مداها وخاصة عند محاولة القوات الغازية دخول المدن العراقية الرئيسية وعلى رأسها بغداد.

وقد فوجئت كل شعوب الأرض وعلى رأسها الشعوب العربية بأن قوات الغزو ما أن وصلت إلى مشارف بغداد حتى دخلت المدينة دون مقاومة تذكر واختفت في نفس الوقت كل القيادات العسكرية والسياسية والإعلامية المسئولة واختفى معها الحرس الجمهوري والجيش النظامي وجيش القدس وفدائيو صدام، كما اختفت قوات الأمن وتركت بغداد لتكون فريسة لقوات الغزو من ناحية ولعصابات السلب والنهب المنظم من ناحية أخرى ،وانتقلت عصابات النهب إلى المستشفيات ، ومنشآت الدولة ولتغير على المتحف الوطني العراقي الذي يحتوي الكنوز التاريخية لحضارة ما بين النهرين!.

وإذا كنا لا نعرف حتى الآن أسباب هذا الانهيار السريع ومبرراته-فإن من المؤكد أن تخلى كل رجال النظام- بلا استثناء- عن أي محاولة لتنظيم تسليم المدينة للقوات الغازية يكون جريمة ضد شعب بغداد وضد الشعب العراقي كله من قيادات النظام ومسئوليه ،كما أن تغاضى قوات الغزو عن أعمال السلب والنهب بما في ذلك نهب ثروات العراق التاريخية من متحفه الوطني هو جريمة أيضا تسأل عنها القوات الغازية وقياداتها المسئولة.

ولعله مما يستوقف النظر أن القوى

الوحيدة التي استمرت تواجه قوات الغزو حتى بعد أن أكتملت لها السيطرة ، على المدينة كانت هي القوات المشكلة من المتطوعين العرب والذين استمروا في القتال حتى الموت . مبينين بذلك أنه إذا كان أبناء العراق قد آثروا أن يتوقفوا عن حماية نظام أذاقهم الأمرين خلال فترة ربت على الثلث قرن وتخلت كل قياداته عنه وعن الشعب العراقي في ساعة الأزمة فإن المتطوعين العرب الذين ذهبوا العراق للدفاع عن شعبه وعن شعوبهم ضد الغزوة الإمبريالية والصهيونية الجديدة قد آثروا استمرار القتال حتى الموت دفاعاً عن الشعوب العربية كلها.

هل نجحت الولايات المتحدة في تحقيق أهداف الغزو؟

لقد استطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن تحقق نصراً عسكرياً حاسما على نظام صدام حسين بعد فترة لم تطل وانتهى نظام صدام حسين وأعوانه وانهار انهيارا تاما تاركا شعب العراق لمصيره وسيطرت القوات الأمريكية والبريطانية على العراق من جنوبه إلى شماله ، وبدأت الولايات المتحدة إعادة صياغة الدولة العراقية وإعادة صياغة سياساتها بالتعاون مع قوى المعارضة العراقية السابقة في الخارج ومع قوى المعارضة داخل العراق نفسه وبدأت مرحلة جديدة في العراق وفي الوطن العربي في نفس الوقت . ومن المهم أن نتبين الآثار المحتملة للنجاح الأمريكي على النظام السياسي والاقتصادي في نطاق العالم وعلى أوضاع الوطن العربي وقضاياه الهامة في نفس الوقت:

١- إن أحد محفزات التوجه العدواني الأمريكي هو تأكيد الهيمنة الأمريكية السياسية والعسكرية على النطاق العالمي. فإلى أي حد أدى النجاح العسكري الأمريكي إلى زيادة هيمنة الولايات المتحدة وإلى أي حد يضمن استمرار هذه الهيمنة في المستقبل؟.

لقد أدى سلوك الولايات المتحدة بشأن المسألة العراقية إلى تحدٍ واسع للموقف الأمريكي في مجلس الأمن وفي هيئة الأمم المتحدة بصفة عامة ، ولم تنجح الولايات المتحدة في الحصول على قرار من المجلس يعطي شرعية لعملها العسكري . ورغم نجاح عملية الغزو عسكريا فقد استمر الجزء الأكبر من دول العالم يدين الغزوة الأمريكية- البريطانية. وشملت حركة استنكار هذه الحرب كل قارات العالم وأدت الحرب إلى نمو المشاعر المضادة لمحاولات الولايات المتحدة لفرض هيمنتها . وانتشرت في نفس الوقت الضغوط العالمية من أجل أن تلعب هيئة الأمم المتحدة دوراً رئيسيا في إعادة صياغة العراق الجديد بعد الحرب وفي ضرورة عدم ترك الولايات المتحدة لتنفرد بإعادة صياغة الأوضاع العراقية . ويزداد ضغط الشعب العراقي نفسه والشعوب العربية، ودول العالم جميعها لوضع

مصير الشعب العراقي بين أيدى أبنائه وأن يكون لمجلس الأمن الدولى وهيئة الأمم المتحدة دور فعال فى إعادة تعمير العراق وفى إعادة تنظيمه سياسيا ،كما يزداد ضغط الشعب العراقى والشعوب العربية وكل شعوب العالم لكى يتم تحقيق جلاء القوات الغازية عن أرض العراق فى أقصر فترة ممكنة.

إن التحدى للهيمنة الأمريكية يتسع ليشمل أغلب دول الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين وحركات الشعوب المناهضة للحرب والمناهضة للعولمة وحركات الدفاع عن البيئة ومناهضة العنصرية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية التى تسعى لإيجاد نظام سياسى أكثر عدلاً.

من ناحية أخرى فإن التفوق الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية يزداد تقلصا ، كما أن الاتحاد الأوروبى يزداد توسعا وتزداد قدراته الاقتصادية ويزداد فى نفس الوقت تلاحما ، كما يزداد التحدى لمحاولات الهيمنة الأمريكية ،كما أن النمو المتسارع فى الصين وفى الهند وفى عدد من الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا وجنوبها الشرقى وفى جنوب آسيا وفى دول أمريكا اللاتينية كفيل بنشوء أوضاع دولية أكثر تكافؤاً وبالحد بالتالى من إمكانات الهيمنة الأمريكية مما يؤكد على أهمية التعاون الدولى كبديل على فرض السيطرة ،كما تنمو التيارات الأكثر اعتدالا فى الولايات المتحدة ذاتها.

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أن السلوك العدوانى لجماعات اليمين المتطرف المتحالف مع الصهيونية لا يعبر بالضرورة عن مجمل الرأسمالية الأمريكية فى مرحلة العولمة التى يعيشها العالم. وإن الرأسمالية فى مرحلة العولمة هى أكثر ميلا لاستخدام الوسائل الاقتصادية منها لاستخدام الوسائل العسكرية لمد نفوذها وتوسيع أسواقها ،وهى تتبع فى الغالب مبدأ استيعاب المنافس والتعاون مع الوحدات الاقتصادية الأصغر وإلحاقها بها فى إطار من التعاون بدلا من محاولة تصفية المنافسين وإخراجهم من الأسواق.

٢- إن الاستيلاء العسكرى العدوانى على العراق يثير إلى جانب قضية الهيمنة قضية أخرى تتعلق بما إذا كان هناك اتجاه لعودة شكل الإمبريالية وشكل من أشكال الوجود المسلح والاحتلال العسكرى فى أراضى الغير. أو إن حالة العراق هى حالة شاذة لا تعكس الاتجاه العالم بل تخالفه.

مرة أخرى قد يكون من المفيد أن نلاحظ أن أياً من الدول المعتدية لا تستطيع الجهر برغبتها فى الفتح أو الاحتلال أو الاستيلاء على أراضى الغير وخيراته ، على العكس من ذلك فإن الدول الغازية تؤكد على أن هدفها هو هدف تحريرى ، وأن قوتها سرعان ما ستغادر الأراضى التى احتلتها، وأن خيرات هذه البلاد

هى ملك لشعبها دون غيره وأنه هو صاحب الحق فى التمتع بها واستخدامها لصالحه.

من المفيد هنا أن نلاحظ أن هذا التأكيد على هدف التحرير لا الفتح إنما هو تعبير عن التحولات العالمية التى شهدها العالم خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وعما أدت إليه من تحرير للمستعمرات ، وتصفية للاحتلال العسكرى لأراضى الغير وعن انتصار للكفاح ضد العنصرية والاستغلال وعن تأكيد لمبادئ حقوق الإنسان.

إن مثل هذه النجاحات التى تحققت كنتيجة لكفاح الشعوب فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تجعل من المستحيل القبول مرة أخرى بعودة الإمبريالية وسيطرتها . ومن هنا نبعت ضرورة تغطية الأسباب الحقيقية للعدوان بأهداف أخرى يمكن قبولها . إلا أن ذلك لم يمنع المطالبة بأن يتم سحب قوات الغزو فى أقصر فترة ممكنة ،كما لم يمنع المطالبة بأن تلعب هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها دوراً رئيسيا فى إعادة تعمير العراق وفى تسهيل إقامة حكم ديمقراطى فيه.

ويلاحظ أن سلوك القوات الغازية يتم فى الظروف المعاصرة تحت أعين ونظر مؤسسات الاتصال الجماهيرى وأن ما يتم فى العراق أو فى غيره من الأقطار سرعان ما يتردد عبر الأثير وعبر الفضائيات فى أرجاء الأرض كلها مثيرا حركات الاحتجاج على أى سلوك استقلالى أو استعمارى أو مشين فى العديد من أرجـــاء الأرض بما فى ذلك فى الدول الغازية نفسها . ومرة أخرى قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن بقاء قوات مستعمرة فى أى من الدول المفتوحة كفيل بأن يستثير النضال الوطنى لنيل الاستقلال ويحمل الدول الغازية أو المستعمرة تكاليف مالية وبشرية مرتفعة مما يجعل الدول المسيطرة تميل إلى الاعتماد على أساليب اقتصادية أو غيرها لتأكيد استمرار استغلالها للبلدان التابعة.

ونشير هنا مرة أخرى إلى أنه يصعب أن تعود الإنسانية لتكرار سلوك نبذته فى الماضى لأسباب نفعية فى ظروف تجعل الإفادة من هذا السلوك أقل احتمالا.

٣- إن سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على العـــراق تمكن الولايات المتـــحـــدة من السيطرة على إحدى أغنى الدول بالاحتياطيات النفطية المؤكدة . إن هذه السيطرة على العراق بالإضافة إلى السيطرة على السعودية والتغلغل فى مناطق مكامن النفط فى منطقة بحر قزوين وأواسط آسيا تمكن الولايات المتحدة من أن تلعب دورا رئيسيا فى توجيه سياسات إنتاج النفط وتسعيره فى الأسواق العالمية.

إن ذلك يتيح لها فى قول البعض إمكان السيطرة على مقدرات الدول المستهلكة للنفط وعلى الأخص فى السوق الأوربية المشتركة وفى اليابان والصين ودول شرق آسيا وهى

الدول المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة اقتصاديا وعسكريا.

إن هذه السيطرة على النفط العراقى تدعم بذلك إمكانات الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولى وفى مجال السياسة الدولية . إن هذا الاستنتاج له ما يدعمه من ناحية وله ما ينفيه من نواحى أخرى.

إن السيطرة على مكامن النفط والجزء الأكبر من احتياطاته يمكن أن تدعم الهيمنة الأمريكية فى حال استخدام النفط كسلعة سياسية استراتيجية خاصة فى حالات المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأى من الدول المستهلكة للنفط فى الاتحاد الأوروبى أو فى اليابان أو الصين أو دول شرق آسيا . أما فى غياب احتمالات الصراع السياسى وخاصة فى غياب احتمالات الصراع السياسى وخاصة فى غياب احتمالات المواجهة العسكرية فإن النفط لن يكون إلا سلعة من السلع ذات الأهمية فى الأسواق التى تخضع لنفس قواعد التجارة الدولية التى تنظمها منطقة التجارة الدولية.

وفى ظننا فإن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استبعدت الصراع العسكرى فيما بينها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والأغلب أن تستمر فى استبعاد الحرب كأداة لحسم أى صراع أو خلافات يمكن أن تنشأ بينها . إن أى حرب ستؤدى إلى تحطيم متبادل للدول المتحاربة ولن يكون فيها رابح أو مغلوب . إن نفس الأمر يطبق على الصراعات المحتملة بين دولة كالصين أو روسيا أو الدول الصناعية البازغة والتى تتنافس جميعها فى سوق دولية واحدة تخضع لقواعد مشتركة يجرى تحديدها خلال التعاون والصراع فى نفس الوقت دون أن يبلغ فى أى ظرف من الظروف إلى إمكانات الصدام العسكرى.

٤- إن أحد المحفزات الأساسية للحرب والعدوان كان هو الدول العربية لإجبارها على القبول بتسوية مع إسرائيل وفق الشروط الليكودية ، التى تستبعد مبادلة الأرض بالسلام ليحل محلها مبدأ السلام مقابل السلام حيث يستبعد التنازل عن الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية المحتلة ، وتستمر القدس عاصمة لدولة إسرائيل دون غيرها ويتم التنازل عن حق العودة وفقا للقرارات الدولية.

وقد بينت الحرب العدوانية تهافت موقف الدول العربية وعدم قدرتها على منع الحرب أو حتى استنكار موقف الدول التى قامت بالعدوان . ويرز ضلوع العديد من الدول العربية فى السماح باستخدام أراضيها قواعد للعدوان . بينما وقفت الدول العربية الأخرى موقف المتفرج من أحداث الحرب ومن قصف إحدى أكبر العواصم العربية وقتل أطفالها ونسائها وتحطيم بنيتها الأساسية وكان كل ما سعت إليه الدول العربية بعد إعلان عجزها عن

إيقاف الحرب أو التصدى لها أن تنصح حاكم العراق بالتنازل مقدما عن سلطته لتجنب الحرب ، رغم إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اجتياح العراق حتى لو تنازل حاكمه عن السلطة وغادر البلاد.

ولم تستطع أى من الدول العربية التى استخدمت أراضيها كقواعد للعدوان أن تطلب من الولايات المتحدة الوفاء بشروط معينة مقابل استخدام قواعدها أو أراضيها كما فعلت تركيا الدولة الحليفة للولايات المتحدة وتسلم الدول العربية بحق الولايات المتحدة فى القيام بالترتيبات اللازمة لإعمار العراق الذى حطمته الطائرات الأمريكية . وبحقها كذلك فى عمل الترتيبات اللازمة لإعادة البناء السياسى للدولة العراقية بعد القضاء على النظام القديم . ولا تذهب الدول العربية لأبعد من مطالبة الولايات المتحدة بأن يتم نقل السلطة للعراقيين فى أقصر فترة ممكنة.

وقد ترك زمام قيادة عملية الإعمار وعمل الترتيبات السياسية لقائد أمريكى سابق معروف بعلاقته بشارون وبالمؤسسات الصهيونية وكان من أول الأعمال التى قامت بها الولايات المتحدة فى ميدان النفط وقف خط أنابيب البترول بين العراق وسوريا بينما يجرى الاستعداد لإعادة خط النفط بين العراق وحيفا عن طريق الأردن والذى وقف عن العمل منذ زمن بعيد.

ويتحدث العراقيون القادمون من لندن ومن الولايات المتحدة صراحة عن المصالحة مع إسرائيل وعن تنشيط التعامل بين العراق وإسرائيل بدعوى أن مصر كانت الأسبق فى عقد صلح مع إسرائيل رغم أن العراق ليست من دول الجوار الإسرائيلى وإن إسرائيل لا تحتل أى أرض عراقية.

من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لم تتوان بعد غزو العراق من تكرار القول بأن موقفا جديدا قد نشأ فى منطقة الشرق الأوسط وإن على كافة الدول العربية أن تعيد دراسة مواقفها على ضوء الحقائق الجديدة.

أما بالنسبة لسوريا ولبنان فقد بدأت الضغوط الفعلية والتهديدات باتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية ضد سوريا لإجبارها على إيقاف نشاط حزب الله والجلاء عن الأراضى اللبنانية ولطرد المنظمات الفلسطينية التى تتوطن بعض هيئاتها القيادية فى دمشق هذا بالإضافة إلى اتهام سوريا بإنتاج أسلحة للدمار الشامل.

ولا يجد النظام العربى العاجز عن الحركة أي سبيل أمامه سوى التعلق بالإعلان عن خارطة الطريق والأمل فى وضعها موضع التنفيذ بعد أن أجبر عرفات على تعيين رئيس وزراء جديد سوف يكلف بتصفية الانتفاضة الفلسطينية وبمحاصرة نشاط منظمات العمل الفدائى حتى يمكن أن يحظى الفلسطينيون

بوفـاء الأمـريكيين وبوعـد بأن تعلن الولايات المتـحدة خـارطة الطريق مـبادرة ولى العـهد السـعودى التى تتبنى على جـلاء إسرائيل عن كل الأراضـى المحتلة كـثـمن لتـسـوية عـربيـة شاملة بين الدول العربية وبين إسرائيل.

ورغم ما ظهر فى العـراق من عـجز النظام العربى الذى كان يدعى بأنه قد جيش الجيوش وأنواعـا مـخـتلفـة من المتطوعين للدفـاع عن عاصمة العراق عندما جدت ساعة الجد كنتيجة لسـياسـات القـهر واسـتـبعـاد الشـعب وغـيـاب الديمقـراطيـة التى مـارسـهـا فـإن أياً من الدول العربية التى يهددها الأمـريكيـون لا تخطو ولو خطوة واحدة فى اتجاه الإصلاح الداخلى وبناء جبهة متراصة داخليا لمواجهة ما يحتمل أن تواجهه من أخطار. ■

قــالوا

إلى قاتل : لو تأملت وجه الضحية.

وفكرت ، كنت تذكرت أمك فى غرفة

الغاز ، كنت تحررت من حكمة البندقية.

وغيرت رأيك: ما هكذا تستعاد الهوية

محمود درويش

فكرة

خريطة.. أى طريق؟

نبيل زكى

كل مـا يهم شـارون هو وقف الانتـفـاضـة الفلسطينية وإنهاء المقاومة للاحتلال ومعاقبة كل من شارك فى عمليات فدائية ضد المحتلين بالحـبس أو القـتل أو المحـاكـمـة التى تمهـد لاحكام بالسجن لفترات طويلة.

وكل ما يهم شارون هو كسب الوقت لاقامة المزيد من المسـتـوطنات ومـصـادرة المزيد من الأراضى الفلسطينيـة وتصـفـيـة من تبـقى من القيادات الميدانية الفلسطينية .

غـيـر أن القـيـادة الفلسطينيـة التى تواجه حـمـلات قـمـع دمـوى همـجـيـة طـوال أكـثـر من ثلاثين شهرا، كما تواجه ظروفاً بالغة الصعوبة نتيجة الحصار الحديدى المفروض عليها .. لم تجد مفراً فى ظل الهيمنة الأمريكية المنفردة والمطلقة على العالم (والتى يجرى استثمارها لصـالح العـدوان الإسـرائيلى) من قـبـول خطة«خـريطة الطريق» التى جـاءت نتـيـجـة مشاورات رباعية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وروسيا.

والمفـتـرض أن الخطة ذات المراحل الثـلاث والمسـتندة إلى خطوط زمنية ومواعيد محـددة تسـتـهـدف التسـوية الشـاملة والنهـائية للنزاع الفلسطينى -الإسرائيلى بحلول عام ٢٠٠٥ فى ضـوء الأسس التى طرحـهـا الرئيس الأمريكى بوش فى خطابه يوم ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢.

ورغم أن خطة «خـريطة الطريق» تعطى الأولوية للمطالب الأمنية الإسرائيلية، وتعتبر إنهاء مقاومة الاحتلال بمثابة المدخل الحتمى لأى خطوات تاليـة أو أى التـزامـات تتـعـهـد إسرائيل بتنفيذها .. إلا أن القيادة الفلسطينية أعلنت مـوافـقـتـهـا على الخطة وأسـقطت كل تحفظاتها بشأنها، وأكدت مـوافقـتها عليها بحذافيرها لكى لا تعطى لإسرائيل أية ذريعة للرفض أو المناورة ، ولكى تـنقل الكرة إلى الملعب الإسرائيلى- الأمريكى .

ولوحظ أن الجـانب الفلسطينى نفذ مـعظم ما تفرضـه عليه الخطة من التزامات حتى قبل نشر الخطة وتسليمها إلى الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى (إصلاحات مـالية -تشكيل وزارة برئاسة محمود عباس -وضع مسودة دستور- توحيد أجهزة أمنية).

غـيـر أن إسـرائيل تصـر على أن لهـا ملاحظات على الخطة وتطالب بإجراء تعديلات من شأنها تفريغ الخطة من أى مضمون.

وينتهج شارون تكتيك «نعم .ولكن» إزاء كل

المبادرات السياسية فهو لا يرفض شيئا ، ولكنه يعمل بدأب وإصرار على نسف هذه المبادرات وقتلها ببطء وقد حمل أحد الوزراء فى حكومته خطة بديلة لمناقشتها فى واشنطن تقضى بتصفية كيان السلطة الفلسطينية واعتبار الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين.

ولوحظ أن شارون بدأ بتحريك القوى الصهيونية وداخل الولايات المتحدة للتحريض على رفض «خريطة الطريق» ،كما استخدم أعضاء الكونجرس لإعلان رفضهم لممارسة أى ضغط على إسرائيل وتعتبر الحكومة الإسرائيلية أن الظروف العالمية وظروف المنطقة مواتية تماما لمواصلة عمليات القمع ضد الفلسطينيين والإجهاز النهائى على ما تبقى من اتفاقيات أوسلو.

فالواضح أن من الأهداف الرئيسية للعدوان الانجلو أمريكى على العراق واحتلاله ..إزالة نظام الحكم العراقى «الذى كان يمثل تهديدا لإسرائيل» ،على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكى كولن باول خلال مؤتمر صحفى عقده مع شارون يوم ١١ مايو.

وليس هناك ما يشير إلى استعداد الحكومة -الإسرائيلية للاقدام على خطوات حقيقية ،حتى للانسحاب من الأراضى التى أعيد احتلالها فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها ابدت استعدادها لاتخاذ خطوات قليلة الاهمية تتعلق بتسهيل تحركات القادة الفلسطينيين وزيادة عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون فى إسرائيل وإطلاق سراح عدد ضئيل من الأسرى الفلسطينيين ؛وقد الغت حكومة شارون .. حتى هذه الخطوات الهزيلة والتافهة .

ومن الواضح أن حالة «الانتشاء» السائدة فى الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب الانتصار السهل والرخيص فى العراق لا تتيح مجالا لأى مرونة فى الموقف الأمريكى أو الاسرائيلى ويصر حكام واشنطن وتل أبيب على مقاطعة الرئيس الفلسطينى عرفات وتجاهله. وبعد أن ابدتا قدرا من الترحيب بتولى محمود عباس رئاسة الحكومة الفلسطينية ... تحول الترحيب إلى فتور ثم اعقبه موقف الحذر ثم التشكيك فى قدرة محمود عباس على الوفاء بمتطلبات إسرائيل الأمنية.

وهذه المطالب الأمنية تتركز على ضرورة شن حرب دموية فلسطينية- فلسطينية للتخلص من منظمات المقاومة.

فالمطلوب -إسرائيليا- ليس مجرد«هدنة أو وقفاً لإطلاق النار على جنود الاحتلال ، وإنما عملية استئصال واجتثاث لكل مقاومة لضمان

تجريد الفلسطينيين من أية أوراق للقوة إلى الأبد.

وفي المقابل ، ليس هناك أي ضمان بأن تتحرك إسرائيل على طريق التسوية . بل على العكس ، فإن كل المؤشرات تدل على أنها تريد أن تملك حق الفيتو على أي خطوة في «خريطة الطريق» تكون مطلوبة منها.

والوسيلة لامتلاك هذا «الفيتو» معروفة، وهي رفض فكرة الجدول الزمني وإحلال طريقة أخرى محلها وهي: أن تقرر إسرائيل ما إذا كان الجانب الفلسطيني قد نفذ استحقاقات المرحلة السابقة أم لم ينفذ . وبطبيعة الحال، فإن الجانب الفلسطيني سيظل «لم ينفذ» -من وجهة نظر شارون -إلى ما لا نهاية ، وبالتالي يتعذر الانتقال إلى المرحلة التالية من الخطة.

وشارون يعلم أن مجرد اعلان موافقته على تجميد الاستيطان يعني سقوط حكومته، وانسحاب الاحزاب الدينية العنصرية المتطرفة منها(وهي أحزاب لا تختلف كثيرا في طريقة تفكيرها عن شارون) مثل حرب المفدال وحزب «الاتحاد القومي».

ومن هنا ، فإن مناورته مكشوفة: القاء مسئولية تعثر خطة «خريطة الطريق» وفشلها على عاتق الفلسطينيين «الذين لم ينفذوا التزاماتهم وتعهداتهم» المتعلقة بتفكيك«البنية الأساسية الإرهابية»! وشارون يعلم سلفاً انه من المستحيل وقف المقاومة للاحتلال بنسبة مائة في المائة . ولذلك ،فإن الفرصة متاحة أمامه دائما لكي يتذرع بأي عملية مقاومة لكي يعلن انه متحرر من التزاماته.

ولما كان المسئولون الأمريكيون يتشبثون -لأسباب مفهومة- بفكرة أن كل مقاومة للاحتلال ليست سوى الإرهاب بعينه ،فإن شارون سيظل يمثل بالنسبة لهؤلاء المسئولين الأمريكيين «بطل مكافحة الإرهاب»!.

ويعتمد شارون اعتمادا كلياً على المجموعة الليكودية التي تحكم البيت الأبيض الأمريكي وهي مجموعة تتبنى كل أفكار حزب الليكود الحاكم في إسرائيل، بل أكثر تطرفاً وعدوانية من الليكود الإسرائيلي!.

ولما كان الرئيس الأمريكي بوش قد أوكل «للنوايا الطيبة» مهمة تنفيذ «خريطة الطريق» فإن التكهن بالنتائج يصبح مهمة سهلة. ولما كانت واشنطن تصر على تهميش اللجنة الرباعية ، وبالتحديد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، بحيث لا يلعب أي منهما أي دور فعال في الإشراف على تنفيذ «خريطة الطريق» .فإن التكهن بالنتائج يصبح من أسهل الأمور.

غير أن أخطر العوامل السلبية فى الموقف برمته هو أن «خريطة الطريق» تُطرح بعد احتلال العراق ، والتهديد بحروب أمريكية عدوانية أخرى ، وبعد التهديدات والانذارات الموجهة إلى كل من سوريا وإيران ومحاولة ارهابهما بكل السبل. والصورة- بايجاز- تدل على أن الولايات المتحدة تريد إعادة تشكيل المنطقة بحيث تضمن خضوعها الكامل للهيمنة الأمريكية -الإسرائيلية المشتركة، وتكفل الغاء أى خيارات أمام العرب إلا

خيار الإذعان للاحتلال أمريكى مباشر.

* خيار إقامة أنظمة «ديمقراطية» مزيفة وصورية وشكلية تكون تابعة للولايات المتحدة وتدور فى الفلك الإسرائيلى.

وفى كل الأحوال فإن أى نظام حكم عربى يعرض نفسه لغضب أمريكا إذا حاول إزعاج المحتلين للعراق أو قدم مساعدات للمقاومة الفلسطينية، أو حاول أن يشق لنفسه طريقا مستقلا أو يمضى فى طريق المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل أو يضع العقبات أمام السطو الأمريكى على ثروات العراق النفطية.

ونتائج هذا الغضب معروفة سلفاً!. ■

قالوا

أنا لست شاعرا سياسيا.

أنا شاعر وطنى . والوطن هنا ليس بمعناه السياسى المباشر، بل بمعناه المطلق ، أى الأرض والناس والتراب والحب ونسمة الهواء.

أمل دنقل

فكرة
درس بغداد
محمد فرج

أعاد الاحتلال الأمريكي للعراق طرح القضية الوطنية في سيرتها الأولى ، سيرة الاحتلال العسكري المباشر ، وسيرة الحروب العسكرية كأداة للسيطرة الاقتصادية والنهب الاستعماري ، وسيرة الأحلاف العسكرية كأداة لتمزيق التكتلات والنظم الإقليمية.

وإن كانت هذه العودة في سياق جديد وفي عالم جديد ،عالم ما بعد إنهيار وتفكيك الاتحاد السوفيتي وإنتهاء مرحلة التوازن الدولي والحرب الباردة ، وعالم ما بعد بروز ظاهرة العولمة الرأسمالية ، وبروز الحركة العالمية المناهضة للعولمة، عالم ما بعد الثورة العلمية والتكنولوجية ، عالم ما بعد ثورة المعلومات والاتصالات، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعالم ما بعد ١٥ فبراير ٢٠٠٣ ، أي عالم بروز الإرهاب كظاهرة عالمية، وعالم بروز الحركة الشعبية كظاهرة عالمية أيضاً.

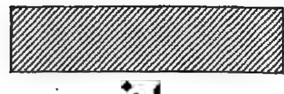
من هنا فإن حديثنا عن عودة القضية الوطنية هو حديث عن العودة في واقع جديد، وحديث عن عودة الظاهرة الاستعمارية في عالم جديد ، أما الواقع الجديد فهو واقع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم ، في ظل تفوقها العسكري غير المسبوق ، وتخلف وضعف وتفكك النظام الرسمي العربي ، أما العالم الجديد فهو عالم إنطلاق الحركة الشعبية العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية ، المناهضة للتوحش الرأسمالي ، المناهضة لعسكرة العولمة، المناهضة للحرب.

لذلك فإن جدل عودة القضية الوطنية، وجدل عودة الظاهرة الاستعمارية ، هو جدل التفاعل بين الطابع الوطني- القطري أو القومي- والطابع العالمي للقضية الوطنية الجديدة، وجوهر هذا الجديد هو التفاعل بين المقاومة الوطنية المحلية للاحتلال والحركة الشعبية العالمية المناهضة للحرب والعدوان ، المناهضة لتوحش الرأسمالية وعسكرة العولمة.

لكن القضية الوطنية المناهضة للاستعمار في وضعها الجديد، كقضية تحرر وطني في ظل العولمة ، لا يجب أن تظل مجرد نتاج للتفاعل بين المقاومة الوطنية أو القطرية المحلية والحركة الشعبية العالمية فقط، بل يجب أن تصبح متفاعلة أكثر بين الطابع الوطني التحرري المعادي للاستعمار ، الرافض للاحتلال الأجنبي ، والطابع الشعبي الديمقراطي الرافض للاستبداد السياسي ، سواء أكان استبداداً وطنيا أو استبداداً أجنبياً ، من هنا تأخذ قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعا مركزيا في بنية القضية الوطنية الجديدة.

ثمة جديدان في القضية الوطنية الجديدة ، المناهضة للحملة الاستعمارية الأمريكية الجديدة على العالم ، المناهضة للإمبريالية والتوحش الرأسمالي ، المناهضة لعسكرة العولمة، المناهضة لليبرالية الجديدة بزعامة أمريكا ، أما الجديد الأول فهو طابعها الأممي ، أي أنها حركة عالمية ، وأما الجديد الثاني فهو طابعها الشعبي الديمقراطي ، أي أنها حركة تحرير شامل ، تقاوم الاستعباد وتناهض الاستبداد.

فالقضية الوطنية الجديدة لا ترى إمكانية حقيقية في تحرير الأوطان بعيداً عن تحرير الشعوب ، بعيداً عن الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية ، وإذا كان لنا أن نقرأ دروس سقوط بغداد ، فإن درس غياب الديمقراطية السياسية، وغياب المشاركة الشعبية، وغياب منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة ، هو أهم الدروس قاطبة، ذلك أن المواطنين الأحرار المشاركين في تقرير مصيرهم هم الأقدر دائما على تحرير أوطانهم وهم الأقدر دائما على دفع التنمية وحماية الاستقلال.■



ملف

ماذا بعد احتلال العراق؟

١- الاقتصاد المصرى والعربى بعد الاحتلال.

أحمد السيد النجار

٢- سمات جديدة للصراعات.

محمد سيد أحمد

٣- وحدة اليسار الديمقراطى العراقى.

كاظم حبيب

٤- عسكرة السياسة الأمريكية

بهيج نصار

اقتصادات مصر والعرب والولايات المتحدة في ظل الاستعمار الأمريكي - البريطاني للعراق

أحمد السيد النجار

يشكل الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، الخطوة الكبرى في تدشين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة والتي تعكس تغيرا مهما في الرؤية الأمريكية لطبيعة وآليات تحقيق المصالح الأمريكية. وهذا التغير يحمل في طياته تغيرا جوهريا في الاستراتيجية النفطية الأمريكية التي تعرضت لأزمة كبيرة وفشل عملي منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٩ وحتى الآن عندما عملت المملكة العربية السعودية على غير رغبة الولايات المتحدة، على رفع أسعار النفط لضمان تمويل إنفاقها العام بدون اقتراض نظرا لضرورة هذا الإنفاق للاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة، مما أفقد الولايات المتحدة عمادا رئيسيا لاستراتيجيتها النفطية متمثلا في الدور الرئيسي للمملكة في إبقاء أسعار النفط عند المستويات المقبولة أمريكيا.

العوامل الاقتصادية وراء صعود أميركا إلى طريق الحرب:

ربما يكون الفشل الأمريكي في الاستمرار في السيطرة على سوق وأسعار النفط، والأزمة الاقتصادية التي تمسك بخناق الاقتصاد الأمريكي منذ بداية عام ٢٠٠١ وحتى الآن والتي أدت إلى تراجع كبير في أداء الشركات الأمريكية خاصة بعد تفجر قضايا الفساد الهائل فيها، والكساد الذي يهدد "غول" المجمع الصناعي العسكري الأمريكي العملاق، هي الأسباب الرئيسية التي دفعت الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة إلى العدوان على العراق لتوظيف السيطرة عليه في حل كل هذه المعضلات مجتمعة حسبما تأمل هذه الإدارة، إضافة إلى إنهاء آخر ما تبقى له من قوة وتدمير بنيته العلمية وتشريد علمائه وربما قتلهم لمصلحة إسرائيل، ولجعل العراق أمثولة لكل بلدان العالم أو رأس الذئب الطائر لإرهاب باقي

الذئاب من الدول النامية أو حتى من الدول الكبرى. لكن السيطرة على النفط العراقى يبقى هو الهدف المحورى والرئيسى للعدوان الاستعمارى الأمريكى على العراق واحتلاله حسب تصريح لورانس ليندساى مستشار الرئيس الأمريكى للشئون الاقتصادية في أكتوبر الماضي والذي أقيل أو استقال بعد أقل من شهرين من ذلك التصريح الذي ذكر فيه أن النفط هو الهدف الرئيسى لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق، ليشكل صراحة غير معتادة من المسئولين الأمريكين حول الهدف الرئيسي الحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيدا عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع أسلحة العراق أو إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديموقراطى وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل أى أحد آخر أنها غير صحيحة، ببساطة لأن الأسلحة المحظور على العراق امتلاكها قد نزعت فعليا، أما إسقاط النظام العراقي، فإنه حدث بهدف التنكيل والانتقام من نظام معارض للإدارة الأمريكية ويشكل برأيها تهديدا لإسرائيل، وحدث أيضا لإرهاب مختلف دول العالم، أما مسألة إسقاط نظام صدام حسين بهدف بناء نظام ديموقراطى في العراق، فإنه أم الأكاذيب الأمريكية، لأن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه، والإدارة الأمريكية الراهنة تعمل بشكل مطرد ومنظم على تقويض الحريات المدنية في الولايات المتحدة، كما أن الرئيس الأمريكى يجمع سلطات غير عادية ، لدرجة أن زعيم الديموقراطيين في الكونجرس الأمريكي، اعتبر أنه، أي الرئيس الأمريكي، جورج بوش الصغير، يجمع سلطات ديكتاتور، كما أن سلوك الإدارة الأمريكية ضد الدول المختلفة معها لا يمت بصلة للديموقراطية واحترام حقوق وحريات الآخر، بل هو نموذج للعدوانية والانتقامية وروح التطرف والفاشية.

ضبع جائع للنفط:

النفط كهدف رئيسى من العدوان الأمريكى ضد العراق واحتلاله وإطاحة نظامه السياسى، يتمثل فى رؤية الإدارة الفاشستية الأمريكية بضرورة السيطرة على نفط العراق الذي يملك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ أكثر من ١١٢ مليار برميل أو نحو ١١٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، وذلك لتوظيف هذا النفط في تطوير استراتيجية نفطية أمريكية تمكن واشنطن من تحقيق أهدافها فى سوق النفط العالمية. علما بأن الولايات المتحدة بالذات، ترى أن الاحتياطيات العراقية من النفط تفوق كثيرا ما تعلن عنه بغداد. وكان وزير الطاقة الأمريكي الأسبق جون هارنجتون، قد أعلن فى عام ١٩٨٧، أن العراق يعوم في

الحقيقة على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته تبلغ نحو ٣٢٤ مليار برميل من النفط بما يوازي نحو ٢٦٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية وبما يفوق الاحتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ٢٦٤ مليار برميل من النفط.

ومع سيطرة الولايات المتحدة على العراق ونفطه بعد احتلاله، فإنها إذا استتب الأمر لها في العراق، سوف تعمل على مضاعفة حجم الإنتاج العراقي ليصل إلى أربعة ملايين برميل يوميا في الأجل القصير (أقل من ثلاث سنوات)، ترتفع إلى ستة ملايين برميل يوميا في الأجل المتوسط (من ٣-٥ سنوات) باستثمارات تتراوح بين ٢٠، ٤٠ مليار دولار، وهذا الإنتاج يمكن أن يرتفع في الأجل الطويل في بداية العقد الثاني من هذا القرن إلى أكثر من ١٢ مليون برميل يوميا، وسوف تتجاوز الولايات المتحدة في كل ذلك أي التزامات للعراق إزاء منظمة الأوبك بل وربما تخرجه منها كلية، بما يعني تمزيق المنظمة فعليا وإفقادها القدرة على ضبط العرض العالمي من النفط وضبط أسعاره.

وللعلم فإن تكلفة استخراج برميل النفط في العراق هي أدنى تكلفة في العالم بأسره، حيث تبلغ نحو دولار واحد فقط، مقارنة بنحو ٢,٥ دولار للبرميل في السعودية ونحو ١٠ دولارات للبرميل في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للولايات المتحدة إذا دانت لها السيطرة على النفط العراقي بعد احتلال ذلك البلد العربي الكبير في شهر إبريل الماضي، أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط في العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وبالذات بالنسبة للدول التي تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا في تحقيق دخلها وضمان مستويات معيشية عالية لمواطنيها مثل بلدان الخليج.

وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كان أحد العوامل الرئيسية لتدهور المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكي، وبالذات تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. وتشير البيانات الأمريكية، إلى أن الميزان التجاري الأمريكي في السلع غير النفطية كان يسفر عن فائض يبلغ نحو ٢٧,٢ مليار دولار سنويا في المتوسط، خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢، لكن الميزان التجاري الأمريكي في النفط ومنتجاته كان يسفر عن عجز بلغ ٤٦,٥ مليار دولار سنويا في

المتوسط خلال الفترة ذاتها، مما أدى في النهاية إلى أن يسفر الميزان التجاري الإجمالي للولايات المتحدة عن عجز بلغ ١٩,٣ مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة المذكورة. وبالتالي فإن سيطرة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، على نفطها، وإنهائها لعصر النفط الرخيص الذي كانت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تنهب خلاله، نفط الدول المصدرة له بأبخس الأثمان، كان سببا رئيسيا في انحدار المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي بشكل سريع منذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف تسعينات القرن العشرين. وكان ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٠، قد ساهم في إحداث أزمة ركود في اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢. كما أدى ارتفاع أسعار النفط من مستوى شديد التدني إلى مستويات معتدلة في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١، إلى المساهمة في خلق أزمة الركود الاقتصادي التي عانتها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في بداية تسعينات القرن الماضي.

سياسة رفع الأسعار

كذلك تتضح أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة من حقيقة أن إجمالي الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي، نحو ١٧مليون برميل يوميا، وهذا يعني أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفد خلال ما يقل عن ثلاثة أعوام ونصف العام فقط لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها كليا. لكنها تعتمد بالأساس على استيراد النفط بدلا من الاستنفاد السريع لاحتياطياتها النفطية. وقد بلغت الواردات النفطية الصافية (الواردات من النفط مخصوما منها الصادرات من منتجاته) للولايات المتحدة، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يوميا في المتوسط في عام ٢٠٠١، في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى ٦ ملايين برميل يوميا. وحتى في ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنويا، أو نحو ٣٣٣ مليون دولار شهريا. أما عندما ينفد الاحتياطي الأمريكي، فإنه وبفرض ثبات حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط فإن

ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ستة مليارات دولار في العام، أو نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا.

وللعلم فإن بريطانيا والنرويج ستتحولان إلى دولتين مستوردتين لكامل احتياجاتهما من النفط قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي، كما أنه بعد عقدين ستنضب كل احتياطيات الصين وروسيا وستصبحان من أكبر الدول المستوردة للنفط. أما ليبيا والمكسيك فإن احتياطياتهما من النفط سوف تنضب قبل نهاية العقد الرابع من القرن الحالي بافتراض ثبات حجم إنتاجهما عند مستواه الراهن. أما الدول التي ستظل تمتلك احتياطيات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة، فإنها سوف تصبح محدودة ومتركزة في دول الخليج العربية وضمنها العراق، إضافة إلى إيران وفنزويلا. وبالتالي فإن الولايات المتحدة المعنية بإبقاء أسعار النفط منخفضة عند أدنى حد ممكن ولأطول مدى، وجدت أن مصلحتها الأنانية تقتضي تحقيق ذلك من خلال آليات الضغط بالثقل العسكري الرهيب على الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية الكبرى للنفط في الخليج، من جهة، والوجود العسكري المباشر أو احتلال بلد نفطي عملاق هو العراق لاستخدام نفطه في إحداث إفراط في الإنتاج وانهيار في الأسعار، حيث من المؤكد أن تعمل الولايات المتحدة بعد أن احتلت العراق فعليا، على زيادة إنتاجه وصادراته، وتحويله للمنتج والمصدر المرجح في سوق النفط الدولية حتى توظفه في تحقيق استراتيجيتها في السوق النفطية الدولية، ولذا فإنها تسعى باستماتة في الوقت الراهن من أجل رفع العقوبات المفروضة على العراق وإعادة ضخ النفط العراقي للأسواق بلا قيود، دون أن تكون هناك حكومة وطنية عراقية منتخبة ديموقراطيا ومخولة من الشعب العراقي بإدارة اقتصاده وثروته النفطية. وهذا الأمر سيكون نهاية الحقبة السعودية في سوق النفط الدولية، حيث سيحل العراق الخاضع للولايات المتحدة محل السعودية بشكل صادم وسريع كمنتج ومصدر أكبر للنفط، وسيكون الأمر بمثابة كارثة مالية للسعودية ولباقي بلدان الخليج ولإيران ولروسيا والمكسيك وفنزويلا ولكل الدول المصدرة للنفط في العالم. وإذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تعوض المكسيك عن ذلك باعتبارها شريكتها في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، فإنها ستتشفى على الأرجح في كل المصدرين الباقين.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد عبرت أكثر من مرة عن أن السعر المناسب لبرميل النفط هو ما يتراوح بين ١٥ و١٨ دولار للبرميل،

فإنها وبعد احتلالها للعراق ستعمل على تخفيض سعر برميل النفط إلى هذا المستوى، بل وربما تغريها سيطرتها على العملاق النفطي العراقي، على تخفيض السعر إلى ما هو أدنى من ذلك حتى مستوى يزيد قليلا عن تكلفة الاستخراج من المناطق الحدية أو الأعلى في تكلفة استخراج النفط منها، أي ما يزيد قليلا على ١٠ دولارات للبرميل.

وإذا كان سعر النفط قد ارتفع إلى نحو ٣٩ دولار للبرميل قبل العدوان الأمريكي على العراق، فإنه يراوح في الوقت الراهن حول مستوى ٢٣ دولار للبرميل، أي أن سعره انخفض بأكثر من ٤٠٪ على ضوء التوقعات بحدوث إفراط في الإنتاج العراقي، رغم أن النفط العراقي لم يبدأ بعد في التدفق للأسواق الدولية.

وهذا الربح الذي يمكن أن تحققه الولايات المتحدة سوف يتوزع بين الشركات الأمريكية المستهلكة للنفط وعلى رأسها المجمع الصناعي العسكري وشركات النقل والطيران، وبين الجيش الأمريكي وهو مستهلك كبير أيضا للنفط، وبين المستهلكين الأمريكيين أنفسهم.

وهناك حالة واحدة قد تعمل فيها الولايات المتحدة على رفع أسعار النفط إذا استتب لها الأمر في العراق وسيطرت عليه فعليا، وتمكنت من تمرير دعوتها اللصوصية لخصخصة النفط العراقي بحيث تشتري بعض حقول النفط العراقية وتتحول بناء على ذلك إلى الاكتفاء الذاتي من النفط، بما يجعلها تعمل على رفع أسعار النفط للإضرار بمنافسيها الرئيسيين الذين يستوردون النفط حاليا مثل اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وكوريا الجنوبية، أو بمنافسيها الذين سيتحولون للاستيراد مستقبلا مثل بريطانيا والصين.

الحصاد المر:

على الجانب الآخر من الصورة، تقف اقتصادات الدول العربية عموما وبالذات الدول المنتجة والمصدرة للنفط في موقف سيء للغاية بعد الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، حيث أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يعني بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة، خسارة أكثر من ٦ مليارات دولار من إيرادات صادراتها النفطية في العام، أو نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا، ويعني بالنسبة لدولة واحدة هي السعودية، انخفاض إيراداتها النفطية بما يتراوح بين ٢,٥ ، و ٣مليارات دولار في العام. وهذا يعني أن الاقتصادات العربية، خسرت من انخفاض أسعار النفط وحدها نحو ٨ مليارات دولار في شهر واحد من جراء انخفاض الأسعار من ٣٩ دولار للبرميل قبل الحرب إلى ٢٣ دولار للبرميل حاليا. وسوف تمنى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بخسائر مروعة عندما يبدأ

تدفق النفط العراقي ويرتفع إلى مستويات تمكن الأمريكيين من تخفيض سعر البرميل إلى مستوى ١٥ دولار للبرميل. وهذه الخسارة هي كارثة بكل المقاييس. وسوف تعاني الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بشكل حاد وعنيف إذا حدث هذا الانهيار لأسعار النفط، بحيث أن اقتصاداتها ومستويات المعيشة فيها سوف تتدهور بشكل سريع بما سيعنيه ذلك من احتمالات ظهور وتصاعد اضطرابات سياسية واجتماعية قد تغير الكثير في المنطقة.

ومن البديهي أن أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية لا يتوقف حجمه عند انخفاض إيرادات تصديره، حيث أن مضاعف الاستثمار الذي كانت هذه الإيرادات ستحققه كان من المفترض أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من الدخل وإلى بناء المزيد من الاستثمارات ورفع طاقة الاقتصاد وجهازه الإنتاجي، وبالتالي فإن خسارة الإيرادات النفطية بسبب تراجع الإيرادات سيؤدي إلى خسائر أخرى كبيرة في الاقتصادات العربية.

ومن البديهي أن التدهور الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط في هذه الحالة سوف يعقبه استغناء عن أعداد كبيرة من العمالة العربية التي تعمل في تلك البلدان بما سينقل الأزمة للدول العربية المصدرة لخدمات العمالة.

كذلك فإن تدهور اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط سيؤدى إلى تراجع أعداد السياح الذين يخرجون منها للسياحة في باقي الدول العربية. كما أن حالة اليأس والإحباط التي أعقبت الاحتلال الأمريكي لدولة عربية رئيسية مثل العراق، قد بدأ بالفعل يساهم في تصاعد التطرف، وكانت البداية هي التفجيرات الكبيرة التي وقعت في مجمع سكني للأجانب في العاصمة السعودية الرياض في شهر مايو ٢٠٠٣، وأدت لمقتل وجرح عدد كبير من الأمريكيين والأجانب المقيمين في المملكة. وهذا التصاعد المحتمل للتطرف سوف تكون له تأثيرات سلبية على السياحة في المنطقة بأسرها.

ومن المنطقي أن تكون النتيجة الحتمية لكل هذه الآثار، هي تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية وبالذات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والموازين الخارجية، حيث من المنتظر أن يسود الركود في الأجل القصير على الأقل وأن تتعرض الموازين الخارجية للبلدان العربية المصدرة للنفط لتدهور درامي، يقود إلى تدهور عام في تلك الموازين على الصعيد العربي.

كما أن الاحتلال الأمريكي لبلد عربي كبير مثل العراق، أغرى الإدارة الأمريكية على المزيد من التعسف مع باقي الدول العربية بما فيها الدول الرئيسية لفرض النموذج الاقتصادي الذي ترتئيه مناسبا لمصالحها بغض النظر عن

الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما أغراها على الضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادي العربي، لصالح إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكيا. وهو ما تجسد عمليا في إعادة إحياء مشروع "السوق الشرق أوسطية" في صيغة جديدة من خلال إعلان الرئيس الأمريكي عن نية واشنطن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المنطقة بشرط إنهاء كل أشكال المقاطعة لإسرائيل والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحرير اقتصاداتها بشكل كامل بما يعني تقليص دور الدولة فيه إلى أقصى حد.

وهذا الطرح الأمريكي الجديد بشرطيه الرئيسيين هو إعادة إنتاج أكثر صلفا لمشروع السوق الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينات القرن العشرين في محاولة منها لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه. وكان ذلك المشروع قد كرست من أجله القمم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي عقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة ثم انتهت بفشل ذريع في الدوحة عام ١٩٩٧ بسبب الرفض الشعبي العربي لهذا المشروع، وبسبب إصرار الدول العربية الرئيسية على منع تحقق طموحات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية المدعومة من الغرب وشركاته الكبرى فى المنطقة العربية من خلال ذلك المشروع الأمريكي.

المقاطعة العربية

كما أن هذا الطرح الأمريكي الجديد هو نوع من الهجوم المضاد على الدعوة الشعبية العربية لمقاطعة السلع والشركات الأمريكية بسبب الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل والاحتلال الاستعمارى الأمريكي للعراق والقمع الذى تمارسه قوات الاحتلال الأمريكى ضد الشعب العراقي في أراضيه المحتلة. فإذا حدث هذا التحرير للتجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، فإنه سيفرض وجود السلع الأمريكية بكثافة كبيرة وتمتعها بميزات تفضيلية فى الأسواق العربية متمثلة في إزالة الرسوم الجمركية عليها بما يجعل سعرها رخيصا، بما يساعد تحقيق الضغوط على عملية المقاطعة العربية للسلع الأمريكية، بآليات اقتصادية.

ورغم أهمية الأهداف السياسية الأمريكية من الدعوة لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، إلا أنّ الأهداف الاقتصادية حاضرة بشكل أقوى حيث تعد هذه المنطقة واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسع حجم تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، مع تزايد انفتاحها التجارى على العالم في ظل انضمام عدد من دولها إلى منظمة التجارة العالمية ودخول عدد من الدول في برنامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبى فى إطار اتفاقات

المشاركة التي تربط بين الطرفين. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك دول الاتحاد الأوروبى تستحوذ على حصة متزايدة من أسواق المنطقة في ظل اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد وبين عدد من دول المنطقة، فطرحت برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة لتتمكن من مزاحمة دول الاتحاد الأوروبى فى أسواق المنطقة، بعد أن أدت العلاقات التفضيلية التي أقيمت بين الاتحاد الأوروبى وبين بعض دول المنطقة إلى تزايد حصة الاتحاد الأوروبي في أسواق تلك الدول على حساب الحصة الأمريكية فيها. وعلى سبيل المثال تراجعت حصة الواردات السلعية التركية من الولايات المتحدة من ١١,٤٪ من إجمالي الواردات السلعية التركية عام ١٩٩٣ إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٩٥، إلى ٧,٩٪ منها عام ٢٠٠١. كما تراجعت نسبة الصادرات السلعية الأمريكية للمغرب من إجمالي الواردات السلعية المغربية، من ٧,٧٠٪ عام ١٩٩٣، إلى ٥,٩٪ عام ١٩٩٥، إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٠١. كذلك تراجعت نسبة الواردات التونسية من الولايات المتحدة، من ٥,٧٪ من إجمالي الواردات السلعية التونسية عام ١٩٩٣، إلى ٤,٩٪ عام ١٩٩٥، إلى ٤٪ في عام ٢٠٠١ وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات السلعية الأمريكية للدول العربية، بلغت نحو ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ تشكل نحو ٢,٤٪ من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الأمريكية في العام المذكور، كما بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الدول العربية، نحو ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٧٪ من إجمالي قيمة الواردات الأمريكية في ذلك العام. ورغم أن هذه التجارة لا تشكل في الوقت الراهن سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية الأمريكية، إلا أنها قابلة للتزايد السريع في حالة تحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بصورة يمكن أن تحول المنطقة إلى شريك تجارى رئيسي للولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة يهمها أن تربطها علاقات اقتصادية تفضيلية بالشروط الأمريكية، مع دول المنطقة العربية التي تملك ثلثي احتياطيات النفط في العالم، خاصة وأن السيطرة على هذا النفط من خلال الاحتلال المباشر لدولة نفطية كبرى مثل العراق يبدو أمرا محفوفا بالمخاطر بعد أن اكتشفت الإدارة الأمريكية "الذكية"، أنها هدمت النظام القديم وبعثرت الترتيب الحرج للعراق، دون أن تكون لديها القدرة على صياغة النظام الجديد على هواها، بل إنها قد تجد نفسها أمام وضع أسوأ يتمثل في مقاومة عراقية شعبية شرسة لقوات الاحتلال، وصعود للاتجاهات الإسلامية وثيقة الصلة بإيران فى منطقة جنوب ووسط العراق التي تحوي خزانه النفطي الرئيسي،

بما يصعد احتمالات حدوث توافق عراقي مع إيران يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة وليس في العراق وحده.

والحقيقة أن الدول لا يمكن أن تقيم علاقات تفضيلية عادلة ومتوازنة حقيقية في ظل منطق التحديد المنفرد والإملاء اللذين تتبعهما الولايات المتحدة في طرحها لتحرير التجارة بينها وبين دول المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا أن تقيم علاقات اقتصادية تفضيلية مع دول المنطقة بشكل جماعي فعليها أن تحترم إرادة دول وشعوب المنطقة سواء فيما يتعلق بخطوات وشروط تحرير التجارة، أو بمسألة دمج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصادات المنطقة من موقع متفوق مدعوم من الولايات المتحدة، حيث أن كل الشعوب العربية وغالبية دول المنطقة لن تقبل بمثل هذا الدمج في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سورية ولبنان وفلسطين وعلى رأسها القدس الشريف، وفي ظل رفض إسرائيل لحق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين طردتهم من وطنهم، وفي ظل عدم التزامها بدفع تعويضات عن الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة التي نهبتها منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن، والممتلكات التي نهبتها أثناء احتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ من الجولان إلى سيناء، وفي ظل إصرارها على امتلاك كل أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية التي تشكل عامل تهديد وابتزاز لكل الدول العربية. فإذا كانت الولايات المتحدة تريد تحرير تجارتها مع دول المنطقة بدون إقحام إسرائيل فأهلا بها في مفاوضات متكافئة ونزيهة وعادلة لا يمكن أن تتم بمباركة شعبية عربية إلا بعد زوال الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، أما إذا كان الهدف من الإعلان الأمريكي الأخير هو تمرير الدمج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، فإن ذلك أمر كان مرفوضا في السابق ولن تقبله الشعوب العربية في الحاضر أو المستقبل مهما كانت الظروف والضغوط، حتى لو خضعت الحكومات العربية للضغوط الأمريكية في ظل حالة الضعف والهوان التي تمر بها.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سعت بشكل دائم لتخفيض أسعار النفط واستعادة زمن النفط الرخيص، فإن العراق، قبل أن يسقط فريسة للاحتلال الأمريكي-البريطاني، كان دائما عقبة كأداء أمام هذه المساعي الأمريكية، فقد ظل دائما في موقع الصقور في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث كان في مقدمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط التي عملت دائما على رفع أسعاره لضمان عائد عادل للدول المصدرة له، كما قام بتأميم ثروته النفطية بما ساعد على انتشار هذا الأمر، بما حرم الشركات النفطية العالمية الكبرى وعلى

رأسها الشركات الأمريكية من النهب المبالغ فيه للثروات النفطية في البلدان النامية والعربية المنتجة والمصدرة له. وترتيبا على ذلك فإن العراق كان يمثل، تاريخيا، عقبة أمام الاستراتيجية الأمريكية في سوق النفط. وفي كل المواقف الرئيسية في سوق النفط، من مساعي رفع الأسعار لمستويات عادلة، إلى تحسين شروط تقاسم الإنتاج بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية، إلى تأميم الثروة النفطية، كان العراق يقف دائما في صف الصقور بين الدول المصدرة للنفط وداخل منظمة الأوبك. لذا يبدو سلوك الإدارة الأمريكية إزاء هذا البلد ونظام صدام حسين، مفعما بقدر هائل من الرغبة في الانتقام والتنكيل به، والرغبة في نهب ثروته النفطية الضخمة بأبخس الأثمان تحت عصا الاحتلال، وتحويله إلى عبرة لكل الدول المعارضة للولايات المتحدة، أو رأس الذئب الطائر لإرهاب كل الدول النامية وحتى الكبرى المتنافسة مع الولايات المتحدة.

لكن من الضروري الإشارة إلى أنه رغم الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق الذي عزز من المساعي الأمريكية لفرض نموذجها الاقتصادي اليميني المتطرف وفرض إدماج اقتصاد إسرائيل في اقتصادات المنطقة العربية من موقع متفوق ومهيمن بدعم من الشركات الغربية الكبرى، إلا أن "النجاح" الأمريكي سيكون قصير الأجل إلى حد بعيد، لأن العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، سيطلق وفقا لكل خبرات التاريخ، طوفانا من الاضطراب في العراق الذي لن يستقر حكمه للاستعمار الأمريكي ولا للحكومة الألعوبة التي يمكن أن تضعها واشنطن في بغداد، لأن في العراق أمة عظيمة وعريقة، تستند لميراث حضاري هائل وتتسم بالاعتزاز بالذات ورفض الخضوع للمستعمر، ولها امتدادها الاجتماعي في كل البلدان العربية، وهي ببساطة ليست الأمة الأفغانية التي تمزقها صراعات قبلية لمجتمع لم يحقق أدنى درجة من درجات التكامل القومي. ومن قلب العراق المحتل يمكن أن تستنزف إمبراطورية الشر الأمريكية ويبدأ أفولها العملي في أوحال أهوار العراق، لأنها لو خسرت مقامرتها الكبرى في العراق فإنها ستخسر الكثير على كافة الأصعدة.

عن الاقتصاد المصرى

جاء الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق ليشكل صدمة جديدة للاقتصاد المصري الذي يعاني أصلا من أزمة اقتصادية ممتدة منذ أربعة أعوام على الأقل. حيث أن هذا الاحتلال ومن قبله الحرب ومن قبلها التوترات الأمريكية-العراقية، تشكل عوامل تأثير سلبية على الاقتصاد المصري وبالذات على القطاعات والمجالات التي تحصل منها مصر على النقد الأجنبي، بما يهدد بالمزيد من الاضطراب في سعر وسوق الصرف المصرية، ويهدد أيضا

بالمزيد من الحاجة إلى الاقتراض والوقوع ثانية في فخ المديونية الثقيلة، لو لم تتصرف الحكومة المصرية على نحو رشيد وكفء، وهو أمر مستبعد في ظل حكومة تثبت في كل يوم أنها لا هي رشيدة ولا هي كفئة على الصعيد الاقتصادي.

وإذا بدأنا بتأثير العدوان الأمريكي ضد العراق ثم احتلاله، على قطاع النفط في مصر، فإن قيمة الصادرات المصرية من النفط بلغت نحو ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وتراجعت إلى ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، ثم عاودت الصعود في عام ٢٠٠٢ بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال النصف الثاني منه على ضوء تصاعد التوتر الأمريكي-العراقي وتوقف صادرات النفط الفنزويلية بسبب الاضطرابات السياسية في ذلك البلد. وخلال الربع الأول من العام الحالي (٢٠٠٣)، بلغ متوسط سعر برميل النفط أعلى مستوى له منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، متجاوزا متوسط الأسعار خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية. وتبعا لهذه الأسعار فإن إيرادات مصر من تصدير النفط كان من الممكن أن تتجاوز مليارا دولار في العام الحالي إذا بقيت الأسعار تراوح عند مستواها في متوسط الربع الأول من العام الحالي.

لكن وقوع النكبة العربية الكبرى بالاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، أدى بالفعل لتخفيض أسعار النفط بشكل كبير، وهو تخفيض مرشح لأن يصبح أوسع نطاقا عندما تبدأ صادرات النفط العراقية في التدفق للأسواق الدولية إذا نجحت المساعي الأمريكية لرفع العقوبات عن العراق في ظل سيطرتها عليه كقوة احتلال استعمارية مباشرة. وإذا نجحت الولايات في توظيف نفط العراق الخاضع لاحتلالها في تخفيض أسعار النفط إلى المستوى الذي تفضله الولايات المتحدة وهو نحو ١٥ دولار للبرميل ، فإن هذا سيعني بالنسبة لبلد مثل مصر، خسارة نحو مليار دولار من إيراداتها النفطية السنوية، حيث أن مصر تخسر نحو ٦٦ مليون دولار سنويا، أو نحو ٥,٥٠ مليون دولار شهريا من انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط. وهي خسارة قد تتكرر لسنوات طويلة لو تمكنت الولايات المتحدة من إحكام سيطرتها على الاحتياطيات النفطية العراقية الهائلة ووظفتها من أجل ضخ كميات كبيرة من النفط تزيد عن الطلب عليه في الأسواق الدولية بحيث تنخفض الأسعار لزمن طويل وتتمكن الولايات المتحدة من شراء كميات ضخمة من النفط الرخيص لتعيد حقن آبارها به، وتصبح أكثر قدرة على الضغط على أسعار النفط.

أما قطاع السياحة المصري، فإنه شأنه شأن حركة السياحة العالمية عموما تعرض لصدمة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر التي أدت لتخفيض عدد السياح الذين يزورون مصر، من

٥,٥٠ مليون سائح عام ٢٠٠٠، إلى ٤,٦ مليون سائح عام ٢٠٠١، وانخفضت الإيرادات السياحية المصرية من ٤,٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١. وفي ظل الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة السياحة من أجل استعادة المعدلات المرتفعة للتدفق السياحي إلى مصر، ارتفع عدد السياح إلى ٥,٢ مليون سائح، وجاءت الزيادة بشكل أساسي من الدول العربية.

لكن عندما تصاعدت التوترات الأمريكية-العراقية، ثم بدأ العدوان الأمريكي على العراق، ثم احتلت القوات الأمريكي-البريطانية هذا البلد العربي الكبير، حدثت حالة من الاضطراب المتصاعد بالتوازي مع هذه الأحداث، في المنطقة العربية، وتصاعدت المخاوف التي تضع قيودا على تدفق السياحة بمعدلاتها الطبيعة للمنطقة عموما وفي القلب منها مصر التي تعد أكبر دولة في المنطقة فيما يتعلق بعدد السياح الذين يتدفقون عليها. ونظرا لأن التوقعات المنطقية تشير إلى الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق سوف يشعل حالة من التوتر والتطرف في كل المنطقة وفي العديد من بلدان العالم، فإنه من المنطقي أيضا أن يؤثر ذلك سلبيا على حركة السياحة إلى مصر لسنوات طويلة، كما أنه لن يكون من الممكن تعويض ذلك من خلال زيادة التدفق السياحي العربي إلى مصر مثلما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث الانخفاض في أسعار النفط وبالتالي تراجع مستويات معيشة المواطنين في بلدان الخليج سوف يقلل على الأرجح من خروجهم للسياحة في الخارج بالمعدلات القديمة، وبالتالي ستتأثر السياحة في مصر بشكل مزدوج بسبب ما سيخلقه الاحتلال الأمريكي للعراق من توتر وتطرف، وبسبب تضاؤل رافد رئيسي من التدفق السياحي إلى مصر هو السياحة العربية.

أما بالنسبة للعمالة المصرية في الخارج والتي بلغت قيمة تحويلاتها نحو ٢,٨ مليار دولار في العام المالي الأخير ٢٠٠١/٢٠٠٢، فإن الجانب الأعظم من هذه العمالة موجود في بلدان الخليج. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق وتخفيض أسعار النفط الذي من المحتمل أن يصبح أكثر فداحة عندما تتدفق الصادرات النفطية العراقية كما أشرنا آنفا، فإن بلدان الخليج ستضطر إلى اتباع برامج اقتصادية تقشفية بما يعني أنها ستستغني عن أعداد كبيرة من العاملين الأجانب لديها وضمنهم المصريين العاملين في تلك البلدان، بما سيعنيه ذلك من انخفاض طويل الأمد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي تعد من أهم موارد النقد الأجنبي في مصر.

المتطرفون قادمون

أما بالنسبة لتدفق الاستثمارات إلى مصر، فإنه من المتوقع أن تكون الحالة المضطربة في المنطقة العربية عموما مع بدء العدوان

الأمريكي على العراق ثم احتلاله بما قد يخلقه من موجة جديدة من التطرف، غير مشجعة لتدفق هذه الاستثمارات سواء إلى مصر أو إلى باقي دول المنطقة.

لكن مصر لم تتلق أصلا سوى استثمارات أجنبية محدودة لأن هناك أمور أخرى أكثر أهمية لابد لمصر من تحقيقها حتى تكون قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في أي حال، مثل ضبط المواصفات القياسية بالنسبة للسلع المنتجة في السوق المصرية حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة، وضمان عدم التجاوز على حقوق الملكية الفكرية فيها، وسهولة إجراءات تسيير الأعمال فيه بصورة توفر الوقت والجهد وتغلق الكثير من أبواب الفساد الذي تتزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية، وانفتاح السوق المحلية على العالم لضمان سهولة الحصول على السلع الأولية والوسيطة من جهة، وضمان سهولة التسويق الخارجي للسلع المنتجة من جهة أخرى، وارتفاع مستوى الشفافية وتوافر آليات شعبية ورسمية فعالة لمكافحة الفساد، وتوافر الشريك المحلي الكفء الذي يحترم حقوق شريكه الأجنبي، ووجود نظام فعال لمنع التهريب السلعي حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة على أسس واضحة.

كذلك فإن الصادرات المصرية للعراق تأثرت كثيرا بسبب الحرب وما أسفرت عنه من احتلال أمريكي-بريطاني للعراق. وكان العراق قد أعطى أولوية لمصر وباقي البلدان العربية في تعاقدات الاستيراد في إطار اتفاق "النفط مقابل الغذاء"، وذلك ضمن استراتيجية عراقية لتعميق شبكة المصالح بين العراق والبلدان العربية لضمان ألا تؤدي فترة الحصار الظالم والجائر المفروض عليه إلى عزله عن التطورات الاقتصادية التي تجري في محيطه العربي من جهة، ومن جهة أخرى، لتعزيز المواقف الشعبية والنخبوية العربية الرافضة للعدوان الأمريكي على العراق.

والغريب حقا أن الصادرات المصرية للعراق التي تتمتع بميزة خاصة هي عدم وجود رسوم جمركية عليها نتيجة وجود اتفاق لتحرير التجارة بين البلدين، لم تتدفق بمعدلات كبيرة للعراق، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية للعراق، بلغت نحو ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠١. وهناك تناقضات صارخة بين التصريحات التي كان يطلقها المسئولون في العراق ومصر عن حجم الصادرات المصرية للعراق، وبين البيانات الفعلية عن هذه الصادرات ، فبينما يشير هؤلاء المسئولون إلى أن التعاقدات التي حصل عليها المصدرون المصريون منذ بداية تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠١، بلغت قيمتها ٣,٥ مليار دولار، فإن البيانات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمعتمدة على بيانات رسمية من مصر والعراق، تشير إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية إلى العراق خلال الفترة المذكورة لم تتجاوز ٣١٢ مليون دولار فقط. أي أن نسبة الصادرات المصرية تقل عن ٩٪ من قيمة التعاقدات التصديرية المصرية للعراق في

الفترة المذكورة.

أما باقي الصادرات المصرية للعراق فإنه في الأصل سلع مستوردة من بلدان أخرى يقوم مستوردون مصريون بإدخالها للعراق بشهادات منشأ مصرية للاستفادة من الميزات التفضيلية التي منحها العراق للصادرات المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية وفقا لاتفاق تحرير التجارة بشكل كامل بين مصر والعراق.

وسوف تعمل الإدارة الأمريكية على جعل الشركات الأمريكية هي المورد الرئيسي للسلع للعراق الخاضع لاحتلالها، على حساب الشركاء التجاريين القدامى للعراق ومنهم مصر.

وختاما، يمكن القول أن النكبة العربية الكبرى المتمثلة في الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق تحمل في طياتها الكثير من الآثار الاقتصادية الوبيلة على المنطقة العربية وبالذات على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى الدول التي يوجد بها قطاع سياحي كبير وتصدر خدمات العمالة مثل مصر. ولن تكون هناك فرصة حقيقية لمواجهة كل هذه الآثار إلا من خلال نضال الشعب العراقي بلا هوادة من أجل هزيمة قوة الاحتلال الأمريكية-البريطانية وطردها من العراق مثلما طردت كل الشعوب المناضلة من أجل استقلالها، كل قوى الاستعمار القديم ورمت بها إلى مزبلة التاريخ. وهذا النضال العراقي يحتاج إلى دعم حقيقي من الدول العربية ومن كل القوى المحبة للسلام والحرية في العالم. كذلك فإن الدول العربية المصدرة للنفط يجب أن تعمل بشكل صارم على تفادي أي آثار سلبية للاحتلال الأمريكي للعراق على أسعار النفط، وذلك من خلال الحفاظ على تماسك وقوة منظمة الأوبك حتى ولو خرج منها العراق في ظل الاحتلال الأمريكي له، والعمل على استيعاب أي زيادة في الإنتاج النفطي العراقي بتقليل إنتاج الدول الأخرى المنتجة للنفط داخل وخارج الأوبك للإبقاء على أسعار النفط عند مستوى ٢٥ دولار للبرميل على الأقل قابلة للزيادة بشكل منتظم تبعا لمعدلات التضخم العالمية، وإجراء التغييرات ووضع القوانين الكفيلة بحفز ودفع الأموال العربية إلى التوقف عن النزوح للخارج بل وحتى العودة من المهجر لتمويل التنمية في البلدان العربية، ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات، مكافحة التمييز بين رجال الأعمال تبعا لنفوذهم السياسي وعلاقتهم بقمم السلطة، ومكافحة الفساد الذي استشرى في البلدان العربية في ظل انعدام الديموقراطية الحقيقية وعدم تداول السلطة سواء في ظل النظم الملكية أو في ظل حكم الرؤساء مدى الحياة، وغياب المشاركة الشعبية الفعالة التي تضمن مكافحة الفساد ومنعه، بحيث أن الديموقراطية الكاملة وضمان تداول السلطة ووضع حد أقصى لحكم الرئيس بفترتين رئاسيتين لا يحق له بعدهما الترشيح للرئاسة مرة أخرى، أصبحت أمور

ضـرورية لحيـاة وتطور النظم السـيـاسـيـة والاقتـصادية العربية وليست ترفا سياسيا. وإضافة إلى هذا الشرط الجوهري لخلق بيئة تساعد على إبقاء الأموال العربية في بلدانها، فـإن هـناك عـدد من الأمـور التي يمكن أن تساعد بقوة على تحقيق هذا الهدف مثل ضبط المواصفات القياسية في الأسواق العربية، وضمان عدم التجاوز على حقوق الملكية الفكرية فيها، وسهولة إجراءات تسيير الأعمال فيه بصورة توفر الوقت والجهد وتغلق الكثير من أبواب الفساد الذي تتزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية، وانفتاح السوق العربية على العالم لضمان سهولة الحصول على السلع الأولية والوسيطة من جهة، وضمان سهولة التسويق الخارجي للسلع المنتجة من جهة أخرى، وارتفاع مستوى الشفافية وتوافر آليات شعبية ورسمية فعالة لمكافحة الفساد، وتوافر الشريك المحلي الكفء الذي يحترم حقوق شريكه الأجنبي، ووجود نظام فعال لمنع التهريب السلعي حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة على أسس واضحة. ■

قالوا

أنام فى حظائر النسيان

طعامى: الكسرة والماء وبعض التمرات اليابسة

وها أنا فى ساعة الطعان

ساعة أن تخاذل الكماة والرماة والفرسان

دعيت للميدان

أنا الذى ما ذقت لحم الضأن

أنا الذى لا حول لى أو شأن

أنا الذى أقصيت من مجالس الفتيان

أدعى إلى الموت

ولم أدع إلى المجالسة

أمل دنقل

سمات جديدة للصراعات على عتبة الألفية الثالثة

محمد سيد أحمد

لن تنتهي «القطبية الثنائية» طالما هناك استقطاب في المجتمعات ، بفعل الصراع الطبقي ..نعم ، قد تختلف صور «القطبية الثنائية» ، ولكنها تظل في الجوهر تعبيرا عن «إزدواجية ما» ،عن صراع بين قطبين.

وقد شهدت حقبة «الحرب الباردة» في النصف الثاني من القرن العشرين طوال عدة عقود نظاما اصطلح على وصفه بـ«النظام العالمي الثنائي القطبية» ..غير أن هذا النظام كان صورة معينة من صور «القطبية الثنائية» الممكنة، حكمتها ظروف وملابسات تاريخية

حكمتها حقيقة أن الاشتراكية نشأت أولا في مجتمعات لم تكن أكثر مجتمعات العالم تهيؤا لوضعها موضع التطبيق .كان ماركس، في منتصف القرن التاسع عشر ، واستنادا إلى تحليله «العلمي» للقوانين التي تحكم حركة المجتمعات ، قد تصور أن أكثر المجتمعات ملاءمة لنجاح ثورة اشتراكية هي أكثر مجتمعات العالم تطورا، حيث بلغ صراع الطبقات فيها درجة بعيدة من الاحتدام ، وكذلك درجة عالية من النضج .وخص بالذكر ألمانيا ،والولايات المتحدة ، وبريطانيا.

غير أن الذي حدث أن البلدان الأولى التي شهدت ثورات اشتراكية لم تكن بلدانا شهدت تطورا رأسماليا بالغا ، بل بلدان اعتبرت من هذه الوجهة «متخلفة» ،مثل روسيا ،فالصين وكذلك القطاع الشرقي ، الأقل تطورا ، من أوروبا ..لقد نجحت الثورات الاشتراكية أولا في بلدان لم تكن قد حققت حدا من التطور الاجتماعي بات أبرز ما يميزه هو بلوغ التناقض بين رأس المال والعمل حده الأقصى ..أي بلوغ تناقضات الرأسمالية حد إرساء أسس مجتمع «نقيض » «اشتراكي» ،كفيل بتجاوز هذه التناقضات .وهكذا ، بدلا من أن تتوافر للدول التي تخضع لسلطة اشتراكية الظروف التي تتيح لها فرصة الانصراف إلى بناء الاشتراكية ، وجدت نفسها مضطرة لتخصيص جل جهودها للتغلب على التخلف وإنجاز مهام تنموية تختلف كثيرا عن مهام بناء

الاشتراكية.

ثار جدل حاد فى صفوف الماركسيين عقب نجاح الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧: هل من الممكن إقامة مجتمع اشتراكي فى مجتمع متخلف مثل روسيا؟ هل من الجائز التخلى عن السلطة عقب نجاح الثورة، لمجرد أن بلدا متخلفا لا تتحقق له الظروف الموضوعية التى تهيؤه لحكم اشتراكي؟ هل يكون المطروح فقط هو مرحلة «انتقالية» .مرحلة سلطة اشتراكية تمارس فى الأساس مهاما تنموية ، لعدم توافر الظروف الموضوعية لإقامة الاشتراكية؟.

ربما كان التصور، عقب نجاح الثورة فى روسيا ، التسليم بعدم جواز التخلى عن السلطة لمجرد أن الظروف الموضوعية لانتصار الاشتراكية غير متوافرة، والسعى إلى تثبيت الحكم الاشتراكي حيثما كان ذلك ممكنا ، استعدادا لجولات أخرى مستقبلا ، بمجرد توافر ظروف موضوعية مناسبة.

ترتب على ذلك فى النهاية اعتماد أطروحة ستالين القائلة بضرورة إقامة الاشتراكية فى بلد واحد، دون انتظار توافر ظروف إقامتها فى غيرها من البلدان .وهذا القرار طبع مصير قضية الاشتراكية فى القرن العشرين..

الاشتراكية من موقع التخلف

اتخذت الازدواجية المتمثلة فى مواجهة بين أيديولوجيتين على طرفى نقيض ، صورة مواجهة بين دولة هى«قلعة للاشتراكية» من جانب ، وبين بقية أرجاء العالم التى ظلت تحت سيطرة دول عظمى، رأسمالية ، بلغت طور الإمبريالية ،من الجانب الآخر .منها التى نهجت نهجا ديمقراطيا ،ومنها التى تخلت عن الديمقراطية على المكشوف ، وأطلقت ظاهرة الفاشية.

لم يكن موقف ستالين من الفاشية أكثر عداء ، أو أقل عداء ،من عدائه للرأسمالية بوجه عام .. فمن عام ١٩٣٥ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ركز على معاداة الفاشية بالذات، ودعا إلى جبهة متحدة على الصعيد العالمى ضد الخطر الفاشي .ثم عندما أدرك ستالين أن الديمقراطيات الغربية كانت تحرض الدول الفاشية سراً ضد الاتحاد السوفيتى لتتجنب هى خطرها ، أقام حلف «عدم اعتداء» متبادل بينه وبين هتلر .واستمر الحلف ساريا حتى اعتدى هتلر على الدولة السوفيتية عام ١٩٤٢.

لم يكن أمرا طبيعيا أن تقوم الاشتراكية- أولا- فى القطاع المتخلف من العالم .. لم تكن الظروف فى هذا القطاع المتخلف مهيأة لازدهارها ونجاحها ..لقد اصطدمت بحقيقة أن القطاع الأوسع من المجتمع مشكل من قوى اجتماعية محافظة، حريصة على بقاء النظام الطبقى السائد كما هو ، وليست ذات مصلحة فى التغيير الثورى للنظام الاجتماعى ،كما هو الحال مع طبقة البروليتاريا التى- على حد قول ماركس- «لا تملك شيئا تفقده سوى أغلالها».

وعندما تعثر التطبيق الاشتراكى ، وناهضت قوى اجتماعية شتى (وليست

الطبقات الرجعية وحدها) الإجراءات التى من شأنها إرساء أسس الاشتراكية ، نشأت ظروف أغرت السلطة الاشتراكية إلى استخدام القوة والبطش مما أحدث مزيدا من التعثر ، وأفضى إلى تجدد الصراع الطبقى فى المجتمع بدلا من تجاوزه.

والتعثر الذى واجه البلدان الاشتراكية واجه من باب أولى المجتمعات التى عانت طويلا من النير الاستعمارى .. صحيح أن الحرب العالمية الثانية قد حققت للاشتراكية انتشارا لم يسبق له مثيل .. وبدلا من قصر الاشتراكية على دولة واحدة هى الاتحاد السوفيتى ، أصبح للاشتراكية «معسكر عالمى» يضم العديد من دول أوروبا وآسيا .بل هيأ انتشار الاشتراكية الظروف لتعاظم شأن ظاهرة «التحرر الوطنى» فى بلدان عديدة انتمت أصلا إلى القطاع المتخلف من العالم .. تحديدا إلى عالم المستعمرات .غير أن آفة التخلف قد أساءت إلى كثير مما بدا ممكنا تحقيقه فى ظل الاستقلال .وفى صور كانت فى أحوال عديدة حدة مما حدث فى الأقطار التى تبنت العقيدة الاشتراكية..

مواجهة شمال/ جنوب

هكذا تميز بروز الاشتراكية كظاهرة عالمية خلال القرن العشرين بصفته ظاهرة منسوبة إلى الصراع بين «الشمال » و«الجنوب» ، بين التقدم والتخلف ، أكثر منه ظاهرة منسوبة إلى الصراع بين « الشرق » و«الغرب».طبعا ، المقصود بالصراع بين «الشرق » و«الغرب» هو الصراع الايديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية(أى الاشتراكية بصفتها مرحلة أولى فى عملية ثورية هدفها الأقصى هو الشيوعية) .لقد نسب الشكل الأكثر بروزا للصراع العالمى إلى صراع «أفقى» «بين الشرق» و«الغرب» ، بينما كان ينبغى رد جوهره إلى صراع «رأسى» بين «الشمال» و«الجنوب».

وسوء التفاهم هذا أفضى إلى ظواهر كانت بحاجة إلى تفسير .على سبيل المثال ، لماذا تلاشى الكثير من الآمال التى علقت على الاشتراكية وحلت محلها خيبة الأمل والإحباط ؟ .لماذا زادت أوجه الصراع تفاقما بدلا من توجه الصراع إلى تجاوز التناقضات؟.. لماذا انتشرت ظواهر توحى بأن «العدو الطبقى» يزداد شراسة فى كل مكان ، بدلا من تعاظم إحساس الجماهير بأن الاشتراكية منتصرة وتحقق مزيدا من الانتصارات؟ .قد وجدت هذه الأسئلة تبريرا فى نظريات راجت فى عهد ستالين .وهى أن الصراع الطبقى يزداد ضراوة كلما أنجز المزيد من التقدم على درب الاشتراكية .وهذا لابد أن يطرح معضلة منطقية: كيف الجمع بين الاتجاه إلى زيادة ضراوة الصراع الطبقى .والاتجاه إلى تجاوزه وتلاشيه فى آن واحد ، كلما اقترب هدف الشيوعية؟.. كان من نتائج هذا التناقض أن يوم وفاة ستالين فى ١٩٥٣ ، كان الإعلام السوفيتى يتحدث عن الإنجازات الرائعة للزعيم الراحل التى لم يشهد التاريخ مثيلا لها ، بينما كان يقبع وقتذاك ما لا يقل عن خمسة ملايين

معتقل وسجين روسى فى منافى سايبيريا!.

إن مثل هذه المفارقة غطت على حقيقة أن الاشتراكية ، بدلا من «توظيف الرأسمالية»، كخطوة تمهيدية للتحول إلى الشيوعية ، قد أصبحت هى الموظفة.. أصبحت الرأسمالية هى التى «توظف الاشتراكية» كأداة فى يدها لاختبار قوتها الذاتية ، ومكامن الخطر التى تتعرض لها ، وقد تتهددها ..أصبحت الاشتراكية عنصرا يستثيره النظام الرأسمالى القائم بدلا من أن يكون تعبيرا عن أن النظام القائم غير قادر على أن يحافظ على كيانه .ولم يكن ذلك بغريب ..فإن المهمة التى باتت تواجه الاشتراكية هى مهمة مزدوجة ..لم تكن فقط التغلب على التخلف ، وإنما أيضا اللحاق بإنجازات الرأسمالية فى أكثر مواقعها تقدما «والحد من فجوة بين الطرفين عرضة للاتساع باستمرار ..كيف إنجاز هذا كله ، علما بأن العلم والتكنولوجيا كلما تقدما ، زادت قدرتهما على إنجاز المزيد من التقدم العلمى والتكنولوجى ، لا العكس.

نهاية التحييد المتبادل

لم يكن بغريب أن يتعرض النظام العالمى الثنائى القطبية لانهيار أحد قطبيه .كان مخطط أمريكا إجهاد الاتحاد السوفيتى بسباق تسلح فوق طاقته ، حتى الإجهاز عليه ..قد أمكن للسوفيت الصمود فعلا لفترة فى وجه التحدى ..حتى بدا -لفترة- أن السوفييت قادرون على تحقيق سبق فى الفضاء ، بإطلاق أول قمر صناعى ، ثم بإطلاق أول إنسان إلى الفضاء الخارجى .غير أن هذا السبق لم يدم طويلا .فكان الأمريكيون أول من استطاعوا إرسال إنسان ليطأ بقدمه القمر.

وسقوط المعسكر الاشتراكى فى العالم قد أوجد واقعا عالميا جديدا اختلف نوعيا عما كان عليه الحال من قبل .فلقد حسمت (وبالذات فى ظل ظاهرة العولمة) تجربة إنه من الممكن القضاء على الرأسمالية بقلاعها الأكثر تقدما انطلاقا من مجتمعات أقل تطورا ، حتى لو نسبت إلى نفسها صفة الاشتراكية .بل ربما ثبت أن الاشتراكية فى عصر العولمة من المتعذر تصور تحقيقها فى موقع من العالم ، بينما هى مهزومة فى العديد من المواقع الأخرى .. إن الانتقال من الرأسمالية إلى ما يتجاوزها أصبح مطروحا بشكل مختلف نوعيا عن النظام العالمى الثنائى القطبية- عالم الحرب الباردة» -الذى سبق واختبر طوال عقود فى أواخر القرن العشرين.

ثم وضع حد نهائى للسمة التى ميزت سباق التسلح وقتذاك بما يمكن وصفه به التحييد المتبادل» .. وإذا صح أن الجانب الأمريكى بات قادرا على إبادة الجانب السوفيتى ثلاثين مرة ، وأن الجانب السوفيتى لم يكن فى مقدوره إبادة الجانب الأمريكى أكثر من عشرين مرة ، فليست هذه معادلة غير متكافئة ، ذلك أن البشر يموتون مرة واحدة!.

الولايات المتحدة .. دولة أوحد

الآن، مع اختفاء الاتحاد السوفيتى ، قد أصبحنا بصدد حالة عدم تكافؤ بصدد توازن

دولى مختل ..فلقد رفع عن أمريكا الوجود العسكرى السوفيتى الكفيل بإزالة ما يملكه من تفوق كاسح ..وفجأة أصبحت القوة العسكرية الأمريكية قادرة على إبادة السوفييت ، ومن باب أولى، على إبادة أى قوة أخرى على سطح الأرض ، بعد تخلصها من قوة رادعة مساوية لها ..أصبح النظام العالمى نظاماً أحادى القطبية يحقق لأمريكا تفوقاً عسكريا كاسحاً ،غير مسبوق ،وبالتالى يغريها على تصفية خلافاتها مع أية قوة تناوئها بطريق الحرب ..ذلك أنه لم يعد يوجد رادع مادى كفيل بمنع أمريكا من انتهاج هذا الطريق ..قد يقال إن هناك موانع أخلاقية ، أو موانع قانونية أو شرعية ..والحقيقة أن ما نشهده فى العالم اليوم، وبالذات بعد الضربة القاسية التى تلقتها الولايات المتحدة بهجمات ١١ سبتمبر إنما يدفعها إلى العمل حثيثا من أجل إبطال مفعول هذه الموانع ،وحسم الخلافات فى هذا الصدد بالطرق العسكرية قبل غيرها.

لم تعد الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها على أنها دولة عظمى ضمن دول عظمى خمس هى الدول أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وصاحبة حق الفيتو ..لقد عكس ميثاق الأمم المتحدة موازين القوى الدولية كما كانت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة منذ أكثر من نصف قرن ..لم يعد الميثاق يعكس التوازن الراهن فى هذا الصدد ..فى ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفيتى من كبار المنتصرين فى الحرب ..الآن لم يعد للاتحاد السوفيتى وجود، ذلك أن روسيا ليست الاتحاد السوفيتى فى أكثر من وجه ..وفى ١٩٤٥ ، كانت ألمانيا واليابان دولتين مهزومتين ، بينما أصبحتا الآن عملاقين اقتصاديين ..لقد تمت تغيرات جوهرية فى النظام الدولى ، ولكنها لم تجد انعكاسا فى ميثاق الأمم المتحدة الذى يعتبر مرجع الشرعية الدولية..

أصبح النظام القانونى الدولى لا يعكس حقيقة موازين القوى الدولية الفعلية ..ولا توجد فى الأمم المتحدة آلية تيسر عملية تجديد الميثاق كلما جد جديد فى موازين القوى. ..وفجأة بلغت الأزمة حدا خطيرا بفعل حادثين كبيرين مع قرب نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين : أولهما ، انهيار المعسكر الاشتراكى العالمى إثر زوال الاتحاد السوفيتى كدولة ، وثانيهما ، أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية المدوية ضد الولايات المتحدة.

أفضت الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى استقطاب فى النظام الدولى تمثل فى اختزال الدول العظمى إلى اثنتين ..إلى نظام عالمى هو فى حقيقته ثنائى القطبية قبل أن يكون خماسى القطبية .. ثم أفضى سقوط الاتحاد السوفيتى إلى نظام عالمى أحادى القطبية ..ومع انفراد الولايات المتحدة بصفة «القطب العالمى» ،ومع تحرره فى مجال التسلح من التأثير «التحييدى» للاتحاد السوفيتى بعد انهيار هذا الأخير ، أصبحت القوة الفعلية للولايات المتحدة ،عسكريا وتكنولوجيا واقتصاديا ،متفوقة تفوقا حاسما

على كافة الدول الأخرى.

أصبح المطروح: هل تقبل واشنطن بنظام الشرعية الدولية (كما هو مجسد فى ميثاق الأمم المتحدة) بحجمها تحجيما يتعارض مع قوتها ومكانتها الفعليتين؟ .. أم تتحدى واشنطن النظام الدولى القائم ، وتفرض على المجتمع العالمى وضعها المتفوق الفريد ؟ .. هذا ربما جوهر ما يجرى الآن .وجوهر المقصود بحرب أمريكا ضد صدام حسين بعد حرب أمريكا ضد أسامة بن لادن ..القضية دولية، وكوكبية، قبل أن تكون إقليمية ، وشرق أوسطية .والقضية صراع اجتماعى ، وسياسى ،واقتصادى ، وليس فى جوهره صراع ثقافى وصدام حضارات كما يدعى بعض كبار المنظرين الغربيين.

رؤيتان

وربما كان من المفيد بمكان التطرق إلى كيفما يرى طرفا المواجهة هذا الصراع،كل من وجهة نظره .. إن الادارة الأمريكية ، بقيادة الرئيس بوش ، فى ضوء ضربة ١١ سبتمبر التى أصابتها فى الصميم ، تنظر إلى الصراع من موقع قيادة الدولة العظمى الأوحد .. إن أمريكا باتت قوة لا تضاهيها قوة وتطمع فى نظام دولى يلبى وضعها كدولة أعظم أوحد.. جاء إذن، من وجهة نظرها ، وقت إصلاح النظام الدولى ، وتجاوز صيغته الراهنة المتمثلة فى ميثاق الأمم المتحدة ، وإحلال صيغة بديلة محلها ، تعكس الحقائق الجديدة، وتكرس بالذات سعى إدارة بوش إلى نظام عالمى أحادى القطبية تتزعمه الولايات المتحدة . هذا إنما تبرز قوى أخرى فى الساحة الدولية ، كبقية القوى العظمى التى تتجه أمريكا إلى تهميشها وما زالت تملك حق الفيتو (فرنسا، روسيا ، الصين) ، أو كانت مهزومة فى ١٩٤٥ وأصبحت الآن دولا كبرى (ألمانيا ، اليابان) ، أو تعاظم شأنها تدريجيا (كندا، الهند، البرازيل إلخ) ..هذه دول تسعى على نحو أو آخر ، بديلا عن النظام العالمى الثنائى القطبية ،إلى نظام عالمى متعدد الأقطاب، وإلى مزيد من الديمقراطية فى النظام الدولى بدلا من مزيد من الهيمنة لدولة عظمى أوحد ..لقد كشفت الحرب ضد العراق عن صراعات ضارية بين الادارة الأمريكية والعديد من هذه الدول (فى طليعتها فرنسا وألمانيا وروسيا) ، بين أنصار نهج تجاوز النظام الثنائى القطبية إلى نظام أحادى القطبية ، وأنصار نهج تجاوزه إلى نظام متعدد الأقطاب.

والمفيد الالتفات إلى بريطانيا ونهج تونى بلير الذى تحدى خطة كتلة بارزة داخل حزبه(حزب العمال البريطانى) ، ليلتحق بالخط الأمريكى بدلا من الخط الأوروبى الداعى إلى تعدد الأقطاب .والحقيقة أن ثمة خطين برزا فى مواجهة سعى الإدارة الأمريكية إلى نظام عالمى أحادى القطبية ، خط انطلق من أن مناطحة أمريكا مستحيلة وفى نهاية الأمر عديمة الفائدة.. وأنه من الأفيد الالتحاق بمعسكره ، والاستفادة بما يجنى هذا الموقف من ثمار، ولو كانت دون المستحق .وكان ذلك موقف بريطانيا ، وأسبانيا ، وإيطاليا ، واستراليا ،والعديد من دول أوروبا الشرقية

المنتمية إلى الكتلة الشرقية سابقا .. ثم كان هناك إعمال خط التحدى للموقف الأمريكى المهيمن ، ومنطق تغليب الموقف المبدئى على الموقف المصلحى ، وكان فى مقدمة هؤلاء فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا .. وإن كانت بعض هذه المواقف «المبدئية» لم تكن تخلو من اعتبارات مصلحية .ومن أوجه تردد وقصور واضحة.

إن بوش ينطلق من أن الموقف الأمريكى هو الموقف الصائب الأوحد ومن مدخل أن من يناهضه ينتمى إلى معسكر الإرهاب .. لا مجال فى رأيه لمواقف «وسط» ، لا هى الموقف الأمريكى ولا هى موقف الإرهاب .ولذلك لم يعد هناك مجال ، فى رأيه ، لعدم الانحياز ..كان عدم الانحياز واردا فى ظل نظام عالمى ثنائى القطبية ، ولكن يزول مع نزع صفة الشرعية عن أن أى قطب غير القطب الأمريكى.

لم يكن النظر إلى مسائل الشرعية على هذا النحو فى ظل النظام العالمى الثنائى القطبية .. ذلك أن النظام الرأسمالى لم يكن له شرعية من وجهة نظر النظام الشيوعى .والنظام الشيوعى لم تكن له شرعية من وجهة نظر النظام الرأسمالى .ولكن عدم الاعتراف المتبادل كان يحمل فى طياته خطر الإفناء المتبادل ، فى ظل أسلحة الدمار الشامل .. فالالتفاف حول هذا الخطر ، ابتدع مبدأ «التعايش السلمى» .عن أن يرجأ حسم الخلاف الأيديولوجى بين القطبين الرأسمالى والشيوعى إلى ظرف مستقبلى غير مقرر .وقد انتهى الأمر بسقوط أحد القطبين.

فى ظل النظام الذى يدعو له بوش ، لا مجال لمنح أى شرعية لما هو ضد القطب الأمريكى .. بينما النظام الثنائى القطبية السابق لم يكن ينطلق من أن شرعية «الآخر» شرعية مرفوضة ابتداء .من هنا منطق بوش فى اللجوء إلى الحرب ، حتى بمنأى عن الأمم المتحدة .حتى فى تحد صريح لدول عظمى أعلنت استعدادها للجوء إلى الفيتو(وهو ما حدث فعلا مع العراق) ..إن مثل هذا السلوك ليس تحديا صريحا لنظام الأمم المتحدة ، وانتهاكا صارخا لميثاقه ، وإنما هو أيضا ضربة فى الصميم إلى الديمقراطية فى مجال التعامل بين الدول ، وإعمال للقطبية الواحدة كأمر واقع دون مراعاة لأى التزام.

فى منطق بوش، أصبحت البشرية تضم قطاعا من الناس ، هم الذين يدمغهم بالإرهابيين ويشكلون «محور الشر» ، وهؤلاء فى عرف بوش لا يملكون أية شرعية ..هؤلاء فى نظر بوش ، لا ينبغى أن تطبق عليهم اتفاقات جنيف بشأن أسرى الحرب ..هم خارج نطاق الجنس البشرى! .وبديهى أن هذه النظرة لم يتداع منها مجرد انتهاك الديمقراطية فى مجالات العلاقات الدولية، وإنما أيضا فى مجال التعامل الداخلى فى أمريكا .إننا بصدد نوعية جديدة من المكارثية ، قد تكون أكثر ضراوة ، وأكثر لا- أخلاقية وأكثر لا-قانونية ، من المكارثية الأصلية عندما بلغت الحرب الباردة ذروتها.

فى مقابل نظرة بوش ، هناك النظرة

المنطلقة من «قاع» المجتمع الدولى ، من القوى المهدرة الحق، المسلوبة الحريات ،ومنها جماعات بلغت من الإحباط درجة أنها باتت تتفق (ولو من الوجهة الموضوعية فقط) مع منطق بوش فى أن مآلها حياة هى أشبه بالموت ، وأن عالم الأحياء عالم غريب عليها! ..إن مثل هذه الحالة من اليأس فى الحياة ، وفى إمكانية أن يعتريها تحسن ، هو الذى يولد الإرهاب.

الإرهاب ، بما فيه العمليات الانتحارية ، مصدره أن الموت بات فى نظر البعض شر أهون من الحياة ، وأن البشرية قد غضت النظر تماما عن حال قطاعات من البشر ،حتى أصبح هؤلاء فى حل من أن يحرصوا على تضامنهم مع بقية البشر.. بل إن هؤلاء بإلحاقهم ضررا بغيرهم -حتى إذا تضمن ذلك القضاء على الذات -إنما يرون فى ذلك ما هو أقل ضررا من السكوت والرضوخ للظلم والهوان.

إن الإرهاب يتعذر استئصاله بالإجراءات القمعية والبوليسية وحدها .. بل إن الوسيلة الوحيدة لاقتلاع جذور الإرهاب فعلا هى إصلاح النظام الدولى إصلاحا جذريا يقضى على أسباب اليأس والإحباط ، ويمنح للجميع أملا فى الحياة ، ومعنى ذلك إحداث تغيير جذرى فى هذا النظام بمقتضى منطق هو نقيض منطق بوش والمنظرين لعالم القطبية الواحدة.

وقد انطلقت حركة عالمية ضد الرأسمالية كان إنجازها الأول حشدا جماهيريا ضخما حال منذ ثلاثة أعوام دون انعقاد الاجتماع التأسيسى لمنظمة التجارة العالمية» فى سياتل .. وتتابعت بعد ذلك مظاهرات حاشدة مماثلة فى عدد من المناسبات ، كان أولاها منتدى مضاد لكبار شخصيات الكون بمنتدى دافوس فى سويسرا ، أعقبه منتدى جماهيرى ضخم فى السنتين الماضيتين فى بورتو إليجرى بالبرازيل ، ويجرى إعداد حدث مماثل فى العالم القادم فى حيدر آباد بالهند .. وربما بلغت هذه المظاهرات قمة بحشدها ٣٠ مليون نسمة فى مختلف أرجاء المعمورة ، من أندونيسيا شرقا إلى كاليفورنيا غربا ، احتجاجا على الحرب على العراق.

قد يبدو لأول وهلة أننا بصدد حركتين .حركة بوش ضد الإرهاب .وحركة شعوب العالم ضد الرأسمالية .ولكننا فى حقيقة الأمر بصدد نفس الحركة ونفس الصراع .منظورا إليه من قمة المجتمع الدولى ،ومنظورا إليه من قاعدته.

لقد حان الوقت فعلا أن ندرك أننا بصدد وجهين لصراع واحد ..لصور متعددة للصراع الطبقى فى عصرنا .. وأن المعارك الدائرة فى سياتل ودافوس وبورتو إليجرى وحيدر آباد لها قواسم مشتركة مع المعارك الدائرة فى العراق وفى فلسطين ..عندئذ ، سوف نشعر بأننا لسنا وحدنا .. وأنه ليس هناك ما يدعو إلى اليأس ،والإحباط ،وخيبة الأمل .. وأن التاريخ حافل بالدروس التى علينا أن نسترشد بها..

قد نكون بصدد عنق زجاجة، ولكن الصورة ليست فقط قاتمة.. ■

نحو رؤية أولية لوحدة اليسار الديمقراطى العراقى

■ كاظم حبيب

المتتبع لتطور الأحداث على الصعد العالمية والإقليمية والعربية والعراقية سيجد نفسه أمام مجموعة من الاتجاهات التى تحددت حتى الآن مسار تطور الأحداث فى هذه المنطقة من العالم نشير إلى أبرزها فيما يلى:

تفاقم سياسات الهيمنة الأمريكية على مؤسسات المجتمع الدولى وهيئاته المختلفة والتحكم الكبير بقراراتها وإجراءاتها بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ، واشتد هذا الاتجاه فى أعقاب أحداث وجرائم ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

تحول الولايات المتحدة من سياسة التعاون فى إطار الأمم المتحدة إلى سياسة التهديد باستخدام القوة أو فرض الحصار الاقتصادى والمقاطعة أو شن الحروب فى معالجة القضايا الدولية والإقليمية.

تفاقم اتجاهات التسلح وإنتاج المزيد من الأجيال الحديثة لمختلف أنواع الأسلحة الهجومية والدفاعية ، التقليدية وذات الدمار الشامل.

اقترنت هذه الاتجاهات فى السياسة الأمريكية مع بروز مظاهر مهمة ومتطورة لمجرى عملية العولمة الموضوعية على الصعيد العالمى المقترنة بمحاولة فرض سياسات الليبرالية الجديدة على العالم.

تصطدم هذه الاتجاهات بقوة متنامية باتجاهات ثلاثة ، وهى:

تنامى حركة جماهيرية واسعة مناهضة للحرب وداعية إلى السلام بين الشعوب، وتنامى حركة جماهيرية على صعيد العالم مناهضة لاتجاهات وسياسات العولمة التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد عدد الدول، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبى الغربية ، التى ترفض السياسات التى تمارسها الولايات المتحدة إزاء البلدان النامية أو إزاء بقية بلدان

العالم.

وإذا كانت هذه الوجهة على الصعيد الدولى هى السائدة حالياً ، فإن أوضاع الإقليم ، الذى يشكل العراق جزءاً منه ، تتسم بما يلى:

قبول عدد متزايد من حكومات الدول العربية للسياسات التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الدول التى تمارس سياسات مختلفة ومواقف متعارضة نسبياً مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة ، مثل سوريا وإيران وليبيا ،فإنها تمارس سياسات منافية للديمقراطية وحقوق الإنسان ،وبالتالى لا تمتلك دعماً شعبياً كافياً لتعزيز سياساتها ومواقفها. وتمارس إسرائيل سياسة العربدة العسكرية والقتل الواسع النطاق والعقاب الجماعى ضد السكان فى الأراضى فلسطينية المحتلة ،كما ترفض الانسحاب من الأراضى المحتلة فى الجولان ومزارع شبعا ،وهى فى ذلك تجد الدعم والتأييد من جانب القطب الأوحد فى العالم.

وليس فى مقدور الجامعة العربية أن تلعب أى دور فعال فى التأثير فى السياسات العربية وما تزال الحركة الوطنية العربية ، ومنها قوى اليسار الديمقراطى ،تعيش أزمتها الطاحنة وعجزها عن رؤية التغيرات فى العالم التى تستوجب منها إجراء التغييرات الضرورية فى الفكر والمنهج والسياسة والممارسة والتنظيم .

والمشكوك به هو أن ما حصل فى العراق يمكن أن يدفع ببعض النظم العربية إلى مراجعة سياساتها إزاء شعوب بلدانها باتجاه التخلص من سياسات الاستبداد التى تمارسها والتجاوزات الفظة على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتتزايد على صعيد المنطقة الاتجاهات الأصولية والقومية غير العقلانية والمذهبية المتعصبة فى محاولة منها لفرض نفسها على الساحة السياسية ،وهى لا تختلف فى ذلك عن أية اتجاهات استبدادية أخرى.

نتائج حرب الخليج

ومما لا شك فيه أن أحداث آذار /نيسان ٢٠٠٣ فى العراق وسقوط النظام الدموى هو انتصار كبير للشعب العراقى ، أدخلت المجتمع العراقى فى مرحلة انتقالية جديدة ذات ملامح جديدة، ويمكن تلخيص الملامح المميزة لهذه المرحلة فيما يلى:

* انهيار كامل للقيادة السياسية والعسكرية فى العراق وبالتالى سقوط النظام الديكتاتورى الدموى ووقوع العراق تحت الاحتلال العسكرى الأمريكى- البريطانى دون غطاء من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى ولا يمكن تقدير الفترة التى سيبقى العراق فيها تحت الاحتلال المشترك بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. وحصول فوضى وتخريب من جانب قوى مختلفة ولكن بعضا منها مارس ذلك بسبب سياسات الكبت والإرهاب التى عانى منها المجتمع ، وبعضها الآخر من البعثيين المدنيين والعسكريين والقوات الخاصة وفدائيي صدام حسين . ويمكن أن تمارس السلطة التى تنصب فى العراق سياسة اقتصادية واجتماعية تلتقى مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التى تنطلق من مواقع الفكر الليبرالى الجديد المحافظ والتى تعبر فى الجوهر عن مصالح الولايات المتحدة أكثر من تمثيلها لمصالح العراق.

وستتولى الشركات الرأسمالية الأمريكية والبريطانية على القسم الأعظم من مشاريع عملية إعادة إعمار العراق بأسعار احتكارية تعبر عن مصالح تلك الشركات.

وستعود شركات النفط الاحتكارية الدولية إلى العمل فى العراق للهيمنة على عمليات استخراج وتصدير النفط الخام والتحكم بمقادير تصدير وأسعار النفط الخام. وربما تسعى إلى دفع الحكومة العراقية إلى خصخصة قطاع النفط الخام.

تمارس على صعيد السياسة الاقتصادية الداخلية نهجاً يتسم بتنمية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية فى الريف والمدينة على حساب العلاقات الإقطاعية ، ولكنها ربما لن تتدخل عن شيوخ العشائر والإقطاعيين الذين عادوا إلى مواقعهم فى سنوات حكم البعث الديكتاتوري . وسيلعب القطاع الخاص الدور الأول والمركزى فى السياسة الاقتصادية العراقية وستبذل الجهود لإنهاء أى دور لقطاع الدولة الاقتصادى . وفى هذا الإطار ستنشأ إمكانات غير قليلة لعملية تشغيل الأيدى العاطلة ، سواء فى عمليات إعادة إعمار ما هدمته الحروب المنصرمة من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية والزراعية أم بناء مشاريع جديدة ،كما سيتحسن المستوى المعيشى للسكان بشكل عام بسبب ذلك، خاصة وأن القطاع التجارى الخاص سينهمك فى استيراد السلع الأمريكية أولا والبريطانية ثانياً.

ورغم اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على شيوخ العشائر والطوائف الدينية حالياً ، إلا أنها تميل إلى أن يكون حكماً علمانياً يفصل بين الدين والدولة مع احترام كل الأديان والمذاهب.

وسيكون للثقافة الأمريكية تأثيرها المباشر وغير المباشر على الحياة العامة للمجتمع وسوف تقيم الحكومة العراقية الجديدة علاقات سياسة ودبلوماسية مع إسرائيل تدريجيا وستعقد صلحاً منفرداً ،كما هو الحال مع

مصر والأردن وغيرهما من الدول العربية.

ويمكن أن توافق الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار الفيدرالية لكردستان العراق مع احتمال طرح مبدأ الحكم الذاتي أو حتى السعي لطرح مبدأ المواطنة العراقية والحكم المركزي في الدستور العراقي.

ويمكن أن تلعب السلطة الجديدة دوراً جديداً في الموقف من الدول العربية من إيران ، إذ من المحتمل أن يكون العراق موقعا لمناهضة إيران والانطلاق منها ضد إيران وسوريا على نحو خاص.

وستحاول مختلف الجماعات والأحزاب أن تعزز مواقع لها في المجتمع ، وهو أمر لا يمكن تجنبه في هذه المرحلة الانتقالية، خاصة أن المعايير والقيم التي خلقها النظام السابق لن تزول بسرعة وسوف تترك تأثيرها على سلوك المجتمع بشكل عام ولفترة غير قصيرة.

ما العمل؟

إن تحرير العراق من هيمنة النظام الصدامي مسألة غاية في الأهمية ينبغي ألا تضيع في خضم المشكلات الراهنة، كما يفترض ألا ننسى بأن المشكلات التي تركها النظام ستجد تعبيرها في فوضى نسبية في الحياة العامة ونشوء صراعات غير قليلة . وهذه المشكلة ينبغي ألا تفقدنا الثقة بالقدرة على معالجتها تدريجيا والتخلص من الاحتلال أيضا . وبعض مظاهر الحياة العامة تشير إلى جوانب صحية في حركة المجتمع ، رغم الجوانب السلبية التي تبدو اليوم طاغية . إن كل ذلك يفترض فيه أن يشكل المنطلق لتحديد عملية المهمات التي تواجه الشعب العراقي .كما يفترض أن يكون لها الدور الأساسي في الدفاع باتجاه إقامة التحالف الوطني لمواجهة عملية إعادة بناء العراق وتطويره والخلاص من عواقب الديكتاتورية والحروب . وأن تكون المحدد للنضال السلمي والديمقراطي لتحقيق المهمات المنشودة . ويمكن أن تلعب قوى اليسار الديمقراطي العراقي دورها في كل ذلك إذا ما استطاعت أن تتجاوز واقعها الراهن. فقوى اليسار الديمقراطي تتوزع اليوم على عدد من الأحزاب والجماعات السياسية .وهي بذلك سوف لن تكون قادرة على التأثير في الأحداث السياسية بفعالية وملموسية مباشرة وغير مباشرة .كما يفترض فيها وفي تاريخها النضالي في العراق . وهي بحاجة إلى ما يلي:

وجود حزب سياسي للحركة اليسارية الديمقراطية العراقية يجسد تراث وتاريخ نضال مجموعة الأحزاب اليسارية والماركسية في العراق وقادر على تعبئة قوى اليسار الديمقراطي حوله وأن يضع له برنامج عمل جديداً يتميز بالواقعية والعملية وينسجم مع طبيعة ومهمات المرحلة و اختيار سبل عمل

جديدة وأدوات نضال جديدة وخطاب سياسي وإعلامي ملموس وحديث تستند إلى خيار النضال السلمي والديمقراطي والعمل العلني المشروع في إطار دولة القانون الديمقراطي والتخلص الكامل من المفاهيم الشمولية والنزعات الديكتاتورية في الحكم والممارسة أو العمل السري وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وتوسيع قاعدة نشاطها وتأثيرها ودورها في المجتمع.

عوامل متشابكة

وقد ظهرت في العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة عدة تيارات فكرية وسياسية عاملة في صفوف قوى المعارضة العراقية في الداخل والخارج تتجسد في أحزاب وجماعات أو كتل سياسية ذات مناهج وسياسات ومواقف متباينة . وأبرز تلك التيارات هي التيار الديمقراطي والتيار القومي والتيار المحافظ والتيار الديني . ولاشك في أن التيار القومي لا يضم نهجاً واحداً وتتداخل بعض قواه مع التيار الديمقراطي ولكنه مبني على أساس قومي كما هو الحال مع بعض أهم الأحزاب الكردية أو من القوميات الأخرى وفي هذه التيارات يمكن أن يلتقي المتتبع بقوى يمينية وأخرى يسارية أو وسطية معتدلة، كما نجد اتجاهات متطرفة أيضاً، خاصة في صفوف القوى القومية والدينية.

وفي التيار الديمقراطي يمكن أن نلتقي بقوى يسارية وأخرى يمينية أو ليبرالية معتدلة، والتي تتباين فيما بينها في سياساتها ومواقفها إزاء الكثير من الأمور التي كانت أو ما تزال تمس الواقع العراقي وسبل التحول الديمقراطي فيه. ويهمني هنا البحث في موضوع التيار اليساري الديمقراطي العراقي، الذي يتشكل عموما من مجموعة من الأحزاب والقوى أو الجماعات السياسية ذات الاتجاهات أو النزعات الماركسية أو ذات الوجهة اليسارية العامة، ابتداء من الحزب الشيوعي وانتهاء لتجمع الديمقراطي العراقي والاتحاد الديمقراطي العراقي ..إلخ.

إن المرحلة الجديدة ستتميز بتشابك مجموعة كبيرة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ذات الطبيعة الوطنية والديمقراطية وستستوجب البحث في مدى إمكانية قيام حزب يساري ديمقراطي عراقي تتوحد فيه جميع أو أغلب فصائل اليسار الديمقراطي العراقي. إلا أن البدء بمثل هذه الخطوة يستوجب طرح مبادرة عملية ناضجة يمكن أن يقوم بها الحزب الشيوعي العراقي أو أي حزب يساري ديمقراطي عراقي آخر على جميع فصائل اليسار الديمقراطي العراقي للتشاور والبحث حول هذا الموضوع . وتعتبر هذه

المبادرة محاولة للتحريك بهذا الاتجاه . إن قيام مثل هذا الحزب سيسمح له بلعب دور أكبر في الحياة السياسية العراقية وهو المرجو في هذه المرحلة والمرحلة التالية ،كما يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في إنهاء الاحتلال العسكري الأمريكي-البريطاني للعراق ، ويمكن لهذا الحزب أن يتبنى منهاجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ديمقراطياً يتضمن القضايا الأساسية التالية:

* إرساء دعائم نظام جمهوري فيدرالي ديمقراطي يستند إلى دستور مدني ديمقراطي حديث يحترم كرامة الإنسان وحريته وإرادته الحرة وحقوقه المشروعة، وحياة برلمانية حرة والفصل بين السلطات الثلاث والاستقلال الكامل للقضاء ،وتعددية سياسية وتداول ديمقراطي برلماني للسلطة ،مشاركة الشعب وقواه السياسية في وضع ومناقشة وإقرار الدستور في استفتاء شعبي.

*ضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، حقوق وحرية الفرد والجماعة ، سواء أكانت تلك الحقوق قومية أم دينية أم مذهبية ،للمواطنين.

* تأكيد الدستور على رفض وإدانة الفكر العنصري والتمييز بأشكاله المختلفة ورفض الحكم الاستبدادي وممارسات الاعتقال الكيفي والتعذيب الجسدي والنفسي أو النفي وإسقاط الجنسية العراقية والاستناد إلى قانون ديمقراطي حديث للجنسية العراقية الموحدة ، وإدانة النظم الشمولية وخاصة الحكم الذي ساد العراق خلال العقود الأربعة المنصرمة.

* ضمان حرية نشوء الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجمعيات غير الحكومية بعيداً عن موافقة وزارة الداخلية أو تدخلها . وإطلاق حرية الصحافة والنشر وتنظيم عمل المؤسسات الإعلامية كالإذاعة والتلفزة وفق إرادة ومصالح المجتمع.

* الفصل الكامل بين الدولة والدين مع احترام كل الأديان والمذاهب ومنحها الحرية في ممارسة شعائرها وحقوقهم المختلفة.

* العمل الهادئ والحازم والمسئول عن سلامة المجتمع من أجل إنهاء الاحتلال والانتداب على العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية بأسرع وقت ممكن وضمان استقلال وسيادة العراق واستقلال قراراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على سلامة ثرواته الوطنية فيما يخدم مصلحة الشعب العراقي.

وحدة اليسار

ينطلق هذا المقترح والمهمات التي يتضمنها من وعي طبيعة المرحلة ومهماتها والتعقيدات المحتملة المبلى بها من جهة ومن أهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه قوى اليسار الديمقراطي العراقي في المشاركة الواعية والفعالة والمسئولة في بناء عراق ديمقراطي

فيدرالي حر ومزدهر ... عراق آمن ومسالم ، يرفض العنف والتطرف والعدوان . إن المقترح يسعى إلى ضمان ما يلي:

* الحرص على تحقيق وحدة اليسار الديمقراطي العراقي أو وحدة العمل وإيجاد تحالفات سياسية واجتماعية ديمقراطية مع بقية القوى العاملة في العراق ، والقدرة على امتلاك الفعل والتأثير الإيجابي في الأحداث الجارية والمستقبلية.

* العمل على تجديد حركة اليسار الديمقراطي بمختلف اتجاهاتها السابقة وفق التجربة الغنية التي عاشتها خلال العقود الثمانية المنصرمة من تاريخ الدولة العراقية.

* الحرص على صياغة مهمات مشتركة واقعية وعملية لقوى اليسار الديمقراطي يمكن أن تكون أساسا لحوار ديمقراطي فيما بينها ثم إقرارها وتحويلها إلى منهاج عمل لهذه المرحلة والمرحلة القادمة، بعيدا عن المنافسة غير العقلانية أو المطالب التعجيزية.

* أن تمارس دورها المطلوب في التأثير على صياغة الدستور العراقي والقوانين الديمقراطية لصالح المجتمع دون أن تدعي العصمة أو امتلاكها الصواب والحق دون غيرها من القوى العراقية.

* إن وحدة قوى اليسار الديمقراطي العراقي لا يمكن أن تفرض على أحد ولا تأتي دون سعي لها وحوار ديمقراطي واسع وعميق وشفاف وبدون ادعاء بالقيادة أو التوجيه أو الرغبة في التسلط ، إذ إن المهم في الأمر هو الوصول إلى قواسم مشتركة بين قوى اليسار الديمقراطي لتكون أساسا صالحاً لحوارات وتحالفات متينة مع بقية القوى الوطنية والديمقراطية العراقية.

إن العجز أو رفض تحقيق مثل هذه المهمة الكبيرة سيقود إلى خسارة فادحة بهذا الاتجاه السياسي عموماً وبكل مجموعة فيه بشكل خاص، إذ يمكن أن يحول بعضها أو كلها إلى هوامش غير فاعلة في السياسة العراقية وفي الأحداث الجارية والمستقبلية . إن الاتجاهات اليسارية الديمقراطية سوف لن تموت إن لم تحقق وحدتها ، ولكنها سوف لن تكون مؤثرة وقادرة على الفعل المطلوب منها في هذه المرحلة الحرجة والجديدة في حياة العراق في بداية القرن الحادي والعشرين وبعد الخلاص من ديكتاتورية النظام الصدامي الدموي.

تتلخص آلية تحقيق هذا الهدف الكبير في إجراء مشاورات واسعة ومعمقة بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية التي تعتبر نفسها ضمن اليسار الديمقراطي بغض النظر عن انتماء القومية أو الدينية والمذهبية، لمعرفة مدى استعداد كل منها لتحقيق مثل هذا الهدف.

والاتفاق بين القوى المستعدة لمثل هذه الخطوة يمكن تشكيل فريق عمل يمثل تلك القوى لتدرس ثلاث مسائل جوهرية هي:

المهمات التى تسعى إليها فى المرحلة الراهنة، وشكل التنظيم الذى تقترحه لهذا الغرض، والتحضير لمؤتمر عام.

وقيام القوى المشاركة فى الاجتماعات المشتركة إلى دراسة المقترحات لا فى قيادات تلك الأحزاب والقوى فحسب ، بل وفى قواعدها.

بعد ذلك تلخص الأفكار والمقترحات ليعود فريق العمل ليدرسها ويتفق على ما يمكنه الاتفاق عليه وتطرح نتائج ما توصل إليه فريق العمل على المؤتمر العام لاتخاذ الموقف النهائى بشأن ذلك على أن يتفق المؤتمرون على ما يلى:

إقرار البرنامج الموحد لقوى اليسار الديمقراطى العراقى وإقرار النظام الداخلى لعمل هذه القوى واختيار وإقرار الاسم المناسب لهذا الحزب فى ضوء مهمات المرحلة وانتخاب قيادة الحزب الجديد بالاقتراع السرى.

ينبغى الاعتراف بحق كل قوة سياسية تشارك فى الحوار ولكنها ترفض بالمحصلة أن تصبح جزءاً من هذا الحزب ، بل تفضل أن تبقى قوة مستقلة فى إطار الحركة اليسارية الديمقراطية العراقية أو أن تدخل فى تحالف معه. ■

قـالوا

عم صباحا أيها الصقر المجنح

عم صباحا

سنة تمضى ، وأخرى سوف تأتى

فمتى يقبل موتى

قبل أن أصبح –مثل الصقر–

صقرا مستباحا!؟.

أمل دنقل

فى ظل العولمة :

أثر عسكرة السياسة الأمريكية

على الشرق الأوسط

بهيج نصار

لتحديد موقف من قضايا «العولمة» يقتضى تناول مختلف مكوناتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية الأمر الذى يتبلور فى البرنامج العام.

والتصور أن مقاربة البرنامج العام من هذه الزاوية ستضيف إليه جديدا بفضل ما طرأ على البعد الوطنى من تغيرات، إذ أصبح متداخلا فى وشائج البعد القومى العربى ليصبحا بدورهما مدخلين يؤثران فى تحديد معالم منطقة الشرق الأوسط والوضع العالمي مثلما يؤثر الوضع العالمى فى المستويات الأخرى ، والمثل على تلك الأهمية التى يكتسبها التكوين العسكرى وقضايا الحرب والسلام بعد أن أصبح التأثير البالغ لعسكرة السياسة الأمريكية وتطبيقاتها فى منطقة الشرق الأوسط واضحاً على التطورات الجارية على الكيان القومى للاقطار العربية وفى كل بلد من بلدان المنطقة وخاصة الأقطار العربية.

والمسألة الجوهرية التى ينبغى التاكيد عليها أن عمليات التحويل الجارية على النشاط الإنسانى فى مختلف المجالات فى هذه المرحلة من تدويل رأس المال جعلت وشائجها جميعا مندمجة مترابطة ثم متصارعة فى نفس الوقت مما يجعل صعبا فهم ما يجرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية إلا ارتباطا وتداخلا مع ما يجرى فى مجال العسكرة وقضايا الحرب والسلام. ذلك على خلاف ما كان فى مراحل سابقة من الامبريالية حين كانت العلاقة مقصورة على مجرد التأثير المتبادل مما كان يؤدى فى أغلب الأحيان إلى غياب بعض القضايا مثل قضايا الأمن من برامج الأحزاب المصرية اللهم إلا ملاحظات متناثرة ، ونفس الحكم ينطبق على العلاقة بين ما هو وطنى وقومى وشرق أوسطى وعالمى بعد أن أصبحت العلاقة بين الداخل والخارج بعيدة أن تكون مجرد علاقات بين طرفين ، وبعد أن أصبحت

وشائجهما متداخلة فى إطار واحد، ذلك لأن النشاط فى مختلف المجالات أصبح متعديا للقوميات مؤثرا أو متأثرا.

هذا الوضع يفرض علينا تعبئة قدراتنا إلى أقصى حد، وكيفا ، حتى نحمى مصالحنا الوطنية والقومية فى ظل هذا التوجه نحو الاندماج ، إذ من الضرورى مقاومة التطبيقات التى تراهن عليها قوى الامبريالية حتى تفرض هيمنتها بالقوات المسلحة على مختلف المناطق وعلى العالم وفى مقدمتها أمريكا ، القوة العسكرية الأعظم.

مخططات جديدة

أولا: بدأت المخططات العسكرية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتبلور انطلاقا من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لإخراج قوات العراق من الكويت ،فالحرب وان توقفت رسميا بعد طرد القوات العراقية من أرض الكويت إلا أن غارات عسكرية للطائرات الأمريكية والبريطانية استمرت أكثر من عشرة أعوام تواكبا مع نشاط خبراء الأمم المتحدة لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وصواريخ تنقلها إلى أهداف.

وقد وضعت المخططات للدفاع عن مصالح أمريكا وحلفائها عالميا ، غير أنها تجسدت فى مخططات وضعت لمختلف المناطق وفقا لظروفها وارتباطها بمصالح أمريكا فى كل منها، وفى مقدمتها منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا التى تضم جمهوريات سوفيتية سابقة فى وسط آسيا عامرة بمصادر النفط لتصبح هى ونفط منطقة الخليج العربى مخزون النفط الأعظم فى العالم . واعتبر هذا المخزون ومعه إسرائيل التى تقع فى الشرق الأوسط من أهم الأصول الاستراتيجية StrategicAssets للولايات المتحدة الأمريكية.

فى رحاب هذه المنطقة الشاسعة واستفادة من خبرات حرب الخليج الثانية تشكلت الهياكل العسكرية الأمريكية الجديدة لتنفيذ مخططاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالقوة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وابتداء من عصر الرئيس السابق كلينتون وكان أبرزها:

* سياسة مجابهة انتشار الأسلحة النووية ، وتقضى باستخدام القوات المسلحة التقليدية مع ردع نووى فعال لمنع أى دولة مناهضة للمصالح الأمريكية وتسعى إلى حيازة أسلحة دمار شامل ووسائل حملها إلى أهدافها ، وقد نفذت أمريكا هذه السياسة حين واصلت عدوانها على العراق بشن غارات عليها بالطائرات وكذلك حين أطلقت صواريخها عام ١٩٩٨ لتدمر مصنع يقع بالقرب من الخرطوم عاصمة السودان بدعوى كاذبة حول إنتاجه أسلحة كيميائية ،كما هددت بالعدوان على

الدولة الليبية بدعوى إنتاجها أسلحة كيمائية عام ١٩٩٥.

*استئناف إنتاج أنظمة «دفاع» صاروخى كانت أمريكا عازمة على إنتاجها فى عهد الرئيس الأسبق ريجان والتى عرفت بحرب النجوم لتدمير الصواريخ الاستراتيجية السوفيتية عابرة القارات ،فقد قررت إدارة كلينتون إنتاج أنظمة ميدانية لنشرها فى مختلف المناطق لتدمير صواريخ خصومها ، من دول تهدد مصالحها اعتبرتها دولا مارقة بينما تظل سماؤهم مفتوحة لتدمرهم بصواريخها ، وواصل الرئيس بوش (الابن) إنتاج المزيد من هذه الأنظمة الميدانية مع إنتاج أنظمة أخرى تدمر الصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات التى تملكها الدول الكبرى.

* توطد الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ثم ازداد هذا الوجود انتشارا ليشمل مناطق وسط أسيا حول بحر قزوين بسبب حرب افغانستان ، ثم تصاعد هذا الوجود ارتباطا بحشود القوات الأمريكية لشن حربها على العراق ، وتمثل هذا الوجرد فى تعزيز وانتشار قوة الانتشار السريع وقيادتها المركزية ومعها وحدات عسكرية خاصة تقوم بعمليات سرية فى أراضى الخصوم.

* وفى عهد الرئيس بوش الابن تم دمج الأسلحة النووية مع الأسلحة التقليدية ثم دمجهما مع أنظمة الدفاع الصاروخى ، مع تطور شامل لتكنولوجيا الرصد وجمع المعلومات والاتصال والسيطرة والقيادة لضمان نجاح العمليات العسكرية عند مواجهة أخطار غير متوقعة من خصوم جدد يعارضون السياسة الأمريكية فى مختلف المناطق وقد يسعون إلى حيازة واستخدام أسلحة دمار شامل وهى الدول «المارقة» ومنظمات الإرهاب ، وأدى هذا الدمج إلى تعاظم دور الأسلحة النووية.

* وفى نفس الوقت اتفقت أمريكا مع روسيا على خفض صواريخ كل منهما الاستراتيجية عابرة القارات لتصل عام ٢٠١٢ إلى ٢٢٠٠ أو ١٧٠٠ صاروخ على أن تحتفظ أمريكا بحق إعادة الرؤوس النووية إلى ٢٠٠٠ صاروخ استراتيجى إذا دعت الضرورة مستقبلا ، وبهذا تواصل أمريكا سياسة الردع التقليدى مع الدول الكبرى.

* وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ فى نيويورك ووشنطن اتخذت إدارة بوش خطوات ثلاث بالغة الخطورة ،فقد أعلنت أنها قد توجه أسلحتها النووية إلى دولة مارقة، تخاصم مصالحها وعينت خمس دول تقع أربع منها فى منطقة الشرق الأوسط هى: العراق وإيران وسوريا وليبيا ، وأكدت أنها قد تستخدم رؤسا

نووية تكتيكية منخفضة قدراتها التفجيرية ضد أهداف تصمد أمام الأسلحة التقليدية ، ثم أعلنت تبنيها لسياسة الحرب الاستباقية رسميا ضد الدول«المارقة» بقرار تتخذه هي بدعوى منع امتلاكها لأسلحة دمار شامل وصواريخ تحملها لأهدافها متجاهلة القوانين والمنظمات الدولية المعنية.

ثانيا: أما بالنسبة لإسرائيل فقد طرأت تطورات مهمة على علاقتها مع أمريكا التى واصلت توفير تكنولوجيا عالية لأسلحتها التقليدية حتى تتفوق قواتها على مجمل بلدان الدول العربية واستمرار رضاها عن حيازة إسرائيل لترسانة نووية ضخمة تطلقها قواتها البرية والبحرية والجوية ، ثم شاركتها تكنولوجيا وماليا فى إنتاج نظام صاروخى إسرائيلى لتدمير صواريخ خصومها وهو النظام «أرو» كما أمدتها بأنظمة متطورة من الصواريخ المماثلة مثل نظام باتريوت ٣ ، وتواصل الآن تجارب مشتركة معها لتطوير سلاح الليزر الذى سيصبح مستقبلا من أخطر أسلحة الفضاء، وبهذا تضيف أمريكا وإسرائيل لأسلحتهما البرية والبحرية والجوية بعدا رابعا من أسلحة فضائية تهيمنان بها على خصومهما من البر والبحر والجو والفضاء الخارجي.

ثالثا: وهكذا أصبحت الأقطار العربية تواجه أخطار أسلحة إسرائيل النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مع صواريخ تحملها إلى أهداف فى كل هذه الأقطار من إيران شرقا إلى المغرب غربا والسودان جنوبا ، فإن حاول أى قطر عربى حيازة أسلحة قادرة على صد تهديده بالدمار الشامل من أسلحة إسرائيل فإن أمريكا تعتبره دولة مارقة تحاول حيازة أسلحة دمار شامل فتوجه إليها أسلحتها النووية وتشن ضدها حربا استباقية «وقائية» وقد تستخدم أسلحتها النووية فعلا ضد أهداف تصمد أمام أسلحتها التقليدية وذلك بالإضافة إلى قوات الانتشار السريع التقليدية التى تنتشر برا وبحرا وجوا وتقدم لها إسرائيل وتركيا وعدد من الأقطار العربية قواعد وتسهيلات عسكرية تعينها على شن حروبها العدوانية فى الشرق الأوسط.. وأساسا ضد دول عربية أخرى.

دلالات عسكرة السياسة الأمريكية والإسرائيلية:

أولا: أن أمريكا تشن حروبا فى الشرق الأوسط بقوات تقليدية تدعمها أسلحة نووية لا لحماية أمن دولة الولايات المتحدة الأمريكية إنما لحماية مصالحها أى أنها تشن الحرب لتحقيق أهداف سياسية فى مناطق بعيدة عن الأراضى الأمريكية ، ومن ثم قد تستخدم الأسلحة النووية التى تدمج الآن مع الأسلحة

التقليدية فى العمليات العسكرية وما يصاحبها من مناورات سياسية، وتعترف الوثائق الرسمية الخاصة بالمخططات العسكرية الجديدة بأن الردع النووى التقليدى لم يعد وحده صالحا لمواجهة ما تعتبره أمريكا تهديدا لمصالحها من دول «مارقة» أو من جماعة إرهابية كما أثبتت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

وكذلك الحال بالنسبة لإسرائيل التى كانت من قبل ترى أن استخدام أسلحتها النووية سيتم كملاذ أخير للدفاع عن وجود الدولة الإسرائيلية نفسها ، أما الآن فإن أنظمة التسلح التى فى حوزة قواتها المسلحة تتيح لها استخدام الأسلحة النووية فى العمليات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية أو كردع تلوح به لتحقيق أهداف سياسية بعد أن أصبح لأسلحتها النووية وظائف متعددة ، وقد كان تهديد ليبرمان ، الوزير فى حكومة شارون السابقة ، بتدمير السد العالى ينطوى على احتمال استخدام السلاح النووى كردع يستهدف تحقيق أهداف سياسية ، ولا شك أن امتلاك إسرائيل لأنظمة صواريخ تدمر صواريخ خصومها لتصبح سماؤهم مفتوحة لصواريخها ثم احتمال نجاح إسرائيل فى نشر أسلحة الفضاء مستقبلا بمساعدة أمريكا سيتيح لها المزيد من الفرص لاستخدام الأسلحة النووية كأدوات فى العمل السياسى لفرض هيمنتها.

ثانيا: تعددت أهداف ونتائج الحروب التى تشنها أمريكا الآن ، والمثل حروب الشرق الأوسط وجنوب غربى آسيا التى لم يعد الهدف منها حماية المصالح الاقتصادية وتعظيم أرباح الشركات متعدية القوميات فقط، إذ أصبحت كذلك أداة لمعالجة القضايا الكونية لصالح أمريكا وشركاتها وحلفائهاعلى الرغم من الاضرار الناجمة عن هذه المعالجة ،فالسيطرة على مصادر النفط لم تعد لأسباب اقتصادية فقط لأن النفط مادة ناضبة يمكن أن تختفى كمصدر من مصادر الطبيعة خلال عشرات قليلة من الأعوام إذا لم تتم ادارة رشيدة وعقلانية لهذه المصادر ، ومن ثم لم تعد قوى الأسواق وآلياتها هى التى تحكم وحدها عمليات الاستثمار فى مجال النفط بعد أن أصبحت مصادر النفط قضية كونية تتصل بوجود الحضارات وخاصة فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، فاختفاؤه سيؤدى إلى تقويضها.

ويبلغ استهلاك الفرد من الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ضعف استهلاك الفرد فى بلدان غرب أوروبا وعشرات أمثال استخدام الفرد فى كثير من البلدان النامية ، هذه النسبة ستزداد كما ستزداد الهرولة للوصول إلى

مصادر النفط مستقبلا بعد تزايد استهلاك أسواق بازغة لهذه المادة الناضبة مثل أسواق الصين والهند والبرازيل . وذلك ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوات المسلحة ومعها أسلحة نووية للسيطرة على مصادر النفط وعلى أسعاره بعد لم تعد المنافسة على أساس قوى السوق صالحة وحدها لحماية المصالح الأمريكية.

وما يقال عن النفط يصلح عند الحديث عن ندرة المياه فى الشرق الأوسط كمصدر من مصادر الطبيعة يحكم مصير البشر ومجتمعاتهم ، إذ أصبح يهدد بنشوب حروب طاحنة بين بلدانها.

كذلك الأمر بالنسبة للأسلحة النووية التى يمكن أن يؤدى استخدامها إلى فناء البشرية ، إذ كان انتشارها من قبل سببا لمنع الحرب بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الانتشار الآن سببا لنشوبها.

ويقضى الاستغلال الوحشى غير العقلانى لمصادر الطبيعة إلى المزيد من قهر الشعوب والطبقات الكادحة وإلى تزايد انتشار الفقر فى وقت يتعاظم فيه الثراء والرفاه لطبقات ومجتمعات أخرى إلى الحد الذى أصبح فيه دخل ٢٥٠ شركة من أكثر الشركات جنيا للأرباح يزيد على دخل ٢٥٠٠ مليون من البشر الفقراء لتبرز قضية كونية تتجاوز معالجتها متطلبات نجاح التنمية المستدامة ، ثم لتخلق بدورها قضايا كونية أخرى مثل الهجرة من الجنوب إلى الشمال ونتائجها الاجتماعية والسياسية ، وتزايد قطاعات الجماهير بل والشعوب المهمشة والمستبعدة وانتشار أوبئة لا يعرف لبعضها علاج وتفاقم أخطار الجريمة المنظمة لتأخذ أبعادا دولية ومنها ما تشكله أخطار المنظمات الإرهابية ، وغيرها من القضايا الكونية التى تحاول أمريكا وحلفاؤها فرض علاجها بالقوة لحماية مصالحها وحماية شركاتها.

ثالثا: هذا التطور فيما تسعى أمريكا لتحقيقه بالقوة يعنى أن أزمة الرأسمالية التى كانت تستعين بعض بلدانها بالحروب لتتجاوزها فى الماضى قد تفاقمت أخطارها فى ظل المرحلة الراهنة لتدويل رأس المال بعد أن أضيف إلى معالجة الرأسمالية للتناقض بين العمل والرأسمال بالقوة المسلحة معالجة أخرى أشد خطرا للتناقض من الإنسان والطبيعة بالقوة مما يهدد البشرية بالفناء إذا تركت طليقة بلا حساب.

إن خريطة التناقضات التى تواجهها القوى السياسية الآن قد اختلفت عما كانت عليه فى الماضى جذريا بعد أن أصبح التناقض بين الإنسان والطبيعة وما يسفر عنه من نتائج متداخلا ومندمجا مع التناقضات الاجتماعية ونتائجها . وتلك قضية تطلب بحثا مستقلا ، غير أن ما ينبغى التأكيد عليه هو أن الموقف

من قضايا الحرب والسلام أصبح حاسما فى تحديد مصير التوجه الجارى لعمليات التدويل فى مختلف المجالات بعد أن أصبح مرتبطا بتهديد البشرية بدمار شامل، فرفض الحرب وغيرها من أشكال العنف والقسر وقهر الشعوب سبيلا لمعالجة هذه القضايا والتحكم فيها لابد من رفضه ومقاومته ، مع البحث عن بدائل تمين التعاون بين الشعوب لحلها هذه القضايا بما يخدم مصالحها وقيمها الإنسانية.

رابعا: هكذا أصبحت عسكرة السياسة هى النهج الرئيسى لحماية المصالح الأمريكية ، يؤكد ذلك أن قوى رأسمالية أخرى قادرة على منافسة أمريكا اقتصاديا ، بل لعل الاتحاد الأوروبى أن يتفوق على الولايات المتحدة اقتصاديا بعد سنوات قليلة ، يضاف إلى ذلك منافسة اقتصادية من قوى بازغة مثل الصين ، وقد دفع ذلك الواقع حكام أمريكا إلى عسكرة سياستها وما يرتبط بها من مخططات فى مختلف مناطق العالم لحماية مصالحها حتى أصبحت أمريكا وحدها هى الدولة القادرة على تحقيق مثل هذه العسكرة والقيام بعمليات عسكرية على صعيد العالم كله ، أما الدول الأخرى فقادرة على فرض مخططاتها العسكرية فى حدود منطقتها ولعل ما يحدث فى الشرق الأوسط وجنوب غربى آسيا من حروب أمريكية على الرغم من بعد المنطقة آلاف الأميال من الولايات المتحدة الأمريكية شاهد على ذلك ، فالاسطول الأمريكى أعظم وأخطر قوة من أساطيل كل دول غربى أوروبا يضاف إليها أساطيل روسيا والصين واليابان ، وبلغت الميزانية المخصصة للشئون العسكرية فى أمريكا أربعة أمثال ميزانية مجموع دول الاتحاد الأوروبى و٢٦٠ ضعف ميزانية العراق التى تزعم أمريكا أنها تهدد أمنها القومى.

خامسا: ولشن الحرب عزمت أمريكا على تشكيل تحالف وفقا لما ذكره تقرير«الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية» للرئيس بوش حول« الدولية الأمريكية التى تعبر عن وحدة قيمنا ومصالحنا الوطنية» ،فليس صحيحا ما يردده الكثيرون حول عزم أمريكا على تنفيذ مخططاتها منفردة إذا لم يلحق بها حلفاؤها ، بل ستنفذها وهى على رأس تحالف دولى تسعى دائما إلى تشكيله حتى وأن رفض بعض حلفائها التقليديين الانضمام إليه أو أبى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تبنى ما تريده الإدارة الأمريكية.

وستعنى أمريكا عند تشكيل «الدولية الأمريكية» أكثر ما تعنى بانضمام دول من مختلف المناطق التى قد تصبح ساحات لحروبها إلى هذه «الدولية» ضمانا لنجاح عملياتها العسكرية، فما كان لأمريكا أن تحشد قواتها لشن حرب ضد العراق ما لم تتوافر تسهيلات عسكرية فى إسرائيل وتركيا ثم قواعد عسكرية أمريكية فى بلدان الخليج

العربية، ولو أن الدول العربية الخليجية أبت اتاحة أرضها لحشد هذه القوات لكان صعبا إن لم يكن مستحيلا أن تشن أمريكا حربا شاملة ضد العراق لتكتفي بغارات جوية، وستكون تحالفات أمريكا في مختلف مناطق العالم هي الركائز الأساسية للدولية الأمريكية حتى تضمن النصر لحروبها ، وستكون إسرائيل هي محور تحالفها في منطقة الشرق الأوسط بينما أطراف التحالف الأخرى ، العربية وغير العربية تظل تابعة لهذا المركز .. ذلك ما تسعى إليه أمريكا.

مجابهة العسكرة

ثمة تغييرات مهمة طرأت على الأوضاع في مختلف المناطق وفي العالم ، وهي لا تزال في مراحلها الأولى من التطور وإن بدى تأثيرها جليا في مرحلتها الراهنة ليتعاظم فعلها وتأثيرها مستقبلا.

فعلى الصعيد العالمي لم تعد التحالفات التقليدية بين دول الغرب الكبرى كما كانت حين جمعها تحالف متين لمواجهة أخطار تعرضت لها مصالحها من الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا في مرحلة الحرب البارد ، وقد بان تفكك هذا التحالف إبان أزمة العراق بعد أن برز اختلاف المصالح بين أطرافه وزال ما كان يفرض الوحدة بينها .كذلك برزت قوى بازغة جديدة سيتعاظم تأثيرها مثل الصين والهند والبرازيل وليس بعيدا أن تتشكل في المستقبل قوى كبرى من تجمعات اقتصادية اقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا ، وأخذت بلدان متوسطة الحجم تؤثر في الشئون الدولية، والمثل على ذلك محاولة دول سبع متوسطة الحجم من بينها ومصر والسويد وجنوب أفريقيا والمكسيك أن تؤثر في الجهود المبذولة لنزع الأسلحة النووية من عالمنا فطرحت جدول أعمال جديد يرمي إلى تحقيق هذا الهدف كان له أكبر الأثر في بلورة الوثيقة التي أقرها مؤتمر دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ، بل إن تجمعات للبلدان النامية مثل تجمع بلدان عدم الانحياز والبلدان الإسلامية والبلدان الأفريقية تحاول النهوض من جديد لحماية مصالحها ، ولعل من أبرز التغيرات تلك الموجة العارمة من حركة الجماهير على الصعيد العالمي والتي تبلورت ارتباطا باجتماعات مؤسسات تفرض شروطها على ما يجري من عمليات التدويل الجارية في مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والبيئة الثقافية لتواجهها معارضات عنيفة من الجماهير مشكلة صداما للمصالح على الصعيد العالمي ليس له مثيل من قبل وكان أبرزها مظاهرات انتشرت في يوم واحد في مئات المدن وفي مختلف البلدان لمنع الحرب ضد العراق ، وقد تم تنسيقها عالميا لتشكل نبتا لأممية جديدة ولتجسد قوة كبرى سيكون لها قريبا التأثير الغلاب على سياسات الدول

ومنظماتها.

ولاشك أن هناك عوامل موضوعية أدت إلى هذه التطورات البعيدة المدى العظيمة التأثير . والتصوز ، أن أهم هذه العوامل هو بروز أخطار التناقض بين الإنسان والطبيعة التى يتم انتهاك انساقها بتوحش لاعقلانى وبالقوة المسلحة من قبل قوى امبريالية ، وقد تصاعدت هذه الأخطار فى المرحلة الراهنة من تدويل رأس المال ، فهى لا تسيئ وتضر بمصالح طبقات معينة فقط انما تقوض كل مؤسسات الشرعية الدولية وتهدد مجمل المجتمع والبشرية كلها بدمار شامل . هذا العامل الموضوعى الذى تعاظم دوره مؤخراً كان هو أهم أسباب ما جرى ويجرى فى عالمنا من تطورات تمثلت فى نهضة من الجماهير ومعظم دول العالم كبيرة وصغيرة لمقاومة مخططات أمريكا الجديدة.

هذه الحقيقة ينبغى الانتباه إليها لتصبح مددا لا ينضب إذا أحسن استثماره لدعم مقاومة الشعوب والبلدان العربية مما يتطلب حرية طليقة لنشاط الأحزاب ممثلة الطبقات الاجتماعية ولنشاط المنظمات الأهلية ممثلة للقوى المجتمعية ، فذلك شرط لانتصارها.

وارتباطا بهذه الحقيقة سيكون الخطر فاحشا إذا اقتصر النشاط دوليا على السعى أساسا لكسب موافقة أمريكا ورضاها فتتم هرولة الأقطار العربية إليها وإلى حليفتها إسرائيل بدعوى أن أمريكا تملك أوراق اللعبة فى الشرق الأوسط متجاهلة القدرات الدولية التى يتيحها المشهد الدولى الراهن، هذا النهج هو ما استمرت تتبناه الأقطار العربية عمليا منذ أن تبنته القيادة المصرية فى عهد الرئيس السادات . صحيح .أن حكومات عربية تتصل بدول أخرى غير أمريكا وهى تعالج قضاياها. غير أن هذه الاتصالات لاقيمة لها عمليا ما لم تتشكل مصالح مشتركة مستقرة مع هذه الدول تلزمها الدفاع عن مصالحها فى خضم منافستها الضارية مع أمريكا ، فالأقطار العربية تملك أصولا استراتيجية لا تزال تحتكرها أمريكا لتنفيذ مخططاتها خدمة لمصالحها.

وليس المطلوب فى هذه الحالة القطيعة مع أمريكا ، فهذا موقف خاطئ سيؤدى إلى فرض صورة العدو على العلاقة معها وهو ما ينبغى تجنبه لما تملكه من قدرات عسكرية من الخطر مواجهتها ، بالإضافة إلى قدرات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية من الأهمية الإفادة منها ، إنما المطلوب أن تتشكل مع أطراف أخرى مصالح مستقرة لينتهى ما تحتكره أمريكا وحدها من مصالح فى الشرق الأوسط ، وإنجاز هذه المهمة يتطلب فى المحل الأول تعظيم القدرات العربية بتنفيذ المشروعات العربية المشتركة لتفرض بها مصالحها على مختلف الأطراف.

هذا النهج لابد له من رؤية جديدة للعلاقة بين الحرب والسياسة . فقوى الهيمنة تشيد هياكل عسكرية هائلة وتعد مخططات لها لدعم مصالحها الامبريالية الصهيونية على أساس أن الحرب امتداد للسياسة . وليس أمام الأطراف المناهضة لهذه الهيمنة من سبيل لمواجهة هذه المخططات إلا أن تكون سياستها رشيدة خالية من الأخطاء (على خلاف ما ارتكبه نظام صدام حسين في العراق) حتى تواصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والعلمية والتكنولوجية مع توفير الحد الضروري من الحماية العسكرية لصد العدوان ، وبغير هذا النهج فقد يحل بها الدمار كما يتعرض له العراق ، أو تسقط في شباك المخططات الامبريالية ومن ثم الصهيونية كما هو حال الكثير من البلدان العربية.

فإذا كانت الحرب التي تشنها قوى الهيمنة هي امتداد لسياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأدوات أخرى« عسكرية» فليس أمام القوى المناهضة لها غير المعالجة السياسية السليمة والرشيدة لتوفير قدرات في مختلف المجالات ومعها الحد الضروري من القدرات العسكرية سعيا إلى علاقات مع الأطراف الأخرى متحررة من الهيمنة الامبريالية والصهيونية ، ولهذا لم تعد قضية البلدان العربية هي خلق ركيزة من التنمية الشاملة أساسا وطيدا لأمنها فحسب بل لابد من المعالجة الرشيدة لمكونات التنمية كي تحول دون نشوب حرب عدوانية تشنها قوى الهيمنة ثم الانتصار إذا فرض عليها القتال، فالأمر بالنسبة لها ليس فقط أن «الحرب امتداد للسياسة» كما أكد كثير من المفكرين السياسيين بل كذلك» منع الحرب بفضل السياسة.

إن الطريق واضح، غير أن الوصول إلى غايته يقتضي تغييرا في تشكيلات الأنظمة العربية حتى يتشكل نظام عربي ، أو نظام من دول اقليمية عربية وغير عربية، قادر على الفعل والتأثير «ومعنى أدق ، أنه يتطلب سلطة وطنية قومية ديمقراطية قادرة على خدمة الجماهير الشعبية وعلى مواجهة عقلانية لمخططات القوى الإمبريالية والصهيونية مع إدراك سليم للأوضاع الدولية الراهنة لاستثمارها من أجل تغيير علاقات القوى السائدة، وجوهر النضال في هذه المرحلة التي ستستمر سنوات عديدة هو «التحرير» من علاقات الهيمنة لتستقر علاقات أخرى تحمي مصالح الشعوب.

والمهم هو أن جديدا طرأ في هذه المرحلة لم يكن واردا في مراحل سابقة من التحرير ، وهو أن هذه السلطة ينبغي أن تنفتح على قوى النضال من أجل حماية المصالح الاجتماعية الطبقية والمصالح المجتمعية الإنسانية معا ، وأن تدرك سبل الدفاع عن هذه المصالح في ظل الاتجاه المتنافي لاندماج ما هو محلي

ووطني مع ما هو قومي وإقليمي وعالمي . وتلك قضية مركبة ستتضح معالم الحلول السلمية لها خلال الممارسة.

الخيارات والمهام

هذه التوجهات السياسية التي ينبغي مراعاتها عند مقاربة عسكرة السياسة الأمريكية وحلفائها وغيرها من القضايا التي أفرزتها التطبيقات والممارسات الامبريالية الجارية على عمليات التدويل الراهنة تطرح على البلدان العربية ثلاثة خيارات أساسية عند معالجة سياساتها العسكرية وقضايا الحرب والسلام.

* المواجهة العسكرية المباشرة كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي إبان مرحلة الحرب الباردة للسعي إلى خلق تماثل مع الهياكل العسكرية الأمريكية وخاصة في المجال النووي والذي أسفر عن تبادل دمار أكيد بين الطرفين مما منع نشوب حرب بينهما تجنبا لهذا الدمار ، وهذا خيار مستحيل تحقيقه بسبب الفرق الهائل بين قدرات العرب العسكرية والقدرات العسكرية لأمريكا وحليفتها إسرائيل ، يضاف إلى ذلك اعتماد معظم الأقطار العربية على السلاح الأمريكي حتى أصبح هو كل سندها لتنمية قدراتها العسكرية.

* محاولة قطر أو أكثر من الأقطار العربية السعي إلى حيازة سلاح نووي ليشكل تهديدا يمكن أن يوجه لمنع أمريكا وإسرائيل من شن حرب عليها . غير أن البدء في هذا السعي سيكون مبررا لشن حرب أمريكية استباقية عليها لمنعها من مواصلة مسعاها وذلك خطر من الخير البعد عنه.

* أما الخيار الثالث فهو تقويض ما تستند إليه أمريكا وحلفاؤها من ركائز عسكرية في المنطقة لشن حروبها على بلدانها ، وذلك كفاح مشروع يندرج ضمن أعمال نزع السلاح لتوطيد السلام والأمن للشعوب ، ثم أنها تلقى تأييد أوسع قطاعات القوى الاجتماعية والأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والحكومات في العالم.

ووفقا لما ذكرناه سابقا تتمثل أهم هذه الركائز في أمرين:

التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ، وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها إلى أهدافها والتي تزعم أمريكا أنه سبب حروبها ضد دول في المنطقة.

وواضح مما تم من خطوات اتخذتها أمريكا لشن حرب على العراق أنه يستحيل عليها شن هذه الحرب ما لم يكن لها قواعد وتسهيلات عسكرية تساعدها على حشد قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية ، ويؤكد مشهد ماجرى أن التواجد العسكري الأمريكي على أرض بلدان عربية كان هو الأخطر بالنسبة للعراق والأهم بالنسبة لقوات أمريكا ولهذا من

الضروری المبادرة بتنظيم حملة عربية لإزالة هذا التواجد ، وكان واجبا على النظام العراقى العمل على تسوية علاقاته مع جيرانه بعد أن تدهورت بسبب غزو قواته لأرض الكويت عام ١٩٩١ ، ولو أنه فعل ذلك لكان صعبا إن لم يكن مستحيلا على أمريكا أن تحشد ما تملك من قوة وعتاد لشن حربها على العراق.

وقضية تصفية الوجود العسكرى الأمريكى على الأرض العربية أمره فى يد الأقطار العربية نفسها بحكم سيادتها على أرضها ، فهذا خيار متاح لها وحدها إذا قدر حكامها أنه فى صالحهم ، فتحسين العلاقات بين الأقطار العربية نفسها وخلق مصالح مشتركة فيما بينها تفوق ما بين بعضها وأمريكا من مصالح ، أو على الأقل تتوازن معها ، أمر ضرورى من هنا تبرز أهمية القيام بحملة لتنفيذ المشروعات العربية المشتركة ومنها مشروعات عسكرية لتشكل فى مجموعها ركيزة لأمنها القومى ، وتؤكد الخبرة العربية أن انهيار مشروعها العسكرى القديم كان يسيرا لغياب وظائفه الأساسية وهى حماية مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وعلمية عربية معرضة للعدوان عليها من إسرائيل وقوى خارجية ، وقد فشلت الأقطار العربية فى تحقيق المشروعات اللازمة لتوفير هذه المصالح المشتركة ، لتبقى القضية الفلسطينية وحدها ما دعا إلى قيام تعاون عسكرى بين الأقطار العربية سرعان ما انهار لعدم توافر المصلحة المستقرة والثابتة لكل قطر عربى فى المشروعات العربية المشتركة كى تفرض عليه التمسك بالتعاون العسكرى العربى.

ولنفس هذه الأسباب تسعى أمريكا وهى تفرض نظاما من الأمن فى المنطقة يخدم مصالحها ويضم إسرائيل مع الأقطار العربية ألا يقتصر على الشأن العسكرى انما يمر عبر طيف من المشروعات فى مختلف المجالات .من المشروع الشرق أوسطى الاقتصادى حتى تشكيل أنظمة سياسية جديدة وتعيين الحكام فى بعض بلدانها تحت دعاوى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية ، بل إنها تنشئ دولا عربية تحت إشرافها الدقيق كما تفعل مع الدولة الفلسطينية المنتظرة ومع الدولة العراقية البديلة.

أما قضية إزالة الأسلحة النووية فهى أكثر تعقيداً من التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة لأن دولة أخرى تضم للأقطار العربية هى إسرائيل تملك وحدها هذه الأسلحة وترفض تدميرها مما يتطلب تنظيم حملة دولية واسعة النطاق للضغط على أمريكا وإسرائيل لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة حملها إلى أهدافها.

وتستند الحملة الدولية إلى قرارات الهيئات الشرعية وأهمها:

* القــرار الصــادر عن مــؤتمر الدول الأطراف في مـعـاهـدة عـدم الانتـشـار النووى لعـام ١٩٩٥ ،والذى ينص على إزالة أسلحـة الدمار الشامل ،النووية والبيولوجية والكيمائية ، وأنظمـة حـملهـا إلى أهـدافـهـا ،من الشـرق الأوسط، وأهمـية هذا القرار الذى قامت مصـر بطرحـه منذ أبريل عـام ١٩٩٠ انه يدعـو إلى إزالة جـمـيع أسلحـة الدمـار الشـامل حـتى لا يكون انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية فى المنطقة ذريعة لتمسك إسرائيل بأسلحتها النووية ،كمـا أنه يدعو إلى إزالة أنظمـة حـمل أسلحـة الدمـار الشـامل ومنهـا الصـواريخ ، ويعنى ذلك إزالة أنظمة الصواريخ الإسرائيلية والأمـريكيـة التى تدمـر صـواريخ خـصـومـهـا بالاضـافـة إلى صـواريخـها الـهجـومية لتـدمير أهداف فى الأقطار العربية ، وقد أكد مؤتمر أطراف المعاهدة عام ٢٠٠٠ هذا القرار.

* قـرار تصـدره الجـمـعـيـة الـعـامـة للأمم المتحدة حول خطر الانتشـار النووى فى الشرق الأوسط وهو ينص على ضــرورة إنضــمــام إسـرائيل إلى مـعـاهـدة عـدم الانتـشـار النووى وخضوع جميع أنشطة إسرائيل النووية لأعمال الرصد والتفتيش التى تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،كمـا يشير القرار فى ديباجته إلى قرار مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار.

* قـرار رقم ٦٨٧ الصـادر فى عـام ١٩٩١ حـول إزالة أسلحـة الدمـار الشـامل العـراقـية والذى يشير فى المادة ١٤ إلى العمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة حملها إلى أهدافها كما يدعو إلى تطبـيق اجـراءات إزالة هذه الأسلحـة الواردة فى القرار عند تنفيذ المشروع الخاص بالشرق الأوسط.

وذلك بالإضافة إلى القرارات الصادرة عن التجمعات الدولية مثل مجموعة الدول الأعضاء فى الجامعة العربية وبلدان عدم الانحياز.

وتشـارك فى الحملة شبكات الاتصـال بين المنظمات المشاركة فى الحملات الدولية لإزالة الأسلحـة النووية وغيرهـا من أسلحـة الدمـار الشـامل وكـذلك أعـضـاء المنظمـات الدوليـة والإقليمـيـة والمنظمات الوطنية فى مـخـتلف البلدان.

على أن نجـاح الحـملة يتـوقف فى المحل الأول على جهود الأحزاب والمنظمات المصرية والعربية

من المنتظر أن تصر أمريكا وإسرائيل على رفض مــشــروع إخــلاء الشــرق الأوسط من أسلحة دمار شامل ووسائل حملها إلى أهدافها ، ويمكن للبلدان العربيـة اتخاذ خطوات ثلاث الضغط عليهما من أجل تنفيذ المشروع:

*توحـيـد القـوات العربيـة التـقليـدية تحت قـيادة واحدة لمواجـهـة تحـدى القـدرة النووية الإسـرائيليـة ، وشبـيه بذلك مـا فـعله الاتحـاد السوفيتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية

وقبيل تفجير أول قنبلة ذرية سوفيتية حين حشد قواته التقليدية في شرق أوروبا لتهدد بالزحف لاحتلال دول غرب أوروبا إذا هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة نووية ضد الاتحاد السوفيتي.

* التهديد بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من قبل عدد من الدول العربية وفقا للبند العاشر من المعاهدة مما يعني ، لو حدث ، انهيار نظام منع الانتشار الذي تفرضه المعاهدة على جميع الأطراف المشاركة فيها باستثناء الدول النووية الخمس الكبرى .مما يشكل ضغطا على أمريكا التي ترفض بالقوة الانتشار النووي بينما تحتفظ هي وإسرائيل بأسلحتهما النووية.

*تعظيم المدخلات العلمية والتكنولوجية في مختلف مجالات التنمية مع مواصلة التوسع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية إلى الحد الذي يصل فيه مستوى ما تملكه الأقطار العربية (أو بعضها) من تكنولوجيا عالية ما يمكنها من تحويل استخدام اليورانيوم لأغراض سلمية إلى الاستخدام لأغراض عسكرية في فترة وجيزة إذا دعت الضرورة ، مما يشكل عامل ضغط تلوح به الأقطار العربية إذا لم تقبل أمريكا وإسرائيل المشروع العربي.

على أن اللجوء إلى هذه الخيارات يحتاج إلى جهود متواصلة لسنوات ومطلوب خلالها القيام بحمله دولية على صعيد الرأى العام ، أحزابا ومنظمات وقوى اجتماعية ، وأن تواكب هذه الحملة حملة أخرى موجهة إلى حكومات العالم، إذ يلاحظ أن التصويت على القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أخطار الانتشار النووي في الشرق الأوسط والذي يطلب انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار واخضاع كل أنشطتها النووية لأعمال الرصد والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترفضه ثلاث دول فقط، إحداها دولة بجزيرة في المحيط الهادى تدلي بصوتها في الجمعية العامة وفقا لمشيئة الإدارة الأمريكية ، أما الدولتان اللتان تصران على رفض القرار كلما قدمته مصر إلى الجمعية العامة كل عام فهما أمريكا وإسرائيل ، أي أن الأغلبية العظمى من حكومات العالم توافق على المشروع العربى مما يعنى أهمية تعبئتها لمساندة المشروع والعمل على تنفيذه.

وهناك خطوات لابد اتخاذها لنجاح الحملة:

*خلق شبكة من الاتصالات بين الأحزاب المصرية من أجل اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كي تتولى الاتصال بالأحزاب العربية والأحزاب في مختلف بلدان العالم لإشراكها في الحملة الدولية، كذلك من الضروري إيجاد شبكة من المنظمات الأهلية المصرية للقيام بالعمل على المستوى العربي والعالمي.

* ضرورة إنشاء منظمة أهلية مصرية من أجل الأمن المصرى والعربى والسلام فى الشرق الأوسط وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة حملها إلى أهدافها من المنطقة بعد أن توقف عمل المنظمة الوحيدة التى كانت مختصة بهذه القضايا حتى تشرع المنظمة الجديدة فى خلق الشبكة المصرية لتعمل بدورها عربيا وعالميا.

* توفير مهام طابعها وطنى وإنسانى يمكن لكل الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أن تتبناها ، ثم إنها مهام عملية من اليسير تنفيذها لو توافرت الإرادة السياسية لإنقاذ شعب مصر وشعوب الأمة العربية من خطر الدمار الشامل. ■

قالوا

كان السرطان يأخذ من جسده الناحل ، فتزداد روحه تألقا وجبروتاً ، حتى كان باستطاعة زواره وعائديه أن يروا صراعه مع الموت رأى العين. صراع بين متكافئين : الموت والشعر.

وفى اللحظة التى وقع فيها الجسد بكامله بين مخالب الوحش ، خرج أمل دنقل من الصراع منتصرا.

لقد أصبح صوتا محضا ، صوتا عظيما سوف يتردد ، أصفى وأنقى من أى وقت مضى.

أحمد عبد المعطى حجازى

قـالوا

لا وقت للبكاء .

فالعلم الذى تتكسينه .على سرادق العزاء

منكس فى الشاطئ الآخر

والأبناء..

يستشهدون كى يقيموه .. على «تبة»

العلم المنسوج من حلاوة النصر ومن مرارة النكبة

خيطا من الحب .وخيطين من الدماء

العلم المنسوج من خيام اللاجئين للعراء

ومن مناديل وداع الأمهات للجنود

فى الشاطئ الآخر..

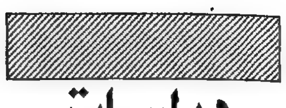
ملقى فى الثرى ..

ينهش فيه الدود،

ينهش فيه الدود .واليهود

فانخلعى من قلبك المفئود.

أمل دنقل



دراسات

١- ستالين.. هل كان ماركسياً

د. رفعت السعيد

٢- أزمة العولمة الرأسمالية

عادل غنيم

٣- عبد الله النديم .. المثقف الثورى

وديع أمين

٤- عن احتضار الدولة الوطنية

د. شريف حتاتة

٥- ما بعد الحداثة.. تاريخها وسياقها الثقافى

ترجمة: د. وجيه سمعان

٦- الولايات المتحدة وجنوب السودان

د. زكى البحيرى

٧- الاغنية الشعبية والمقاومة

عيد عبد الحليم

بعد ٥٠ عاما على وفاته

ستالين هل كان ماركسياً حقاً؟

د. رفعت السعيد

سلطة زائدة تثمر فساداً ، أما السلطة المطلقة فتثمر فساداً مطلقاً

لورد أكتون

ليس فى العلم طرق ممهدة .. ولن يصل إلى ذروته المشرقة سوى هؤلاء الذين لا يخشون عناء تسلق مسالكه الوعرة

ماركس

يدفعنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع ان البعض من فرط يأسه وسخطه على مايجرى يرفع ومن جديد رايات الستالينيه فيكون كطبيب يصيب مريضه بالإيدز فى محاولة لشفائه من الانفلونزا!.

وقبل أن نبدأ علينا أن نمايز بين ثلاثة موضوعات تنفصل بالضرورة وتتداخل بالضرورة أيضا، تتداخل إلى درجة أن البعض ينظر اليها كشئ واحد ومصمت ، وهذه الموضوعات الثلاثة:

- الماركسية كنظرية وفكر أرسى لبناته ماركس وإنجلز.

- الصراع الطبقى والسياسى الذى تدعو إليه وتستدعيه وتنظمه الفكرة الماركسية.

- التطبيق .. الذى يتحقق كثمرة لهذا الفكر المنغمس فى غمرة الصراع .

ولكى نفهم الستالينية .. وبواعثها وحقيقة مواقفها يتعين أن نمايز بين هذه العناصر الثلاثة، وأن نحاول أن نحلل بعضا من تشابكاتها وتقاطعاتها.

ونبدأ بالمقطع الأول من هذه التركيبة المتمايزة والمتشابكة.

ماركس .. العالم . الفيلسوف، الأديب أخذه الماركسيون ككل مجمل . وتمسكوا بكل ما قال وكل ما نسب إليه.

وحتى عندما كان ماركس شابا فى طور التكوين .. أو عندما كان يلهو ، كانت أقواله تتحول إلى مقدسات.

ففى زمانه كانت هناك مثلا لعبة تسمى « الاعتراف» وفى لهوه مع بناته سجلت له هذه الاعترافات.

- ما الذى تحبه فى الناس ؟ .. البسالة.

- فى الرجل ؟ .. القوة

- فى المرأة ؟ .. الضعف.

- ما هى السعادة ؟ .. النضال.

- من هو شاعرك المفضل ؟ .. شكسبير - جوته.

- وكاتبك المفضل؟ .. ديدرو.

- وبطلك؟ .. سبارتاكوس.

- طعامك المفضل؟ .. السمك.

- قول مأثور .. كل ما هو إنسانى ليس غريبا عنى.

- شعارك؟.. لنضع كل شئ موضع الشك.

[ذكريات عن ماركس وإنجلز - موسكو (١٩٥٦) - ص ٢٧٤.]

هذه « الاعترافات» التى يبدو بعضها ساذجاً مثل حب الضعف فى المرأة والقوة فى الرجل .. تحولت الى أقانيم جرى التمسك بها .. فالثورى الحقيقى يجب أن يكون على مثال ماركس.. حتى فى حبه للسمك، أو لشكسبير.

وهكذا فإن هذه الإجابات المختصرة والمبهمة تحولت إلى إيقونات يتحلى بها الجميع ، بل لعل البعض تصور أنها جزء من الماركسية ذاتها، رغم أن ماركس كان من المحتمل أن يجيب بغيرها فى « إعتراف» آخر . ولكن هكذا كان الأمر دوماً.

ولكى نكون منصفين فإن تقديس ماركس لم يكن اختراعا سوفيتياً . بل أتى فى الاساس من رفاقه فى « نادى الدكاتره البرلينيين» وكان المنتدى الفكرى للهيجليين الشباب الذين انبهروا بحق بالدكتور ماركس الذى تجاسر بانتقادات حاسمه ومحكمة للأسطورة الفلسفية « هيجل» وبانتقادات أكثر حدة لبرودون وفيورباخ ودوهرنج .. فالتفوا حوله مسجلين إعجابهم .. وإن لم يتمادوا معه فى مواصلة طريقه.

وذات يوم كتب أحدهم « لنتصور أن روسو وفولتير وهولباخ وهاينه وهيجل قد تجسدوا .. أقول تجسدوا وليس مجرد اجتمعوا فى شخص واحد.. ساعتها سيكون لديك فكره عن د. ماركس» .

[ستيبانوفا - كارل ماركس ، سيرة وحياة - ص١١]

وعندما أتى السوفييت اقتبسوا من ماركس

، وأقاموا مؤسستهم ، وتوجوا فوقها هذا العالم الفذ الذي هز أركان الفكر والتطبيق الرأسمالي .. وتحت تاج ماركس وبمعونته ، أو بالدقة بالتستر خلفه توجوا أنفسهم كعباقرة هم أيضا ، ومنحوا كل ما يفعلون وكل ما يقولون صفه الصحة المطلقة..

يقول لينين « إن نظرية ماركس مطلقة القوة ، لأنها صحيحة تماما » [لينين . المصادر الثلاثة للماركسية - الطبعة الأنجليزية].

لكن الامر لم يكن بهذه البساطة.

فليس ثمة نظرية صحيحة تماما ولا نظرية مطلقة القوة .. ألم يقل ماركس في « اعترافه» إن شعاره هو : « أن تضع كل شئ موضع الشك؟».

كل شئ .. حتى أفكاره هو ، يجب أن توضع موضع الشك .. فماذا لو حاولنا أن نفعل؟

إنتقد ماركس منذ أن كان شاباً [٢٥ سنة] المنهج المثالي الذي تقوم عليه نظرية الحق عند هيجل وقال أن هيجل « قلب الذات إلى موضوع، والموضوع إلى ذات ، وحول ما هو جوهري إلى عرضي ، وما هو عرضي إلى جوهري ، وكأن ماركس محقاً حقاً في انتقاده اللاذع لهيجل إذ حاول الخلط في « مجتمعه المدني» بين ما هو حق وما هو باطل ، ما هو ظلم وما هو عدل.

بين المالك الاستغلالي ، والعامل الذي يعاني من الاستغلال.

وانتقد ماركس نظرية الدولة عند هيجل ، وأكد أن الدولة هي تجسيد لظلم الطبقات الظالمة.. وكأن على حق في ذلك تماما ، ثم تمادى فأكد أنه حيث لا ظلم [اى حيث تقوم الاشتراكية] فإنه لا دولة. [؟].

والحقيقة أن هيجل قد أقام فلسفة ونظرية الحق عنده علي قوائم أربعة

- المجتمع المدني كمظهر يجسد الدولة الحديثة.

- مفهوم عالمية التاريخ باعتباره مسيرة لتشكل ونمو وسقوط وانحلال الأمم.

- الدولة كجماعة سياسية أو أمة منظمة سياسيا ذات مظاهر قومية وحضارية وثقافية متمايزة.

- التحقق الذاتي للوعي والحرية والممارسة من خلال نشاط الأفراد في هذه الأمم، والتمايز بين هذه الأمم زمانا ومكانا.

وقد ركز ماركس مدفعيته الثقيلة على العنصرين الأولين دون أن يمس بالنقاش العنصرين الآخرين . تجاهلهما فنسيهما الجميع.

وعبر نقده الحاد لهذه « الدولة» المستبدة الغاشمة التي يروج لها هيجل ، توصل ماركس إلى فكرة أولية تقول إن الدولة أداة قهر طبقي

. وهذا صحيح ، ولكن ماذا يحدث عندما تتسلم البروليتاريا السلطة؟

والإجابة : تقهر خصومها مستبدى الأمس [دكتاتورية البروليتاريا] وهذا هو العدل . ولكن كيف ستواصل البروليتاريا سلطتها؟ . لم يهتم ماركس كثيرا بالإجابة .. فحيث لا تكون هناك حاجة إلى قهر بعد تصفيه الطبقات الظالمه].. لن تكون هناك حاجة إلى دولة ، ستذبل الدولة كيف؟ ومتى ؟ وإلى أين ؟ لم يقل.

يقول لينين « لقد استخلص ماركس من دراسته الشاملة للنضال الاشتراكى والسياسى أنه لابد للدولة أن تزول ، وأن الشكل الأنتقالى لزوالها (أى الأنتقال من مرحله الدولة إلى مرحلة اللادولة) هو البروليتاريا المنظمة فى إطار طبقة حاكمة ، لكن ماركس لم يحاول اكتشاف الأشكال السياسية لهذا المستقبل» [كتابات لينين حول كوميونة باريس. ص ٦٩].

وقد جاء الأساس الفكرى لهذا الافتراض فى كتابات أنجلز إذ يقول « عندما تسقط الطبقات ، وستسقط حتما، بنفس الحتمية التى نشأت بها، ستسقط معها الدولة لا محالة ، وسوف يضع المجتمع الذى سيعيد تنظيم الأنتاج على أساس اتحاد حر وعادل للمنتجين، كل ماكينة الدولة حيث مآلها الممكن الوحيد: فى متحف الآثار جنبا إلى جنب مع العجلة الدوارة والبلطة البرونزية» [أنجلز – نشأة الأسرة والملكية الخاصة والدولة – المؤلفات الكاملة – المجلد ٢ – ص٣٢].

ويعود إنجلز ليلح .. « تستولى البروليتاريا على السلطة السياسية ، وتحول وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة ، لكنها وهى تفعل ذلك تلغى نفسها كبروليتاريا ، تلغى كل الفروق الطبقية والعداوات الطبقية، وتلغى معها الدولة كدولة . إن إزالة الحكم الطبقى تعنى أنه لم تعد هناك حاجة إلى القمع، ومن ثم لا حاجة إلى قوة خاصة للقمع ، أى لا تكون هناك حاجة إلى الدولة : إن الدولة لا تلغى ، إنها تندثر » :

[إنجلز – عن الاشتراكية الطوباوية والعلمية – المؤلفات الكاملة – مجلد ٢ – ص١٤٦].

ونستخرج عبارتين .. نتأملهما..

– أن الدولة ستندثر لأنه لم تعد هناك حاجة للقمع . هذه العلاقة السببية يفهم منها: طالما تبقى الدولة يبقى القمع.

– سيقوم المجتمع على أساس اتحاد حر ومتساو المنتجين . كيف؟ لم يقل ماركس أو إنجلز شيئا حول هذا الموضوع.

هذه العبارات أربكت ولم تزل تربك كل مفكرى الماركسية .. لأن ماركس الذى أتقن فن تشريح المجتمع الرأسمالى لم يقدم لنا – لا هو ولا إنجلز – سوى هذه العبارات المبهمة عن

مجتمع الاشتراكية.

أنها عبارات خيالية دفعت . عند تأملها بأحد المفكرين المعاصرين إلى وصفها بالطوباوية .. » وعلى الرغم من رغبة ماركس فى جعل خطابه علمياً إلا أنه لم يستطع التخلص من الإغراء الطوبوى .. فهو فى « رأس المال» و« شرح برنامج جوته» يلمح لنا بإشارات عن عصر ذهبى سيأتى فى المستقبل .. تختفى فيه الطبقات والدولة، ويكف العمل عن أن يكون ضرورة ، ويحصل فيه الإنسان على قدر حاجته .. وهو باختصار عصر تخطو فيه الإنسانية أخيرا خطواتها نحو مملكة الحرية » [موريس جوداليبه – إعادة قراءة أعمال ماركس – (دراسة ضمن كتاب : ما بعد الماركسية – دار المدى – دمشق – ص ٤٣].

اما الموضوع الثانى الذى ركز عليه ماركس هجومه وتطويره فى أن واحد خلال نقده لنظرية هيجل عن « الحق » و« المجتمع المدنى» فهو عالمية التاريخ باعتباره مسيرة موحدة الخطى لتشكل ونمو وسقوط المجتمعات.

ومن خلال نقده الحاد لرؤية هيجل حول هذه القضية توصل ماركس الى فكرة التشكيلة الخماسية التى ينساق نحوها العالم أجمع .. عبر مسار تطوره [المشاعية البدائية ـــ الإقطاع ـــ الرأسمالية ـــ الاشتراكية ـــ]ولعل أنجلز كان مرهف الحس تماما عندما كتب فى « تطور الاشتراكية من طوباوية إلى علم » عبارتين ملهمتين ، لكن أحداً لم يلتفت إليهما . الأولى .. « كانت النظريات غير الناضجة متمشية تماما مع الحالة غير الناضجة للإنتاج الرأسمالى والعلاقات الطبقية غير الناضجة » . و الاخرى: « كان تحويل الاشتراكية إلى علم يتطلب أولا وقبل كل شئ غرسها فى تربة حقيقية».

لكن المفكرين اللاحقين .. والمطبقين للفكر خلال عملية البناء السوفيتى أخذوا « المطلقات ». توقفوا أمام الجملة الرنانة ليرددوها واكتفوا بذلك.

وتجاهلوا فى ذات الوقت ملاحظات وشروطاً مهمة .

وإذ يؤكد ماركس – وهو على حق تماما – أن تطور أدوات الإنتاج يمثل عنصراً حاسماً فى عملية التطور المجتمعى ..

ويقول : « إن العلاقات الاجتماعية ترتبط أوثق الارتباط بالقوى المنتجة وإن الناس باكتسابهم لقوى منتجة جديدة يغيرون أسلوب إنتاجهم».

« ومع تغير أسلوب الإنتاج فإنهم يغيرون علاقاتهم الاجتماعية بأسرها . إن الطاحونة اليدوية تعطيكم مجتمعا يقف على رأسه السيد

الاقطاعى ، بينما الطاحونة البخارية تعطى مجتمعا يرأسه الرأسمالي الصناعى».

[ماركس – بؤس الفلسفة – رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون – المؤلفات جـ ٤ – ص١٣٢].

ونتوقف قليلاً لنتأمل ، ونلاحظ أن:

– فكرة الدولة الغامضة جداً عند ماركس إنعكست بالضرورة على محاولات التطبيق السوفيتية. وبدلا من القول صراحة « إن ماركس لم يقل..» بدأ الاعتماد على نصوص منتزعة وغامضة تزيد الأمر صعوبة ، مثل ذبول الدولة .. وفترة الأنتقال.

– فكرة إن الدولة أداة قمع طبقى .. انعكست أيضا على التصرفات والممارسات فى دولة البروليتاريا. وعبارة « دكتاتورية البروليتاريا» التى ربما كانت تعبيراً فلسفياً أو حتى أدبياً ، تحولت إلى مقصلة حادة النصل ، وأداة قمع لا مثيل له.

– فكرة عالمية المسار التاريخى ، والتشكيلة الخماسية تحولت إلى زعم بأن العالم « أجمع» سيسير « حتما » عبر مسار موحد.

وهو أيضا أحادى الاتجاه .. أى منطلق دوماً إلى الأمام فكما أن الرأسمالية لن تتراجع إلى إقطاعية . فإن الاشتراكية منطلقة حتما إلى الأمام دون تراجع . « حتميه أنتصار الاشتراكية» [بكل ما يحمله هذا من التغاضى عن الأخطاء].

– فكرة أن تطور أدوات الأنتاج هو العنصر الحاسم فى تطوير التشكيلية الاجتماعية. أدت فى زمن ستالين إلى إندفاع عمليه التصنيع الهائله التى كانت عجلاتها تدور متجاهلة ملايين الفلاحين وضمائر المثقفين وحقوق الأفراد [وهو ما سنفصله فيما بعد].

فماركس كان يؤكد دوما أنه يقدم أفكاراً تعتمد على التجريد ، وعند التطبيق يتعين الخروج مما هو « مجرد » إلى ما هو « واقعى».

ويقول فى مقدمة الطبعة الاولى لرأس المال « إن دراسة الجسم المتطور أسهل من دراسة خلية هذا الجسم . كما أنه لا يمكن لدى تحليل الأشكال الاقتصادية استخدام الميكروسكوب والكواشف الكيميائية . بل يجب على عملية التجريد أن تقوم بذلك» [ماركس – رأس المال – جـ ١ – ص١٢].

ويقول: « لا يمكن للمجتمع حتى ولو عثر علي القانون الطبيعى لتطوره ، لا أن يقفز عبر الاطوار الطبيعية للتطور ، ولا أن يلغيها بمراسيم [سنعود إلى التطور بقوة المراسيم وعنفها عند الحديث عن ستالين].

ولكنه يستطيع أن يقلص أو يخفض من آلام المخاض» [المرجع السابق – ص١٥] . أما ستالين فقد ضاعف عشرات المرات من آلام المخاض.

كذلك فإن ماركس لم يتخيل مجتمعات نقية

من الماضى أو حتى من المستقبل : « وإلى جانب المصائب الراهنة فإن هناك الكثير من المصائب الموروثه ، إن أساليب الإنتاج العتيقة والبالية وما يلازمها من علاقات إجتماعية وسياسية قديمة العهد لا تزال تحيا فنحن لا نعانى فقط من الأحياء ، بل من الأموات أيضاً، بل إن الميت لم يزل يمسك بتلابيب الحى » [المرجع السابق – ص١٥].

وقد عبر عن ذلك وبوضوح تام فارجا إذ يقول : « لا توجد ولم توجد أبداً أشكال نقية للإنتاج ، فهى تمر بتغيرات مستمرة ، وبالاضافة إلى شكل السائد توجد دائما بقايا الماضى ، وبذور أشكال الإنتاج التى ستظهر فى المستقبل».

[y. varga - politco - economic problems of capitalism. (1968 - p. 343)

لكن اعتراف فارجا جاء متأخراً . وبعد أن إستخدم ستالين كل عنف ممكن لإقتلاع الأشكال القديمة.. اقتلاعاً لا يستند إلى فهم حكمة التطور التاريخى ، ولا المصالح الآنية للمنتجين الصغار فى الريف بكل ما ترتب على ذلك من عنف وقسوة.

أما عن عالمية وواحدية المسار التاريخى [التشكيلة الخماسية] فإن إنجلز قد حرص أكثر من مره على تحذيرنا من أن نأخذ هذا المسار العام» كمبرر لتجاهل تمايز مسارات الشعوب والامم المختلفه.

ويقول صراحة « إن الفهم المادى للتاريخ يعنى أن تأريخ الشعوب ليس متطابقا بل هو يختلف من شعب لآخر ومن بلد لآخر، إذ تؤثر فيه الظروف الطبيعية والحالة الديمغرافية والعلاقات العرقية والقومية المتراكمة عبر قرون طويلة وهناك أيضا تأثير الاديان ، وخاصية كل دين ، ومختلف التأثيرات التاريخية وعادات الناس وطباعهم بل وخصائص قادة التحركات الاجتماعية والسياسية ولهذا يستحيل أن يوجد تكرار أو تطابق حرفى، مع الاعتراف بوجود القانون العام » [أنجلز – عن الاشتراكية الطوباوية والعلمية– المرجع السابق – ص ٣١]

وحتى فى إطار أوربا ذاتها [وليس العالم الشديد التنوع] فإن أنجلز يحذر من عدم الاعتراف بخصوصية الصراع السياسى الحاد فى فرنسا الأمر الذى يطمس اختلاف المسار الفرنسى عن غيره من المسارات الأوربية .. ويقول إن التطور فى أغلب دول أوربا إتخذ الطابع الارتقائى evolutionist وليس الطابع الثورى [الفرنسى] -re voluntionist[أنجلز – مقدمة الطبعة الثانية من كتاب ماركس : ١٨ برومير ، لويس بونابرت].

ولو تأمل الستالينيون وورثتهم هذه العبارات لما فرضوا على دول وشعوب أخرى مختلفة التراث والقدرات والحضارات والثقافات

والديانات ذات المسار الذى اختاروه لأنفسهم ، والذى تصوروه وصوروه على أنه التطبيق الأوحد والموحد للفكر الماركسى فى بناء دولة « مرحله الأنتقال» اى الدولة « الاشتراكيه».

لكن ما حدث هو إنه منذ التطبيق الاول فى الاتحاد السوفيتى جرى تجاهل الفوارق الظاهرة بين مختلف الشعوب والأقليات وبين الشعب الروسى .. ثم فرض ستالين فهماً عالميا حتى لأفكاره هو .. ثم فرض كل تصوارته على دول المنظومة الاشتراكية ، وعلى كل الشيوعيين فى العالم.

وحتى بعد المؤتمر العشرين .. ظل المسئولون السوفييت يفرضون تصوراً موحداً .. على الجميع ، و« بالمصادفة» كأن هذا التصور الموحد الواحد .. هو دوما تصورهم هم ، إنها بقايا الستالينيه التى ظلت رابضة فى العمق السوفيتى حتى أخر نسمات حياته.

ثم نأتى إلى العنصرين الآخرين .. الصراع الطبقى ومن ثم التطبيق.

فماذا قال ماركس؟

لقد اعتبر ماركس أن التطبيق هو الأساس وهو المعيار.

يقول إنجلز «إن الجنين العبقرى للمفهوم الجديد للعالم كأن كتاب ماركس : « موضوعات عن فيورباخ » [المؤلفات الكاملة . جـ ٢١ . ص ٢٢٠]

.. « والفكرة الرئيسية ، الخط الأحمر الذى يخترق الموضوعات جميعا فى هذا الكتاب هو دور التطبيق الثورى في تحويل العالم ، وينتقد ماركس فيورباخ على الطابع التأملى الخامل لماديته ، ولعدم فهمه لدور النشاط التطبيقى الثورى . إن التطبيق بالنسبة لماركس هو أساس المعرفة الإنسانية ، وهو مقياس الحقيقة لأية نظرية ، وهو فوق ذلك الوسيلة لتطبيق النظرية الطليعية فى واقع الحياة» .. « إن الفلاسفة لم يفعلوا أكثر من تفسير العالم بأشكال وصور مختلفة، ولكن المهمة الحقيقية تكمن فى تغيير العالم وليس فى مجرد تفسيره» [المؤلفات الكاملة - جـ ٣ - ص٣].

لكن ماركس كأن حذراً جداً ، فحذرنا من محاولة الإسراع فى فرض التطبيق على واقع لم ينضج بعد لتقبله . وحذر من افتراض أن « الإرادة الثورية » وحدها كافية للقفز فوق المراحل .. وفوق الواقع الموضوعى .

ونقرأ .. « إن تشكيلا اجتماعياً ما لا يزول قبل أن تنمو كل القوى المنتجة التى يتسع لاحتوائها . ولا يمكن أن تحل محل هذا التشكيل علاقات إنتاج جديدة ومتقدمة ما لم تنضج شروط الوجود المادى لهذه العلاقات فى قلب المجتمع القديم . ومن أجل ذلك فإن الإنسانية لا تطرح على نفسها قط سوى تلك المسائل التى تستطيع حلها ، أى تلك التى تتوافر الشروط المادية لحلها . او تكون على الاقل على وشك التحقق» [ماركس - إسهام

فى نقد الاقتصاد السياسى – ص٢٦].

وهو يفسر ذلك بشكل أوضح قائلا : « وتتناقض قوى الإنتاج المادى فى مجتمع ما وفى مرحلة معينه من نموها مع علاقات الإنتاج القائمة ، ومع علاقات وأشكال الملكية التى نمت فى إطارها . ومن ثم تتحول هذه العلاقات من أشكال لنمو القوى الإنتاجية إلى عوائق فى وجه هذه القوى . وعندئذ يبدأ عهد جديد من الثورة الاجتماعية » [المرجع السابق].

لكن ماركس مع حذره الشديد تصور أن « أزمة إقتصادية» فى المجتمع الرأسمالى تكفى لإنهياره

« لقد اعتبر ماركس وإنجلز أن المقدمات الموضوعية للانتقال إلى الثورة البروليتارية تتحقق فعلا بسبب من الآثار الاقتصادية لأزمة عام ١٨٤٧» « واعتبر ماركس ذلك مؤشراً على قرب فناء الرأسمالية ، ومقدمة لأنتصار البروليتاريا الوشيك».

ولم يدرك ماركس [رغم دراسته العميقة لآليات المجتمع الرأسمالى]. أن الأزمة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى يمكن الخلاص منها عبر مرونة النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وقدرته على تقديم تنازلات للعمال ، وإلقاء عبء الأزمة على كاهل الحرفيين والفلاحين» [ستيبانوفا – المرجع السابق ص ١٢٢].

وقد إكتشف لينين هذا الخطأ « الذى وقع فيه عملاق الفكر الثورى » [لينين – المؤلفات – جـ ١٥ ص ٢٤٩]

لكننا نكتشف أن ستالين عاد ليناقض ماركس من بداياته وخاصة فى مسألة القفز المنفعل والمفتعل فوق مراحل نمو وتعاقب التشكيلات الاجتماعية [وهو ما سنفصله فيما بعد].

كذلك سنكتشف أن « ستالين» ظل يبالغ دوماً فى آثار أزمات المجتمعات الرأسمالية الأمر الذى دفعه إلى حسابات خاطئة ، فقد بنى كل حساباته فى كتاب « القضايا الاقتصادية للاشتراكية» على أن الاحتمال الأكبر هو أن تنشب الحرب العالمية الثالثة بين الدول الرأسمالية وبعضها البعض ، وذلك عبر صراعاتها الناجمة عن أزماتها الاقتصادية . وهو ما لم يحدث . و على أية حال . هكذا كان ماركس .. فكيف كان ستالين ؟

نبدأ أولا بالخطوة الأولى .. بلينين.

لقد أعلن لينين منذ البداية تمسكه بماركس . وبكل تصوراته ومقولاته عن دولة البروليتاريا.

ونقرأ : « إن مشكلة حيوية وملحة تواجهنا ، هى مشكلة تنظيم وإدارة الدولة ، فلا يكفى مطلقاً أن نبشر بالديمقراطية ، ولا يكفى أن نعلن تمسكنا بها ، أو أن نصدر بها مرسوما ، ولا يكفى أن نعطى لممثلى الشعب توكيلا بالدفاع عنها ، أو بتنفيذها.

إن الديمقراطية يجب أن تبنى على الفور من أسفل ، ومن خلال مبادرات الجماهير

ذاتها ، من خلال مشاركتها الفعالة فى كافة مجالات نشاط الدولة وبدون أى إشراف من أعلى ، وبدون أى تحكم بيروقراطي» [لينين – خطاب أمام مؤتمر نواب الفلاحين – المؤلفات الكاملة – جـ ٢٤ – ص ١٦٩].

ثم هو يترجم حلم ماركس ترجمه روسية صحيحة : « إن هدفنا هو أن نضمن أن كل كادح بعد أن ينهى واجباته عبر ثمانى ساعات من العمل المنتج سيقوم متطوعاً بواجبات الدولة دون أجر ، والأنتقال إلى ذلك صعب للغاية ولكنه وحده الذى يضمن التوطيد النهائى للاشتراكية » [لينين – عن المهام العاجلة للحكومة السوفيتية – المؤلفات جـ ٢٧ ص ٢٧٢].

بل إن لينين يكرر حرفيا وبالنص آراء ماركس « يتعين أن يمارس المندوب عمله العادى لثمانى ساعات، ثم يمارس عمله التنفيذى بعد ذلك ، بحيث يصبح الجميع بيروقراطيين بعض الوقت ، كى لا يستطيع أحد أن يكون بيروقراطيا كل الوقت» . ويقول : « أن الجماهير لا تمارس سلطتها بالإنتخابات فحسب وإنما بالحكم المباشر ، سوف يكون الجميع حكاما ، ومن ثم، سوف يعتادون على ألا يحكمهم أحد » .

[المرجع السابق]

وهكذا ترجم لينين رؤية ماركس ترجمة روسيه صحيحة ، بل قدم الدليل على أن تعبير « دكتاتورية البروليتاريا» هو تعبير أدبى محض يمكن بل يجب الاستغناء عنه كى لا يساء فهمه فيساء استخدامه . فلينين مثله مثل ماركس يعطى الحرية .. كل الحرية للجماهير.

.. أى جموع الشعب بروليتاريين وغير بروليتاريين بل إن البروليتاريا على زمن لينين كانت أقلية محدودة العدد بالنسبة إلى مجموع الفلاحين والبرجوازية الصغيرة.

لكننا ولكى نكون منصفين . نشير إلى أن هذا الأمر الذى يبدو سهلاً ومنطقياً من الناحية النظرية كان بالغ التعقيد فى التطبيق ومن نواح عدة:

* فالدولة التى أكد ماركس وإنجلز أنها ستذبل .. يتعزز وجودها البيروقراطي بفعل الصراعات الخارجية والداخلية والضرورات العملية.

* والرأسمالية التى تصور ماركس أنها ستنهار بفعل الأزمة الأولى ، تتجاوز الأزمة وتخرج منها أكثر قوة ، وأكثر وحشية .

* والتخطيط المركزى المحكم – والضرورى – يتناقض تناقضاً واضحاً مع الدعوة لإطلاق المبادرات الجماهيرية من أسفل .. وبدون أى رقابة من أعلى كما يتناقض مع فكرة ذبول الدولة.

* والدولة تقدم التعليم والثقافة والمسرح والسينما والصحة.. الخ بشكل مجانى . ومن ثم هى لا تذبل بل تتعزز . ويجب أن تتعزز ..

وهي أيضا تشكل الرأى العام وفق رؤيتها.

* والعامل الذى يعمل ثمانى ساعات عمل يوميا لم يعد يجد لا الوقت ولا القدرة ولا المعرفة ولا التخصص الكافى لممارسة شئون الحكم، ومن ثم لم يعد بالإمكان أن يكون الجميع بيروقراطيين بعض الوقت . فتكرس وجود بيرواقرطية تهيمن على كل شئ ، كل الوقت.

* وفكرة المزج بين السلطات « السوفيتات تشرع وتنفيذ وتحكم » [وهى فكرة أخذها ماركس عن تجربة الكوميون] تحولت فى ظل تشديد قبضه البيروقراطية وإحكام التخطيط المركزى ، إلى أداة لمزيد من التحكم البيروقراطى من أعلى.

* والحزب الذى افترض فيه أن يمثل الإرادة الثورية للجماهير تحول إلي أداة للتحكم فى الجماهير فعبر فكرة الأنابة المتصاعدة والمتمركزة ، نابت الطبقة العاملة عن الشعب ، والحزب عن الطبقة ، والمؤتمر عن الحزب .. وهكذا صعوداً حتى السكرتير العام الذى تجسدت فيه عن طريق الإنابة سلطه هائلة يستمدها من كونه ممثلا للشعب والثوره والطبقه والحزب والنظرية ، وضاعف من هذه السلطه التمسك بفكرة الجمع بين السلطات التنفيذيه والتشريعيه فى يد واحدة ، كانت هى يد السكرتير العام« ستالين» .

* وهناك أيضا المناخ الذي العام الذي عاشه الثوريون الروس فطبعهم بطابعه ، ولعله أصبح جزءاً من طباعهم .فالصراع مع القيصرية ، عنيف ووحشى ، والصراع مع الخصوم السياسيين حاد أيضا، والثورة التى سبقتها مرحلة قاسية من حرب مستعرة فرضت على الداخل عنفاً عسكرى الطابع ، ثم جاءت الثورة البلشفية لتواجه بحروب التدخل التى أدخلت المجتمع الجديد فى دوامة بالغة العنف .. العنف الذى اتخذ طابعاً حربيا وعسكريا.

ذلك كله انطبع فى النفس والذاكرة والتصرفات.

وقد توقف أحد الباحثين أمام التعبيرات المستخدمه فى أدبيات الحزب .. أو بالدقة قاموس الحزب وأبدى دهشته من طابعه العسكرى المتشدد.- « الصراع» الفكرى - الحزب « الحديدى » - « خضوع» المستوى الادنى للأعلى - الثورة « المضادة» - التحريفية - الأنتهازية - رفض التكتلات ، والاتصالات الجانبية.. ويستنتج أننا إزاء أسلوب عسكرى وليس حزب ديمقراطى منفتح ينتمى إلي ماركس الذى قال يوما أن شعاره « لنضع كل شئ موضع الشك»

[راجع: waller -THe Languag of Communism

وبعد كل هذه المحاولة للإنصاف نحاول أن نرى ماذا فعل ستالين بحزبه ، ودولته وماركسيته وبنا...

ولنحاول أيضا أن ننصف ستالين بالقدر الذي يستحق.

* فقد تسلم من لينين حزباً تمزقه خلافات حادة . ومنافس خطر شديد الترفع وبالغ النفوذ هو تروتسكي ومن هنا نشأ التصور بضرورة الحزم لإنقاذ وحدة الحزب.

* وتسلم اقتصاداً يتوزع بين خمسة أنماط : « الاشتراكي – رأسمالية الدولة – الرأسمالي الخاص – الإنتاج السلعي الصغير – الإنتاج الأبوي.

ومن هنا نشأت فكرة الحاجة إلى قصف كل هذه الاشكال « المتخلفة» للنهوض بإقتصاد اشتراكي شامل، ومن ثم نسي أو تناسى كل مقولات ماركس عن ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية ، ونسي أو تناسى لجوء لينين الذكي إلى «سياسة النيب» .

* ويجب أن نعترف بأن سياسة العنف الستاليني وتجاهل المعارضة ، و سحق الاحتجاجات الفلاحية ، والعصف بما يمكن تسميته الظروف الموضوعية ، والاطاحة برأس كل معارض أو معترض أو متشكك

[ماركس أكد حتميه الشك] .. قد تواكبت مع تقدم إقتصادي مذهل.

ونتأمل ففي عام ١٩٢٦ وصل الأنتاج الصناعي السوفيتي بالكاد إلى ما كان عليه عام ١٩١٣ في الزمن القيصري . ولعل هذا يوضح بذاته مدى التدني في حجم ونوعية هذا الإنتاج.

وفي عام ١٩٣٩ تضاعف هذا الإنتاج تسعة أضعاف اى ٩٠٠٪ ، بينما كانت الرأسماليات الغربية تحقق نمواً أقل بكثير في هذه السنوات التسع.

فرنسا ٩٣٫٢٪

إنجلترا ١١٣٫٣٪

أمريكا ١٢٠٪

ألمانيا ١٣١٫٦٪

[راجع: موضوعات المجلس المركزي لجمعية العلماء الروس ذوى التوجه الاشتراكي المنعقد بمناسبة الذكرى الثمانين لثوره أكتوبر شتاء ١٩٩٨ – والمنشوره في صحيفة بوريفتسيك الروسية ، وقد نشرت بعدة لغات وننقل هنا عن ترجمتها الأنجليزية].

.. ونلاحظ أن هذه الجمعية ذات توجه ستاليني ومن ثم فهي تتباهى بأن هذا التقدم المذهل – وهو مذهل حقاً – قد تم « ببعض » من قهر خصوم الثورة وأن الضحايا هم « فقط » [في الفترة من عام ١٩٢١ وحتى ١٩٥٤] ٣٫٨ مليون سجين و ٦٤٣٠٠٠ حكم عليهم بالاعدام . أكرر : فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة الف سجين، وستمائه وأربعون ألفا حكم عليهم بالإعدام.

أي ثمن هذا ؟

لكن الثمن لا يتضمن عدد الخائفين و المرتجفين . ولم يتضمن انعكاس ذلك كله على

الحزب وجديه العمل الحزبي، وجدواه، وانعكاس ذلك كله على أداء الدولة وجهازها البيروقراطي .. الدولة التي من المفترض أنها الشكل الديمقراطي الأرقى.

* ونعود إلى الأنصاف أو محاولة الأنصاف . فالنصر العسكرى الهائل على النازى كان ثمرة لهذا التقدم الصناعى الهائل.

* وبعد الحرب تمت إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي بكفاءة . ففي عام ١٩٤٨ تم تجاوز الحجم الإجمالى للأنتاج الصناعى الذى كان قائما قبل الحرب ، وأنطلقت آلة التقدم التكنولوجى .. والتقدم النووى .. واقتحام عصر الفضاء .. الخ

ثم بعد هذا القدر من محاولة الإنصاف ..

• نقرر إبتداء أن أى حكم متشدد وغير عادل مهما كان مفيداً ومحققاً للأنطلاق، وممسكا بمفاتيح التقدم، إلا أنه وفى ذات الوقت يولد من داخله ، وبالضرورة، عوامل فنائه وعزلته عن الجماهير.. ومن ثم نهايته المأساوية.

[ألم نر ذلك أمام أعيننا فى التجربة الناصرية ؟]..

وقد درس « ويتفوجل » هذا النمط من « التقدم» المستبد ولاحظ عناصر فنائه قائلا : « وحيث إن الدولة الثابته الأركان تعتمد على موظفين ثابتين أيضا ، فالحاكم يحكم عن طريق مجموعة كبيرة من الإداريين الذين يسيطرون على جميع أوجه النشاط الاحتكارى فى الحكومة .. فى السياسة والاقتصاد والثقافة ، مما يحول بين القوى غير الحكومية وبين تقدمها نحو البلورة فى هيئات مستقلة ذات نفوذ كاف لموازنة ثقل الحكومة.. ومن هنا فإن هذا الطغيان لا يسمح بوجود سياسى غير حكومى وفى التحليل الأخير فأن حكومة كهذه تعتمد على تخويف الجماهير ، فتصبح الدولة أقوى من المجتمع وترفض رقابته»

ويقول : « وهكذا ينتشر الشعور بالوحشة بين الناس : فالحاكم لا يثق فى أحد، والموظف يشك دائما فى زميله ، والمواطن العادى يخشى من الوقوع فى فخ الاستفزاز، ومن النادر أن يتحول النزاع حول السلطة إلى نشاط سياسى جماهيرى مفتوح . وإذا ما أصبح الكذب والتملق والمناورة الوسيلة الوحيدة المضمونة لتحقيق المصلحة الذاتية فأن المعارضين لهذا النمط من الطغيان ليس أمامهم من سبيل للفكاك . ويضطرون الى الاكتفاء بالبقاء على حافة الموت».

[K.A WITTFOGIL - ORIENTAL DESPOTISM. (1957) - P137]

.. وفى الزمن الستالينى كان الأمر كذلك تماما، فمع إعلان ستالين إنهاء مرحلة الأنتقال والبدء فى مرحلة البناء الشيوعى ، وتواتر مشاريع السنوات الخمس ، تكرس نفوذ المسئولين عن تنفيذ هذه المشاريع، وأصبح البيروقراطيون التكنوقراط هم أعمدة النظام ..

واختفت فكرة « النقاش» و« الحوار» و« الشك الذى يؤدى إلى اليقين » وخضع الجميع لخضوع خاضع . تتصاعد درجاته ليقف ستالين على قمته القاهرة.

فكيف كان ذلك ؟

قلنا من البداية إن فكرة ماركس ارتكزت على أن وصول البروليتاريا إلى السلطة سيؤدى تدريجيا إلى ذبول الدولة.. ولعل من حقنا أن نفهم من هذه الفكرة أن « ذبول الدولة» سيكون تدريجيا ، وسيتخذ شكل الأنكماش التدريجى لسطوة الدولة والتزايد التدريجى لدور الجماهير وفعاليتها.

لكن ستالين كان على النقيض من ماركس .. ونقرأ ما قاله « ينبغى أن نحطم النظرية الفاسدة التى ترى أننا كلما تقدمنا إلى الأمام يتلاشى الصراع الطبقى شيئاً فشيئاً، وأننا كلما ازددنا نجاحاً كلما أصبح العدو مستأنساً ، هذه ليست نظرية فاسدة فحسب بل هى نظرية خطرة .وعلى العكس من ذلك فإننا كلما أحرزنا نجاحات .. كلما زاد حنق الطبقات المعادية وتصاعد تخريبها » [ستالين – من أجل تكوين بلشفى].

الدولة إذن مدعوة إلى تأكيد وجودها ، وتشديد قبضتها .. وليس العكس .

وهكذا يقف ستالين عكس ماركس تماماً.

والغريب إن ستالين إذ يقف ضد ماركس فقد وقف مع خصمه الألد تروتسكى..

فتروتسكى هو صاحب نظرية « عسكرة» الحزب والنقابات ، وصاحب نظرية إن الفلاحين قوة رجعية، وستالين يصفى تروتسكى ويطرده من الحزب عام ١٩٢٧، ولكنه وفى نفس الوقت يسعى على دربه المتشدد سواء فى الحزب أو الدولة أو إزاء الفلاحين.

فستالين يصف خصومه فى الحزب [لم يكونوا خصوماً بالمعنى المفهوم وإنما مجرد معارضين أو معترضين على سياسة] بأنهم « لم يعودوا يشكلون تياراً من تيارات الطبقة العامله ، وإنما أصبحوا عصابه لا مبادئ لها ولا فكر ، عصابة تضم مخربين وجواسيس وقتلة عاملين فى خدمة دوائر التجسس الاجنبيه » [ستالين – المرجع السابق – ص ٤٢] .. ثم يقول : « إن ما يجب علينا إزاء هؤلاء ليس استخدام الطرق القديمة فى الجدل فقط ، وإنما الطرق الحديثة التى تقوم على إبادة الأعداء والإطاحة بهم » [ص ٤٢]

لنقارن هذه العبارات بعبارات ماركس عن الحرية .. والديمقراطية الكاملة ، وعبارات لينين عن ممارسة الجماهير لسلطتها بشكل مباشر ، كى ندرك الفارق.

بل إن ستالين يقدم نموذجا غريبا للخصم .. المعارض .. العدو .. الجاسوس .. المخرب [جعلها جميعا مترادفات متشابهات].

فهو يدعو وبحماس إلى التخلى عن الفكرة « الساذجة » و« الفاسدة » والتى تقول : « إنه

ليس مخرباً هذا الذى لم يشترك فى أعمال التخريب، وهذا المجد والمجتهد فى عمله ونضاله .. بل على العكس فإن المخرب الحقيقى ينبغى أن يظهر تفانياً فى عمله ، وذلك للمحافظة على وضعه كمخرب ; ولكسب ثقة الجماهير ، كى يواصل عمله التخريبى » [ص ٤٦].

وتتأمل تأثير عبارة كهذه على الكوادر الحزبية والإدارية والمواطن العادى.

فحتى المجد والمجتهد فى عمله ونضاله ، والمتفانى فى عمله ، والحائز على ثقة الجماهير، يمكن [إذا ما عارض أو إعترض ، نقد أو إنتقد، أن يتهم بأنه جاسوس ومخرب وخائن.

وهكذا يتجسد النموذج الستالينى فى : أ - تقليص الحرية - ب - الخصم السياسى هو العدو والجاسوس والمخرب - جـ - لا حوار مع المعارضين وإنما الإبادة .

والدولة الستالينية تبتعد كثيرا عن حلم ماركس ولينين اللذين تصورا أنها ستكون مملكة للحرية ، وتفعيل إرادة الجماهير . فالنموذج الذى روج له ، وطبق فعلا يقول عن نفسه صراحة وبلا تردد: « الدولة تضبط العلاقات الاجتماعية بإقرارها قواعد معينة لسلوك الناس ولنشاط المنظمات ، أو بالاعتراف بها رسميا ، والذين لا ينفذون هذه القواعد أو يخالفون ، تجبرهم الدولة بالقوة على الخضوع ، وهذه القواعد تسمى معايير الحق » [بوريس ستراشون - التمثيل الشعبى الاشتراكى . ص١٦].

بل إن الجماهيرى يجرى استبعادها تماما من دائرة الفعل أو القول او حتى الفهم لما يجرى فالنموذج الستالينى يقول صراحة : « فى أغلب الاحيان تتخذ الهيئات التمثيلية قرارات فى مسائل لا تمتلك أغلبية السكان أية فكرة عنها ، أو على الاقل لم تبد رأيها فيها ، وفى هذه الحالة تكون الهيئة التمثيلية هى نفسها المعبرة عن إرادة الشعب » [المرجع السابق - ص ١٦].

فإذا عرفنا إن مجلس السوفييت الأعلى كان يجرى تجميعه على فترات متباعدة ليعقد دورة اجتماعات ليوم أو يومين يستغرق أغلبها فى سماع خطاب مطول للزعيم [السكرتير العام] ثم تعرض عليه عشرات التقارير والخطط والقوانين ليصوت عليها أوتوماتيكيا وبدون نقاش حقيقى ، وبدون أى اعتراض على أى شئ [فمن يستطيع أن يهمس باعتراض فيتحول الى عدو وجاسوس خائن ؟] وجدنا إن السلطة تتمركز .. فالشعب لا يفهم، والسوفييت الأعلى لا يجد الوقت ولا يجرؤ على الاعتراض .. ويبقى الزعيم هو المتحكم الوحيد. و لكن ستالين لا يملى إرادته على الاتحاد السوفيتى وحده .

فعندما كان هناك نقاش حول إعداد كتاب عن « الاقتصاد السياسى الاشتراكى » [وهو

نقاش أنهاه ستالين بمجموعة من الملاحظات طبعت فى كتاب وأهمل المشروع الأصلى فقد إكتفوا برأى الزعيم] .. خلال هذا النقاش أكد ستالين أهمية إصدار هذا الكتاب قائلا .. « إن أهمية هذا الكتاب لا تتعلق بشبابنا السوفيتى فحسب ، بل هو ضرورى بشكل خاص للشيوعيين ولأصدقائهم فى كل بلدان العالم .. أن رفاقنا في الخارج يريدون أن يعرفوا ما هى الكلخوزات ، ولماذا لم نزل نحتفظ بالإنتاج السلعى ، وبالعملات النقدية والتداول السلعى ، لا لمجرد الفضول ، بل لكى يتعلموا منا، [لاحظ التواضع] ، ويفيدوا من تجاربنا فى بلادهم [لاحظ التعميم الكونى] نحن بحاجة إذن إلى كتاب يكون مرشداً [مرة أخرى كم هو متواضع] للشباب الثورى فى كل بلاد العالم» [ستالين - القضايا الاقتصادية للاشتراكية - الطبعة العربية - ٧٥].

وليس شباب العالم وحدهم .. وإنما شيوخه أيضا فالرفيق ستالين يؤكد إنه : « نظراً لمستوى التطور الماركسي غير الكافى فى معظم الأحزاب الشيوعية فى العالم فأن هذا الكتاب سيكون ذا فائدة للكوادر الشيوعية التى تجاوزت سن الشباب فى كل العالم » [ص ٧٧]

فقط نلاحظ أن عالم هذا الزمان كان يمتلك رفاقا: مثل : ماوتسى تونج - هوشى منه - موريس توريز - تولياتي..

فهل نفهم السر فى الإنشقاق الصينى ، والتمرد الأوربى؟:

لكن الترفع الستالينى على شيوعيى العالم أجمع كان إنعكاساً لحالة من الدكتاتورية الغاشمة في الداخل أدت إلى إعدام الغالبية العظمى من الكوادر الأساسية التى صنعت الثورة مع لينين ، والتى لعبت دوراً اكبر بكثير من دور ستالين سواء فى الثورة أو فى بناء الدولة السوفيتية مثل زينوفييف وكامنييف [وهما بالمناسبة اللذان رشحا ستالين لأول منصب رفيع فى الحزب « أمين اللجنة المركزية » ليواجها به طموحات وغرور تروتسكى ، وقد إعترض لينين طويلا ، ثم وافق تحت إلحاحهما] وقد أعدما عام ١٩٣٦ . وكذلك بورخاين الذى أسماه لينين « محبوب الحزب» فقد أعدم مع ريكوف رئيس الحكومة [عام ١٩٣٨] بتهمة تزعم المعارضة اليمينية ، وحكم أيضا على تومسكى رئيس اتحاد العمال بالإعدام لكنه انتحر .

ولم يبق من الحرس القديم سوى من خضع خضوعاً تاما مثل : مولوتوف وميكويان وكاجانوفتش وفوروشيلوف [ألا يذكرنا ذلك بمن أطيح به فى زمن عبد الناصر.. وبمن بقى خاضعا حتى النهاية] .

وإذا رجعنا إلى أسباب الخلاف فإننا سندهش إذ نجد أن بوخارين كان الأقرب إلى

أفكار ماركس وإلى تطبيقات لينين، وفقد حياته ثمنا لذلك. فمنذ المؤتمر الرابع للكومنترن [١٩٢٢] أكد بوخارين إن البروليتاريا بعد انتصار الثورة تصطدم بمشكلة التناسب بين أشكال الإنتاج التى يمكن أن تديرها بكفاءة وعقلانية ، وبين تلك التى لا تستطيع أن تديرها فى المرحلة الأولى من البناء الإشتراكى ، وأكد أنه إذا قامت البروليتاريا بتحميل نفسها بأعباء تزيد عن طاقاتها فى عملية التنظيم المباشر للإنتاج [وخاصة فى الزراعة] فإن القوى المنتجة ستتعثر فى حبال البيروقراطية ».

وفى عام ١٩٢٨ عارض بوخارين التخلي عن سياسة « النيب » اللينينية.

وفى تجاهل لإلحاح ماركس على ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية، فإن ستالين قرر البدء فى معركة التصنيع الكبرى [ولعلها كانت معركة ضرورية شريطة أن تتم على أساس متوازن وليس على حساب ملايين الفلاحين و حرية كل السكان] .. وكان ذلك فى خطابه الشهير أمام المؤتمر الرابع عشر للحزب [١٩٢٥].. والذى بدأ عملية تصنيع جبارة مثيرة للإعجاب حقا لكنها تمت على حساب إفقار جماهير الفلاحين بل وتجويعهم، وقهرهم قهراً على الرضوخ لتعليمات الدولة فى كل تفاصيل عملية الأنتاج الزراعى، ونسى ستالين تماما حديث إنجلز عن « المجتمع الذى سيعيد تنظيم الإنتاج على أساس إتحاد حر وعادل للمنتجين».

وكانت نتيجة هذا التدخل المباشر وربما الفج من جانب الدولة أن شهد عامى ١٩٢٧ – ١٩٢٨ انخفاضا شديداً فى إنتاج الحبوب بما وضع البلاد وخاصة الريف على حافة مجاعة حقيقية .. وفى يناير ١٩٢٨ إقترح ستالين إتخاذ « تدابيراستثنائية» وإعلان حالة الطوارئ وافق الحزب .. ودارت الماكينه السيئة السمعة لتدوس أمامها كل الحقوق والحريات والآراء والأنتقادات .

.. وبدأت المرحلة الستالينية المريرة .

وكالعادة قيل إن التدابير الاستثنائية وحالة الطوارئ والمحاكم الخاصة .. ستكون مؤقته .. لكنها تمددت، وبقيت ، واستمرت.

والمشكلة الحقيقية هى أن ستالين اعتبر أن كل اعتراض من رفاقه هو مقاومة لسلطاته ، ومنافسة له فى قيادته للحزب والدولة ، ومن ثم إعتبر أن الخلاف فى الرأى هو صراع على السلطة .. يتعين التخلص من القائمين به .

ووصل الأمر أن البعض بدأ فى اجتماع اللجنة المركزية [عام ١٩٢٨] يتحدث عن خطأ الخضوع لفكرة العدالة والحق ، وإنه

يتعين النظر لهذه الأمور ليس من وجهة نظر « القانون » [الذى كان شديد القسوة] وإنما من وجهة نظر « المصالح العليا».

ثم تطور الأمر وأصبح تملق النهج الستالينى هو السبيل الوحيد للصعود ، وفى عام ١٩٣٣ إنتقد كاجا نوفتش [الذى أصبح رئيسا لاتحاد العمال بعد انتحار تومسكى] تساهل وتسامح القضاة ، وضرب مثلا بقاض رفض الحكم بالسجن لعشر سنوات على شخص سرق عجلة من عربة خشبية بحجة أن ضميره وشرفه المهنى لا يسمحان بذلك ، تهكم كاجونوفتش طويلا على هؤلاء « السادة المتساهلين» .و قال « يجب أن ننفذ توجيهات الحزب وليس القوانين» بل صاح قائلا :« إن أحكام الإعدام أقل بكثير مما يجب » . [وردت هذه المعلومات فى دراسة بعنوان « زمن المواقف الصعبة » ، وهى دراسة اعتمدت على وثائق اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ باشراف سمير نوف ونشرت فى البرافدا ٣٠ - ٩ - ١٩٨٨ وقد ترجمت هذه الدراسة الى لغات عدة .. وننقل هذه العبارات عن الترجمة الأنجليزية] .

وفى خضم معركة التصنيع الكبرى تشكلت فئة اجتماعية جديدة .. بروليتاريا جديدة لم تزل بعد غير ناضجة ، ولم تزل بعد بعيدة عن التكوين الطبقى المكتمل ، وإن كانت تشعر بزهو الأنتماء الطبقى الجديد فأندفعت هذه الفئة باحثة عن مساحة اجتماعية كانت تتسم بالضرورة بالتمجيد والزهو .. وجعلت من نفسها قاعدة جماهيرية لستالين والستالينية .

.. ويبقى قبل أن ننتقل إلى موضوع أخر .. أن نقرر أإه أثناء محاكمة « بوخارين » إستخدموا كدليل ضده عبارة قالها عام ١٩١٧ [كان يحاكم ١٩٣٨] والعبارة جميلة جداً . ولعلها ماركسية جداً وتقول:

« إن التاريخ الروسى لم يطحن بعد الدقيق الذى سيخبز منه ، مع مضى الزمن ، رغيف الاشتراكية».

.. وأعدم بورخاتن . وكل من عارض أو اعترض ، وتقد أو انتقد ..

ويبقى أن نتحدث عن همومنا نحن .

* ستالين و مصر:

.. تأسس الحزب الاشتراكى المصرى (١٩٢١) كأول حزب اشتراكي فى كل البلاد العربية وفي أفريقيا وقد وعى أمرين أساسيين : أولهما أن يضم إلى صفوفه كل التيارات الاشتراكية [أنها تجربة مبكرة لفكرة التجمع

] وإلا يضم في قيادته أي أجنبي ، فقد كان الأجانب في ذلك الحين جزءاً من متاعب مصر بما يحوزون من امتيازات وبعلاقاتهم [بشكل عام] بالإحتلال وأعلنت قيادة رباعية للحزب [محمود حسني العرابي - د. علي العناني - محمد عبد الله عنان - سلامه موسى] .. وهكذا إستبعدت حتى العناصر اللبنانية التي لعبت دوراً هاما في تأسيس الحزب.

لكن الحزب عندما أردا الأنضمام للكومنترن تعرض لضغوط كثيرة حاولت أن ترغمه على تغيير اسمه إلى « الحزب الشيوعي » رغم أن الدستور المصرى [١٩٢٣] كان ينص في أكثر من موضع بالمذكرات التفسيرية لمواده على تجريم الشيوعيه [راجع - الدستور . إصدار مجلس الشيوخ المصرى - ١٩٤٠] . وحاول الشيوعيون المصريون المساومة ، وإيجاد حل وسط ، فسموا أنفسهم « الحزب الاشتراكي المصرى - الشعبة المصرية للدولية الشيوعية» [الاهرام ٣ - ٨ - ١٩٢٢] لكن التشدد الستاليني رفض هذه المساومة ..

وسافر السكرتير العام للحزب [محمود حسني العرابي] إلى موسكو محاولا إقناع الكومنترن ببعض المرونة لكن « الرفاق » هناك أحالوا طلب الحزب المصرى إلى لجنة برأسها الرفيق « اليابانى » [!] كاتاياما .. وأعدت لجنه كاتاياما تقريرا مثيرا للدهشة ، يتجاهل تماما أوضاع الحزب وأوضاع مصر .. بل ويضع كثيراً من الأثقال في عنق الرفاق المصريين.

ونقرأ فقرات من هذا التقرير المثير للدهشة « اتفقنا نحن لجنه المسألة المصرية على أن الحركة الشيوعية في مصر [لاحظ في مصر وليس المصرية] يجب أن تتلقى المساندة والتشجيع ، فبناء حركة شيوعية في مصر أمر ضروري حتى تمسك بمفتاح الشرق والشرق الأقصى . وفي حالة وقوع تمرد في الهند فإن مصر بفضل الموقع الجغرافي يمكنها أن تفتح الطريق للثورة الهندية وأن تساندها بإغلاق قناة السويس [أنه يحرض لاحتلال تحريضا سافرا].

لهذا تحدونا الرغبة في مد يد المساعدة للحركة الشيوعية المصرية وفي الاعتراف بالحزب الشيوعي المصرى ».

ثم يحدد الرفيق كاتياما شروطه لهذا الاعتراف:

١ - أن يطرد الحزب بعض العناصر غير المرغوب فيها.

٢- أن يعقد مؤتمرا ينضم فيه إلى الحزب أى عنصر شيوعي في مصر يكون خارج الحزب ويقبل الشروط الواحد والعشرين للدولية الشيوعية [إنه يفرض الأجانب فرضا على الحزب ونلاحظ هنا أن بعض الستالينيين الجدد في البلاد العربية يلومون الشيوعيين

المصريين على وجود أجانب فى صفوفهم فى هذا الزمان وكأنها عوره - وهى ليست كذلك - ناسين أن ستالينهم هو الذى فعلها].

٣ - أن يغير الحزب اسمه إلى الحزب الشيوعى المصرى..» [نشرة المراسلات الأمميه- الطبعة الإنجليزية - جـ ٣ عدد ٢ بتاريخ ٥ - ١ - ١٩٢٣ - ص ٢١] .. وكان خضوع الشيوعيين المصريين لهذه الشروط هو بداية الكارثة التى انتهت بحل الحزب وسجن قيادته . [٣ مارس ١٩٢٤].

.. وبدأت بعد ذلك خلافات فكرية حادة . تصوروا .. الشيوعيون المصريون يختلفون مع ستالين ناسين أنه قد قرر أن من يختلف معه خائن وجاسوس ومخرب.

فمنذ عام ١٩٢٥ بدأ ستالين يهاجم « البرجوازية الوطنية فى المستعمرات » ويقول إنها « ألقت بعلم الحريات إلى الوحل » ويطالب بعزلها « وأن يسعى الشوعيون لتأسيس كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة ، ورغم أن العدو الرئيسى هو الاستعمار والإقطاع فإن إتجاه الضربة الرئيسية يجب أن يوجه إلى البرجوازية الوطنية [!] [ستالين الماركسية والمسألة الوطنية - الطبعة الأنجليزية - ص ٢١٦] .. وتقرر أن يطبق ذلك فى مصر ، أن يسعى الشيوعيون لعزل حزب الوفد وتأسيس كتله ثوريه، ووجد الشيوعيون إن هذا الأمر صعب بل وضار . وفى تقرير قدمه الحزب المصرى إلى مؤتمر الكومنترن السادس قال إنه يعتقد :

« أن البرجوازية الوطنية فى مصر لم تنتقل نهائيا إلى المعسكر المعادى للثورة » ويقول : « إننا نرى أيها الرفاق إننا بمقاطعتنا لحزب الوفد نرتكب خطأ فادحاً » وكحل وسط اقترح الحزب الصيغة التالية :

« لا إعلان للتحالف مع حزب الوفد، ولا إقامة لأية منظمات مشتركة معه . ولكن من الحتمى الاستمرار فى إقامة اتصال دائم مع الوفد، وتنظيم أعمال مشتركة مع قواعده»

[قرارات مؤتمر الكومنترن السادس - ١٩٢٨ - طبعة بومباى ١٩٤٨ - الأنجليزية - ص٣٢] .

وفى محاولة لإحكام قبضة الكومنترون على هذا الحزب المتمرد تقرر فى موسكو تعيين محمد عبد العزيز سكرتيرا عاما للحزب رغم أنف الرفاق المصريين . وكان محمد عبد العزيز عميلا للأمن .. وكان ما كان من تخريب بشع .

وفى عام ١٩٣٥ صدرت الطبعة الجديدة من دائرة المعارف السوفيتية لتورد تحت مادة الحزب الشيوعى قائمة رسمية بأسماء الأحزاب الشيوعية فى العالم .. ويشطب منها إسم « الحزب الشيوعى المصرى ».

لكن الشيوعيين المصريين واصلوا نضالهم غير مكترثين بقرار موسكو.

.. وفى أيام ستالين الأخيرة فعلها مرة أخرى .. فمنظمة حدتو [الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى] شاركت ونفذت عملية التحضير والإنجاز لثورة يوليو.

ولكن السياسة الستالينية كانت ترى إن ما حدث فى مصر هو إنتصار للإستعمار الأمريكى على الاستعمار البريطانى ، وأن عبد الناصر هو مجرد عميل أمريكى . ورفض رفاق حدتو هذا التفسير الأحمق .. وحكم عليهم مرة أخرى بالطرد من جنة الستالينية ، وأبعد ممثلهم فى اتحاد الشباب الديمقراطى العالمى .. وممثلهم فى المجلس العالمى للسلام عقابا لهم على هذا التمرد .. وهذه الانتهازية.

.. وهكذا نال الشيوعيون المصريون وعلى مدى سنوات طويلة .. ما يكفيهم ويزيد من عنت وتسلط الستالينية .

وبعد ..

لا يعصم المجد الرجالَ وإنما

كان العظيم المجد والأخطاء

حقق ستالين نجاحات كبرى ، وانتصارات عظمى ، لكن ذلك كله تم فى ظل أخطاء فادحة ، وجرائم بشعة، لعل أخطرها هو فرض الحصار على الرأى الآخر ، وتدمير كل قدرة على النقد سواء فى الحزب او الدولة أو الحياة العامة ، وتحكمت البيرقراطية فى كل مجالات الحياة.. ومن ثم تراكمت الأخطاء لتخلق تلالا من الجرائم تنخر فى عظام دولة البروليتاريا ، دون أن يجرؤ أحد على المطالبة بالتصحيح ، أو حتى الإشارة ولو همساً إلى الأخطاء ، وفقد البناء السوفيتى جهازه المناعى الذى تحدث عنه ماركس ولينين طويلا « الإرادة الثورية للجماهير » ، واستسلم الجميع إستسلام المكره .. ألم يروا رأس الذئب الطائر ، ألم يروا رؤوساً كبيرة جداً ، ثورية جداً ، مخلصة جداً .. يطاح بها بأساليب استبدادية جداً وغاشمة جدا؟

وعلى هؤلاء الذين يحاولون أن يحلموا بالكابوس الستالينى أن يراجعوا علاقة الماركسية بالستالينية ، وأن يقدموا لنا تصوراً عن تقدم ما ، أى تقدم، بأى قدر يمكنه أن يتناقض مع الحرية والديمقراطية، ومع إطلاق العنان لإرادة الجماهير الحرة .. المتحررة من الخوف .. والقادرة قانونا وفعليا على رفض ما هو خاطئ ، وعلى الإطاحة بالحاكم إن أخطأ أو انحرف أو استبد..

.. باختصار : إن يقدموا لنا تصوراً يحمى التجربة ليس بالمشانق وإنما لإرادة الجماهير الحرة ..

وأن يكفوا عن محاولة معالجة الأنفلونزا .. بالاصابه بالايدز. ■

أزمة العولمة الرأسمالية وأزمة الدولة القومية

عادل غنيم

تواجه الدولة القومية المعاصرة تغيرات هيكلية فى النظام الاجتماعى التاريخى الذى يشكل النظام الحديث . ويسمى إريك هوبز بوم عقدى السبعينيات والثمانينيات: «عقدى الأزمة العالمية أو الكوكبية» ،الطور الختامى لما أسماه «القرن العشرين القصير» (١٩١٤-١٩٩١).

فقد خلق انهيار النظم الشيوعية ،فى رأيه ،منطقة شاسعة من اللايقين وعدم الاستقرار السياسى والفوضى والحرب الأهلية» ، والأسوأ من ذلك أنه دمر النظام الذى وفر الاستقرار فى العلاقات الدولية قرابة أربعين عاما ..وكشف هشاشة النظم السياسية الداخلية التى كانت تستند إلى هذا الاستقرار (هوبزبوم ١٩٩٤-ص٩-١٠)

وهذا يصدق أيضا ، على أزمة الفرضيات المشتركة التى تقوم عليها الرأسمالية والشيوعية أى أزمة المبادئ التى يقوم عليها المجتمع الحديث.

وفى المقابل ، يرى والرشتاين أن سبب هذه الفوضى المنظوميةSystemic chaos هو أن تناقضات النظام الرأسمالى قد وصلت إلى الحد الذى أصبحت عنده كل آليات إعادة النظام إلى عمله الطبيعى عاجزة عن العمل بفاعلية .(والرشتاين ١٩٩٥، ص١ ،٢٦٨) .أى أن الأزمة الراهنة هى علامة النهاية ، لا للحقبة السياسية- الثقافية التى افتتحها التنوير والثورة الفرنسية ، بل هى أيضا نهاية النظام العالمى الحديث ، الذى ظهر إلى حيز الوجود فى القرن السادس عشر الطويل»(١).

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين تراجع الحركات الثلاث الكبرى المناهضة للنظام الرأسمالى-Antisystemic move

ments: الحركة الشيوعية والحركة الإشتراكية الديمقراطية وحركة التحرر الوطنى (والرشتاين ١٩٨٢).

ونتناول فى هذه الدراسة أزمة العولة الرأسمالية وانعكاساتها على الدولة القومية سواء فى مركز النظام الرأسمالى العالمى أو فى أطرافه.

العولة: الأسطورة والواقع :

-العولة globalisation عملية موضوعية تاريخية مركبة ، جيوسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .وهى عملية قديمة، وليست جديدة كما يزعم دعاة الليبرالية الجديدة. فقد بدأت منذ خمسة قرون مع تحول الرأسمالية إلى نظام عالمى - World system ونحن نعيش الآن إحدى مراحلها.

-أما «العولة» فى الخطاب السائد ، فهى أسطورة بكل معنى الكلمة ، إنها خطاب قوى «فكرة -قوة Idee-force» أى قوة اجتماعية ، بعد أن تحولت إلى عقيدة بفضل تقنيات الفرض والترسيخ التى تستخدمها يوميا وسائل الإعلام ، التى تقدم العولة الرأسمالية باعتبارها قدرا محتوما . إنها السلاح الرئيسى فى المعارك التى تخوضها الرأسمالية ضد مكتسبات دولة الرعاية الاجتماعية welfare state. وهى تبشر بنهاية الدولة القومية ذاتها (بيير بورديبه)(٢) ألم تجعل ثورة الاتصالات من العالم «قرية واحدة» تتوحد فيها أسواق السلع والعمل ورأس المال وتذوب فيها الفوارق بين الشعوب والحضارات ؟ ألم تصبح الشركات المتعدية الجنسية الفاعل الأول فى الاقتصاد السياسى الكوكبى وليس الدولة القومية؟.

وإذا أردنا محاربة أسطورة العولة التى تجعلنا نقبل عودة رأسمالية متوحشة وإن كانت مرشدة ، لابد من العودة إلى الواقع.

أولا- الواقع الجيوسياسى أو جغرافيا القوة العالمية:

١- بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ثار جدل واسع وشك عميق حول بروز دولة جديدة تهيمن على العالم-New world hegemonic state . وإذا كان الأمر كذلك فأى دولة سوف تلعب هذا الدور ؟ ليس هناك فى الواقع إجماع على من كسب الحرب الباردة ، هذا إذا كان أحد قد كسبها أصلا(ربرت جبلن: ١٩٩٦ ص٢) (٣).

وليس التوسع المالى الكوكبىglobal financial expansion والذى شهدته العشرون سنة الأخيرة ، مرحلة جديدة فى تطور الرأسمالية العالمية ، ولا هو نذير «بالهيمنة القادمة» للأسواق الكوكبية» ، بل أوضح علامة على أننا نعيش وسط أزمة

هيمنة، ويمكننا أن نتوقع أن يكون هذا التوسع ظاهرة مؤقتة ، سوف تنتهي بصورة كارثية تبعا لكيفية معالجة الدولة المهيمنة الآفلة لها(أريجي وسلفر) وهناك بعض أوجه الشبه المهمة بين التوسع المالي المتمركز حول الولايات المتحدة وبين التوسع المالي المتمركز حول بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين ،كما لاحظ هيرست وطومسون وسوروس وكثيرون من المراقبين غيرهم ، وبل ومع التوسع المالي المتمركز حول هولاندا في القرن السادس عشر ، ولكن التوسع المالي الراهن لم ينته بعد بانهيار نظام الهيمنة الأمريكي الآخذ في الاضمحلال.

- قد يكون هناك أساس لتوقع نهاية مختلفة لهذا التوسع عن التوسعين السابقين ومع ذلك ، هناك أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن التوسع المالي الراهن وما يصاحبه من انتعاش قوة الولايات المتحدة ، هو في الحقيقة علامة على أزمة هيمنة مشابهة للأزمتين السابقتين.

٢- وأهم جانب جيوسياسي جديد في أزمة الهيمنة« القيادة الأمريكية الراهنة» ، هو انفصال القدرات العسكرية عن القدرات المالية للدولة ، لم يسبق له مثيل في انتقالات الهيمنة السابقة . ويقلل هذا الانفصال من احتمال نشوب حرب بين أقوى وحدات النظام ، ولكنه لا يقلل فرص تفاقم أزمة الهيمنة الراهنة وتحولها إلى فوضى منظومية قد تمتد لفترة طويلة.

ويرى بول كندى أن أهم سبب لاضمحلال قوة الولايات المتحدة وضمورها الامبريالي imperial hypertrophy هو عجزها عن المحافظة على التوازن بين قوتها الاقتصادية من ناحية وقوتها السياسية والعسكرية من ناحية أخرى (بول مندي١٩٨٩).

٣- وعلى خلاف التوسع المالي يعتبر تكاثر وتنوع منظمات الأعمال والجماعات المتعدية الجنسية ransnational business organisations and communities سمة جديدة لأزمة الهيمنة الراهنة قد يتعذر الغاؤها .لقد كان هذا التوسع عاملا رئيسيا في تفسخ نظام الهيمنة الأمريكية ، ويتوقع أريجي وسلفر استمراره ليشكل التغيير المنظومي الجاريongoing systemic changeمن خلال تجريد عام وإن لم يكن عالميا للدول من سلطتهاdisempowerment of states (تعد دول شرق أسيا استثناء من هذه العملية(٦) وتلعب الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وحركات الإسلام السياسي الدولية و

مافيات المخدرات وتجارة السلاح وتجارة الرقيق الأبيض الدولية دورا بارزا فى عملية تجريد الدولة القومية المعاصرة من سلطتها وسيادتها معمقة بذلك أزمتها.

٤-أما ظاهرة تجريد الحركات الاجتماعية من قوتها ،وعلى الأخص الحركة العمالية والتى صاحبت التوسع المالى الكوكبى فى الثمانينيات والتسعينيات ، فظاهرة ظرفية مؤقتة إلى حد كبير . إنها إشارة إلى الصعوبات التى يواجهها الوفاء بالوعود التى تتضمنها «الصفقة الشاملة» التى قدمتها الولايات المتحدة إلى العالم توسيعا للقاعدة الاجتماعية لهيمنتها فى مواجهة ثورات الطبقة العاملة، والتمرد على الغرب ، فقد وعدت الطبقات العاملة فى بلدان الغرب الأكثر ثراء بضمان التوظف وبمستوى عال من الاستهلاك الواسع ووعدت نخب العالم غير الغربى بحق تقرير المصير والتنمية للحاق بمستويات الثروة والرفاهية التى حققتها دول الغرب . وسرعان ما اتضح استحالة تنفيذ هذه الوعود ،مما ولد الشعور بالاحباط لدى الطبقات المحكومة ،مهددا الاستقرار تهديدا جديا ، ومعجلا فى النهاية بأزمة هيمنة الولايات المتحدة .وهنا يكمن الطابع الاجتماعى الفريد لهذه الأزمة بالمقارنة بازمتى الهيمنة السابقتين الهولاندية والبريطانية .فقد كان انفجار الصراع الاجتماعى على مستوى النظام فى الستينيات والسبعينيات سابقا على التوسع المالى وشكله بعمق . وربما كان هذا الانفجار أهم كثيرا من تزايد حدة المنافسة الرأسمالية كحافز على الهروب الكبير لرأس المال إلى أسواق المال الخارجية فى السبعينيات مما وفر شروط العرض للتوسع المالى .لقد كان هذا الهروب الذى قادته الشركات المتعدية الجنسية بمثابة التصويت «بعدم الثقة» فى قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على حماية ربحية عملياتها الكوكبية من الاستهلاك العالى فى البلدان الغنية ، وحق تقرير المصير ، والتنمية فى البلدان الفقيرة . وقد كان لهذا التصويت بعدم الثقة آثاره الوخيمة ، فقد عمق أزمة هيمنة الولايات المتحدة ، جاعلا عمليات الشركات المتعدية الجنسية ، وخاصة الأمريكية منها ، أقل ربحية.

غير أن الموقف لم يتحول إلا فى أعقاب الثورة الإيرانية والغزو السوفيتى لافغانستان واشتداد الطلب من جديد على الدولار الأمريكى . وتحت وقع هذه الأحداث ، شرعت الولايات المتحدة فى خوض منافسة نشطة فى أسواق المال العالمية للحصول على المال اللازم لتصعيد سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتى وخفض الضرائب فى الداخل فى نفس الوقت . وقد ساهم هذا التغيير فى الاستراتيجية

بصورة حاسمة فى انطلاق عملية التوسع المالى الكوكبى الذى عظم قوة الدولة الأمريكية ورأس المال الأمريكى فى الثمانينيات والتسعينيات ، و أضعف فى المقابل ، الحركات التى عجلت بأزمة الهيمنة الأمريكية .غير أن المشكلة الاجتماعية الأساسية التى ولدت هذه الحركات بقيت بغير حل ، وأخذت تولد موجات جديدة من الصراع الاجتماعى على صعيد النظام.

وثمة موجه جديدة من الصراع الاجتماعى تعكس العملنة prolitarianisation المتعاظمة ، والتأنيث femenisation المتزايد لقوة العمل وتغير صورتها مكانيا وعرقيا لقد كانت أعظم حركات النصف الثانى من القرن العشرين على صعيد الاقتصاد الكوكبى ، حركة الرجال والنساء من المزرعة إلى المصنع ، فكان: «موت طبقة الفلاحين» أكثر التغيرات الاجتماعية درامية وأبعدها أثرا على حد قول هويز بوم. كما كانت حركة النساء من البيت إلى المكتب أهم الحركات فى أوروبا . فلا غرو أن يتصاعد نضال الحركات النسوية والعمالية ويتزايد تلاحمهما ضد الرأسمالية.

ونحن نتفق مع أريجى وسلفر والروشتاين فى أن الرأسمالية القائمة اليوم عاجزة عن تلبية مطالب العالم الثالث ومطالب الطبقة العاملة الغربية معا(٧).

الصدام بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية تاريخ مضى وطويت صفحاته ، وما يواجهنا الآن ، هو الصعوبات التى ينطوى عليها تحويل العالم الحديث إلى جامعة للحضارات تعكس ميزان القوى المتغير بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية ، وفى مقدمتها الحضارة المتمحورة حول الصين .أما عن مدى عنف هذا التحول ، وما إذا كان سوف يفضى إلى جامعة لحضارات العالم أم إلى تدميرها المتبادل ، فيتوقف على شرطين: الأول : قدرة المراكز الرئيسية للحضارة الغربية على التكيف بذكاء مع مكانة أكثر تواضعا ، والثانى: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة المتمركزة حول الصين على الارتفاع جميعا إلى مستوى مهمة تقديم حلول على مستوى النظام لمشاكله التى خلفتها الهيمنة الأمريكية(٨).

ثانيا: تغير الجغرافيا الاقتصادية العالم:

لقد أفرخت الجيوبوليتيكا توأمها: الجيواكونومكس .وفى ذلك ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات الخاصة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتقدم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة فى ظل ظروف العولمة»(٩).

بيد أن نظام الدولة السياسى والنظام

الاقتصادي مكونان متكاملان في عملية واحدة للتطور المجسد في مفهوم الاقتصاد العالمي .وعليه فليس هناك منطقان بل منطق واحد يحكم الأمور . بمعنى أن الاقتصاد العالمي لا يعمل إلا ضمن الإطار السياسي الذي يوفره نظام دولتي تنافسي. وذلك تعريف ضروري وإن لم يكن كافيا لاقتصاد رأسمالي عالمي: (dun.1982-chase) .والنتيجة التي نخرج بها هي أن آليات التغيير ليست اقتصادية فحسب ، أو سياسية فقط ، وإنما هي جماع الاثنتين معا(١٠) .إننا إذن في حاجة إلى إطار نظري سياسي-اقتصادي لفهم ديناميات النظام الرأسمالي العالمي ومن ثم فهم أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة بل وأزمة الدولة القومية التي لا تزال تشكل الوحدة الأساسية للنظام العالمي.

كما أننا في حاجة إلى الربط الجدلي بين أزمة قيادة النظام الرأسمالي العالمي، أزمة الهيمنة الأمريكية وأزمة العولمة الرأسمالية.

١-العولمة الرأسمالية المعاصرة نتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي أملتها أزمة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي ، وللثورة المضادة .فبانهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية انفتحت آفاق واسعة أمام التوسع الرأسمالي .كما جاءت عولة رأس المال لمواجهة تصاعد نضال الطبقة العاملة واحتدام الصراع الطبقي في مركز النظام الرأسمالي.

٢-العولمة الرأسمالية المعاصرة إذن مرحلة تاريخية جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي وفي تطور أزمته الهيكلية ، وإن اختلف الباحثون على تحديد طبيعتها : فمنهم من يرى أنها مرحلة جديدة في تطور الامبريالية تكتسب فيها شكلا ومحتوى جديدين(جس هول١٩٩٩) بينما يصفها بيترتيلور وكولن فلنت بالامبريالية غير الرسمية :السيطرة بدون امبراطورية (١١) . ويسميها د. سمير أمين «امبراطورية الفوضى» (١٩٩٩) ويعتبرها د. إسماعيل صبري عبد الله ، مرحلة ما بعد الامبريالية (بمفهومها اللينيني)(٢٠٠٠) . ويسميها ميخائيل هاردت وأنطنيو نجرو» امبراطورية «empire» بلاامبراطور ، بلا مركز يحكمها (٢٠٠١) ، ويصفها أوديل كاستل بالامبريالية المتطرفة ultra- imperialisme (١٩٩٩) . فهو يرى أن السمات الرئيسية للمرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية تتمثل في:

١- ارتفاع درجة تركز رأس المال إلى الحد الذي أدى إلى خلق احتكارات العالمية oligopoles mondiaux التي أصبح لها دور حاسم في الحياة الاقتصادية للأمم.

٢-اندماج المؤسسات المالية ورأس المال الانتاجي على الصعيد العالمي.

٣-أصبح للتجارة البينية داخل الشركات أهمية خاصة في التجارة الدولية.

٤-اقتسام العالم بين احتكارات القلة العالمية.

٥- الانتقال من منطق الجغرافية السياسية إلى منطق الجغرافيا الاقتصادية الذى يخدم مصالح احتكارات القلة فى العلاقات الدولية ومن ثم يكون مفهوم الامبريالية المتطرفة هو المفهوم الأنسب لوصف المرحلة الجديدة فى تطور الرأسمالية ، ويسميها برنار جيرببيه الامبريالية الجيواقتصادية- imperialisme ge-oeconmique : فاذا كانت الامبريالية لم تغير طبيعتها ، فقد غيرت آلياتها تغييرا كاملا لتصبح أساسا امبريالية اقتصادية ومن هنا كانت الفرضية القائلة أن العالم دخل مرحلة الامبريالية الجيواقتصادية ، بمعنى أن الصراع لم يعد صراعا اقتصاديا بين اقتصاديات قارية ، النصر الاستراتيجى فيه هو فتح الأسواق لا فتح الأقاليم(برنار جيرببيه ١٩٩٩) بينما يرى أريجى وسلفر والروشتاين : أن العولمة ظاهرة قديمة عرفتها الرأسمالية منذ خمسة قرون ، وأن الجديد هو أزمة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى المتمثلة فى عجزها عن إدارة أزمته الراهنة(١) ويسميها فريدريك جيمسون «امبريالية ما بعد الحداثة» (٢٠٠٢) .أما نحن فنميل إلى التأليف synthesis بين هذه الرؤى النظرية والمداخل المنهجية المختلفة لفهم هذه الظاهرة التاريخية المعقدة.

لم تكن الأزمة التى ضربت جنوب شرق آسيا منذ خريف ١٩٩٧ والتى ارتبطت بالركود العميق للاقتصاد اليابانى أزمة مالية ولا آسيوية ، فامتدادها إلى روسيا واكرانيا والبرازيل فى يناير ١٩٩٩ ثم الارجنتين ، هو علامة على لحظة حاسمة فى عولمة رأس المال التى تنامت ابتداء من الثمانينيات ، وكان محركها الرئيسى إعادة تكوين re con-stitution رأسمال مالى قوى.

ولقد صاحب عولمة رأس المال تراكم زائد لرؤوس الأموال الصناعية وفائض سكانى عالى ، ويكشف الاستمرار الدائم لهذين العنصرين عن حجم آليات الكساد التى تفعل فعلها (١٢).

وينبغى أن نضع الأزمة الراهنة التى بدأت فى ١٩٩٧ فى إطار الفترة التى افتتحت فى ١٩٧٣ ، والتى اتسم فيها نمو الاقتصاد العالمى بتناوب الانتعاش والانكماش ، فهى تندرج ضمن اتجاه طويل الأجل لنمو شديد التباطؤ للتراكم والانتاجية ومستويات مرتفعة دائما للبطالة . هذا إذا أردنا ألا ننظر إلى كل أزمة جديدة كظاهرة منعزلة . ويفرض تاريخ الرأسمالية ضرورة إجراء هذا التمييز بين الدورات الظرفية والاتجاهات طويلة الأجل

النظام الرأسمالى (دورات كوندراتييف).

* أسباب الأزمة الراهنة:

لاترجع الأزمة التى بدأت عام ١٩٧٣ إلى تشبع الطلب ، ولا إلى اختلال التوازن بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وقطاع إنتاج سلع الاستهلاك وفقا لتفسير ماركس للأزمة الاقتصادية (الكتاب الثانى من رأس المال) ، بل ترجع إلى قاعدة الاستهلاك«norme de consommation»التى كان معمولا بها خلال العقدين اللذين اعقبا الحرب العالمية الثانية وأطلق عليهما خطأ«العصر الذهبى» الذى ثبت أنه كان باهظ التكلفة بالنسبة لرأس المال ، وساهمت مع عوامل أخرى فى تدهور شروط ربحية رأس المال وهو ما تجلى فى نهاية الستينيات معلنا الأزمة(١٣).

لقد كان تخفيض تكلفة قوة العمل دائما شرط الخروج من الأزمة لابد إذن من تخفيض الأجور وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية.

وينبغي تفسير صعود رأس المال والليبرالية الجديدة باعتبارهما نتيجة أكثر من كونهما سببا للأزمة الاقتصادية ، وإن كانا قد زادا من تفاقمها بدرجة كبيرة . فجذور هذه الأزمة الاقتصادية تتمثل فى أزمة الربحية القديمة الناجمة عن طاقة انتاجية زائدة - sur capacite وفائض انتاج مزمنsurproduction chr niquee فى قطاع الصناعة التحويلية الدولى.

فهناك (أولا) الحركة الكبرى لرأس المال نحو رأس المال المالى نتيجة لعجز الاقتصاد العينى لاسيما فى قطاع الصناعة التحويلية عن الحصول على ربح كاف .فقد أدى تزايد الطاقة الزائدة والإفراط فى الإنتاج إلى انخفاض معدل الربح فى ذلك القطاع منذ نهاية الستينيات ، وهو السبب العميق فى تسارع صعود رأس المال منذ نهاية السبعينيات.

(ثانيا) لم يكن التحول لليبرالية الجديدة فى الحقيقة الا نتيجة لثبوت عجز«السياسات الكينزية» فى السيطرة على الطلب عن حل أزمة الربحية القديمة وإعادة تحريك تراكم رأس المال ، وقد وضعت أزمة التضخم فى نهاية السبعينيات نهاية لهذه السياسات .لقد كانت النزعة النقدية والليبرالية الجديدة ردا على خيار عجز الموازنة الكينزى.

(ثالثا) إن الدافع وراء السياسات المقيدة للائتمان وتحقيق توازن الموازنة التى تحتل موقعا مركزيا فى البرنامج الليبرالى الجديد هو الرغبة فى الدفاع عن أرباح رأس المال وأن كان مبررهما الرئيسى هو استعادة ربحية النظام ككل بتخفيض نمو الطلب وذلك بطريقتين :

(١) فهى بزيادة البطالة تضعف قوة العمال وتخفض نمو الأجور وتزيد الأرباح).

(٢) وبتقويضها المشروعات المرتفعة التكلفة ، المنخفضة الربحية ، تجعل زمام السيطرة على السوق فى أيدى المشروعات المنخفضة التكلفة العالية الربحية. وبهذا ترفع معدل الربح.

والحق أن التبنى الكامل لبرنامج الليبرالية الجديدة على صعيد النظام ككل قد لعب دورا مركزيا فى الانتقال من مشاكل الربح فى الأجل الطويل والركود الدائم إلى الأزمة الحادة الراهنة(١٤).

* دور رأس المال فى الأزمة الراهنة

لقد انتهى القرن العشرون كما بدا بسيطرة رأس المال المالى الطاغية ، ولكن مع اختلاف نوعى فى أسس هذه السيطرة ومؤسساتها وفى علاقته بالإنتاج المادى وبالدولة . فقد غير رأس المال المالى ،كما يقول سويزى شروط تراكم رأس المال ولم يعد عنصرا مفيدا بعد أن أصبح دوره محدودا فيه وتحول إلى قوة مدمرة رهيبة.

ويتخذ توسع رأس المال المالى المعاصر أشكالا مؤسسية جديدة ،كما يشهد على ذلك الدور المتزايد الذى تلعبه صناديق المعاشات وتبادل المساعدات فى السيطرة على المشروعات وعلى إداراتها ، وتبنيها معيار قيمة السهم كهدف استراتيجى وأولوية الربحية المالية على البحوث والتطوير وعلى القيمة المضافة. والجديد المهم غير المسبوق هو انخراط مؤسسات رأس المال المالى المباشر فى كيفية إنتاج القيمة فى الإنتاج ومن ثم فى شروط استغلال اليد العاملة عن طريق «التحكم فى المشروع gouvernement d, en-treprise»، وذلك نتيجة لتحول المشروعات الصناعية من الاستثمار الانتاجى إلى الاستثمار المالى (استثمارات المحفظة) وهو ما يسمى بعملية «الملننة» financiar-isation.

وتتركز سيطرة رأس المال المالى على أساسين:١- السياسات التى طبقت فى نهاية السبعينيات باسم تحرير الأسواق المالية ولكنها فى الحقيقة موجهة ضد الطبقات العاملة والحقوق الاجتماعية.

٢- تحرير رأس المال النقدى من القيود النقدية (١٥) وتتسم الحقبة المعاصرة (١٩٨٠) ،حقبة السياسات الكوكبية بالضعف الشديد لدينامية النظام الرأسمالى العالمى ، وبالتقلص الذى لا يقاوم لفضائه الاقتصادى ، حيث نشهد تركز التمويل فى عدد قليل من الدول واللا مساواة فى تكلفة رأس المال والتمويل على الصعيد الدولى مما زعزع استقرار عمل النظام العالمى وتزايد عدد الدول لاسيما دول الجنوب التى أعلنت تحت وطأة المديونية الثقيلة ، عجزها الاقتصادى وانسحابها من النظام العالمى . ولأنها مضطرة للاندماج فيه وجدت نفسها مهمشة داخله باعتبارها ضحية للعولة

المالية الراهنة(١٦).

لقد أدانت وول ستريت جورنال وفايننشيال تايمز ونيوزويك العولمة المالية وسوق المال العالمية وحملتها مسئولية الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية وأزمة العولمة الراهنة.

*الدولة فى خدمة رأس المال المالى:

(١) تلعب الدولة الرأسمالية ، مع صعود اقتصاد الدين economie de dette ، سواء فى المراكز أو فى الأطراف ، دورا بارزا فى حماية عائد القروض من الآثار المدمرة للتضخم من خلال السياسات الاقتصادية التقييدية التى تنتهجها ، سياسات تقييد الائتمان وتوازن الموازنة، المسئولة عن تباطؤ النمو والبطالة المرتفعة.

(٢) تقليل الحواجز أمام حركة رأس المال لضمان أفضل عائد لرأس المال المالى بما يسمح له بسرعة الدخول والخروج من الأسواق بيد أن حراك رأس المال قد جعل إدارة سياسة التنمية الوطنية أكثر صعوبة.

(٣) لقد هدد تحرير أسواق المال استمرار عملية التنمية الطويلة الأجل ولاسيما فى العالم الثالث لما ينطوى عليه من مخاطر انسحاب الأموال المفاجئ من الاسواق(١٧).

*الدولة القومية والعولمة الرأسمالية:

ماذا فعلت العولمة الرأسمالية بالدولة القومية وما هو مصيرها فى ظل هذه العولمة المتسارعة؟ وماذا فعلت الدولة القومية بالعولمة الرأسمالية أهى حقا الفاعل الأول فيها أم أن الشركات المتعدية الجنسية هى محركها الرئيسى؟.

أثارت هذه الأسئلة ولا تزال جدلا واسعا وانقساما عميقا بين الباحثين . فمنهم من يرى أن الكوكبة قد أدت إلى تراجع مكانة الدولة القومية فى عالم اليوم بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسية ، استنادا إلى ثلاثة مؤشرات:

(أ) مقارنة الاحجام

فايرادات ثلاث عشرة شركة هولندية من قائمة مجلة فورشين بلغت ٢١١ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولنده لا يزيد على ٣٦٠ مليار دولار وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٣٩٦ مليار دولار وكانت ايرادات التسع وثلاثين شركة الكبرى ٨٨٩ مليار دولار أى ما يساوى ٥٩٫٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٤٢٩٢ مليار دولار وإجمالى ايرادات الشركات الواردة فى قائمة مجلة فورشن (١١٢) تصل إلى ٢٩٦٣ تريليون ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها دائما نقل جزء مهم من نشاطها من دولة إلى أخرى ومن الطبيعى أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء تلك الشركات.

(ب) الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة:

لم تعد الرأسمالية (المتعدية الجنسية) فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة المتعدية الجنسية التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم وهى لا تواجه إلا بمنافسة شركات من نفس النوع.

وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تستخدم أحدث الأدوات الالكترونية فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة. أما الأمن السياسى والاجتماعى فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها فى الحالات المهمة على الوساطة بين النقابات وإدارات الشركات فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية.

وفى مجال الاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن حتى فى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز المتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى «صفقة deal» بين الطرفين كل اجراءات التقاضى.

وأخيرا ، وأن لم يكن أقل الأمور أهمية ،فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود .وبعبارة أخرى ، سقط حق خلق النقود من سيادة الدولة.. بعد ان انتزعه القطاع الخاص ليصبح محكوماً بآليات السوق.

(ج) القيود على السياسات الاقتصادية الكلية:

ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومات على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية macro-economic policies التى تراها صالحة للاقتصاد القومى إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعدية الجنسية التى تنتمى تاريخيا لها أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر..

ولابد من استيعاب أمرين:

(الأول) : إنه ليس بوسع أى دولة أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها ..وتلك طريق لا عودة فيها.

(الثانى) : أن السلطة الاقتصادية على نطاق العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى. وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها .لقد اعتمدت

الرأسمالية على الدولة القومية التى كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودى الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة كوكبية تحميها حتى من أخطائها.

(د) تخلى الدولة عن المرافق العامة:

المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود... والجديد الآن هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله.

(هـ) تآكل نظم التأمين الاجتماعى:

فقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد :عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات»(١٨).

بل ذهب بعض الباحثين إلى حد القول بتحول العديد من الدول القومية إلى دول افتراضية ertual states .

*** ظاهرة الدولة الافتراضية:**

نشأت ظاهرة الدولة الافتراضية ، هذا النوع الجديد من الدولة، بعد أن قامت بنقل إنتاجها ليستقر خارج أراضيها ، وأصبح فى استطاعتها التخصص فى منتجات العقل ، ألا وهى السلع غير المادية عالية القيمة. والدولة الافتراضية كالاقتصاد الافتراضى والشركة الافتراضية هى نتاج الثورة الاتصالية والثورة المعلوماتية والدور المحورى الذى يلعبه الاستثمار الاجنبى المباشر على الصعيدين القومى والعالمى . وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو الاقتصاد القائم على قاعدة الخدمات هو أمر حديث النشأة نسبياً .فمنذ عام ١٩٤٥ زادت السلع المستمدة من الأرض زيادة بطيئة وارتفعت أسعار منتجات الصناعات التحويلية بمعدل أسرع نسبيا . أما الخدمات فارتفعت قيمتها بصورة أكثر حدة ، وحققت الدول التى أولت اهتماما كبيرا الخدمات عالية المستوى مثل هونج كونج وتايوان وسنغافورة وبدرجة أكبر كوريا وسويسرا وبلجيكا وهولندا، حققت نتائج أفضل من نظيراتها من الدول الصناعية ، أما الولايات المتحدة التى تمثل فيها الخدمات أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وتمثل الصناعات التحويلية ١٨٪ فقط فهى على وشك الانضمام إلى زمرة الدول الافتراضية.

غير أن التحول إلى الافتراضية يتطلب وجود دولة فعالة من الناحية التنظيمية إذ أن الدولة التى تقيم إنتاجها خارج أراضيها تكون فى حاجة لأن تضمن أن أصولها ستلقى معاملة نزيهة وغير متحيزة ، وأن حقوق الملكية الخاصة بها ستصان على مستوى العالم .

وهذا يعنى أن على المناطق الأخرى فى العالم أن تحاكى الغرب فيما يطبقه من مجموعة المبادئ التجارية والنظم القانونية والممارسات السياسية(١٩) . وقد ترتب على هذا التحول إلى الافتراضية ثلاث نتائج رئيسية:

١- إعادة النظر فى وظيفة الدولة: وذلك بعد أن تزايد باطراد إنتاج الصناعات المحلية فى الخارج.، وبعد أن أصبحت التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال أكثر أهمية من الأرض. ولم تعد الدولة تسيطر على الموارد كما كانت تفعل فى الحقبة المركانتيلية السابقة. وإنما صارت تتجه بالأحرى إلى التفاوض مع رأس المال والعمل المحليين والأجنبيين كي تستميلهما إلى محيطها الاقتصادى الخاص لتحفيز النمو فيها . وتلجأ الدولة الافتراضية أيضا إلى إقامة مواقع الإنتاج بالخارج لكى تركز جهودها فى الداخل على الخدمات عالية المستوى : البحث والتطوير وتصميم المنتجات والتمويل والتسويق والنقل. وأصبحت الاستراتيجية الاقتصادية للدولة حاليا لا تقل أهمية عن الاستراتيجية العسكرية إن لم تزد ، وباتت التجارة والمندوبون الماليون هم سفراؤها بالخارج.

٢-الشراكة بين السياسة والاقتصاد ، بين الدولة والسوق:

تحتاج الدولة الافتراضية لكى تنجح إلى قيام شراكة بين الاقتصاد والسياسة على المستويين المحلى والدولى . ويقتضى الأمر من الدولة الافتراضية أن تنظم الأنماط المحلية من اللوائح والمزايا مما يسهل من تدفق عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر. ولكى يحدث ذلك، ينبغى التوفيق بين مصالح كل من الدولة والسوق .فإذا ما قدر للسوق أن تفرض كلمتها على كل المعطيات السياسية .فإن الرشوة واستغلال النفوذ سيكونان وراء القرارات التى تتخذها السياسة. ومن ثم تصبح القرارات الحكومية والأحكام القضائية معروضة للبيع لمن يدفع أكثر.

ومن ناحية أخرى ، إذا حكمت الدولة قبضتها على النشاط الاقتصادى ، فسيكون ذلك على حساب التوزيع الكفء للموارد . وسوف تسبق القيم العسكرية والسياسية فى أهميتها المكاسب الاقتصادية(٢٠).

٣- نظام جديد تماما للسياسة العالمية:

وتحمل الدولة الافتراضية فى صورتها النقية كنموذج مثالى يحتذى به من جانب دول كثيرة إمكانية قيام نظام جديد للسياسة العلمية .وفى الماضى ، عندما كانت النزاعات العسكرية وحتى التوسع الإقليمى هى التى تحدد طبيعة العلاقات بين الدول ، كانت الجيوش تشكل التدفقات الرئيسية بين البلدان .أما فى المستقبل فسوف تكون التدفقات فى معظمها اقتصادية .حيث ستنتقل عوامل رأس

المال والتكنولوجيا والمعلومات والقوى البشرية بين الدول بسرعة وعلى المدى الطويل ، يمكن أن تحل قدرة الدولة على الوصول إلى عوامل الإنتاج العالمية محل الحاجة إلى السيطرة على أراض جديدة.

ولا يعنى ذلك ، أن الدول ككيانات إقليمية ستختفي من الوجود ، أو أن النزاع على الأراضى سيتوقف ، أو إنه يمكن للسياسة أن تؤدى دورها فى ظل عدم وجود مساحة جغرافية(٢١) ومن الباحثين من يرى العكس: إن العولمة الرأسمالية أى تحول الأسواق ورأس المال إلى أسواق ورأس مال متعدد الجنسية لا يفترض وجود الدولة القومية فحسب ، بل ويعتمد عليها باعتبارها أداتها الرئيسية فالنظام العالمى هو عالم من الدول القومية أكثر من أى وقت مضى(٢٢).

والنظام الرأسمالى القائم لا يعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية فيما بينهم وضد الآخرين بل يحتاج لكى يعمل إلى سلطة جماعية تمثل رأس المال ككل يحتاج إلى الدولة. لذلك لا يمكن فصل الدولة عن النظام الرأسمالى(٢٣) . إن إدارة النظام الرأسمالى بالسوق وحده يوتوبيا ، والإدارة الحقيقية للنظام الرأسمالى تحتاج السوق +الدولة تؤدى العولمة الجديدة بالطبع إلى تآكل فاعلية إدارة الدول القومية للاقتصاد، ولكنها لا تلغى وجودها . وهى بهذا تخلق تناقضا جديدا لا يمكن حله فى ظل النظام الرأسمالى . والسبب فى ذلك ، أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادى، إذ لا يتصور وجودها بدون بعد اجتماعى وسياسى أى بدون الدولة. لقد كان توسع الرأسمالية إلى عهد قريب قائما على التطابق بين فضاء إعادة إنتاج التراكم وفضاء اداراتها السياسية والاجتماعية : ومن ثم شكل فضاء الدولة القومية المركزية بنية النظام الدولى. بيد أننا دخلنا الآن عصرا جديدا يتميز بانفصال الفضاء المعولم للإدارة الاقتصادية للنظام الرأسمالى عن الفضاءات القومية لإدارته السياسية والاجتماعية. فى ظل هذه الظروف يقتضى منطق المصالح السائدة أن تكون الأولوية للإدارة الاقتصادية على حساب وظائف الدولة القومية» إنهم يتحدثون اليوم عن التحكمGouvernence(وسائل التنظيم والتوجيه والرقابة على تدفقات عوامل الانتاج) وهو ما يفترض إمكانية تحققه ، فكيف يتحقق فى وضع يتعذر إدارته لأنه وضع انفجارى؟(٢٤) ومع ذلك هناك من يرى أن الدولة لا تزال مؤسسة محورية فى خلق شروط التحكم الدولى الفعال ٢٨/١١/٢٠٠٢.

*** خمسة مستويات للتحكم:**

١-التحكم من خلال الاتفاق بين الأطراف القومية الرئيسية وخاصة الثلاثة الكبار (أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية) لتثبيت أسعار الصرف وتنسيق السياسات المالية

والنقدية والتعاون فى تحديد نطاق الصفقات المالية قصيرة المدى القائمة على المضاربة.

٢-التعاون من خلال عدد كبير من الدول لخلق وكالات توجيهية دولية لبعد نوعى من النشاط الاقتصادى مثل منظمة التجارة العالمية.

٣-التحكم فى مناطق اقتصادية واسعة بواسطة تكتلات تجارة واستثمار مثل الاتحاد الأوروبى ونافتا ، وهكذا أضحت الأقلمة - g i onalisation إحدى الآليات الكبرى للتحكم.

٤-التحكم من خلال سياسات المستوى القومى التى توازن بين التعاون والمنافسة بين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية وتمثل الصين الشعبية نموذجا فذا لقدرة الدولة الاشتراكية على التحكم الفعال فى تدفقات عوامل الإنتاج ، من خلال التأليف الخلاق بين آلية التخطيط وآلية السوق« السوق الاشتراكية» محققة بذلك أعلى معدلات النمو الاقتصادى (٧-٨٪سنويا) وسط الأزمة الاقتصادية التى ضربت اليابان وأطاحت باقتصادات «النمور الآسيوية» وكساد عالمى ممتد.

٥-التحكم من خلال سياسات على المستوى الاقليمى تقدم خدمات جماعية إلى الأحياء الصناعية وتزيد من قدرتها التنافسية الدولية وتهيئ قدرا من الحماية ضد رؤوس الأموال الخارجية(٢٥).

غير أن دراسة العلاقة بين أزمة الدولة القومية كشكل سياسى تاريخى الدولة الرأسمالية والعولمة الرأسمالية تقتضى فى رأينا ضرورة التفرقة بين الدولة القومية فى المركز والدولة القومية فى الأطراف.

* الدولة القومية فى المركز:

فالدولة القومية فى المركز لا تزال بالرغم من العولمة بل وبسببها أحيانا ، ترتبط ارتباطا عضويا برأس المال المتعدى القوميةtransnational العامل فى قطاعات الاقتصاد القومى الاستراتيجية كالإنتاج الحربى والطاقة والمعلوماتية والاتصالات . والدولة الأمريكية هى أبرز نموذج لهذه العلاقة بحيث يتصاعد الإنفاق العسكرى والانفاق على البحث العلمى والتطوير المرتبط به ليبلغ مستويات غير مسبوقة (الانفاق العسكرى ٢٥٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٤٧ مليار دولار عام١٩٧٧) ويصبح المحرك الرئيسى للاقتصاد الأمريكى الذى يعانى من ركود عميق ، وذلك بالرغم من انتهاء الحرب الباردة.

وأضحت شركات إنتاج السلاح الأمريكية المتعدية الجنسية من أعلى الشركات ربحية.

والمجمع الصناعى -العسكرىMilitary-industrial complex تجسيد حى للتداخل العضوى بين

البنتاجون وشركات الإنتاج الحربى الأمريكية المتعدية الجنسية ،حيث يتبادل جنرالات وتكنوقاط البنتاجون للواقع مع أعضاء مجالس هذه الشركات.

وقد كشفت فضيحة أفلاس إنرون Enron عملاق الطاقة الأمريكى العابر للقارات عن الحقيقة التى حاولت الميديا الأمريكية إخفاءها :«فقد علمت -ككثير من الشركات المتعدية الجنسية -كذراع للحكومة الأمريكية فى عملياتها العسكرية ،وكسلاح للهيمنة الاقتصادية والسياسية والاقليمية ،وفى عالم السوق الحر لا يمكن التمييز بين أهداف الدولة والشركات وجهاز الأمن القومى (وكالات المخابرات والعسكر - The military) ، وتتعاون هذه الجماعات الثلاث فى تخطيط وإدارة العمليات ،وتتحرك نخب الحكم والأعمال (التى تربطها علاقات صداقة قديمة) بين القطاعين العام والخاص دون عائق .وعلاقة إنرون باوليجاركية بوش/ تشينى التى تستند إلى المخابرات المركزية / البنتاجون ليست فى حاجة إلى المزيد من التوثيق ،وارتبط عملاق التأمين امريكان انترناشيونال جروب منذ زمن طويل بالمخابرات المركزية الأمريكية والعسكر ويضم مجلس إداراتها أيضا فرانك وزنر مدير إنرون وجون داتش مدير (سى أى ايه) وروبرت روبن وزير الخزانة السابق ونورا سلاتكن المدير التنفيذى السابق للسى أى إيه .وهناك أيضا شركة هاليبيرتون ابنة عم إنرون التى كان يرأسها ديك تشينى منذ ١٩٩٥ إلى أن أصبح نائبا للرئيس .وتقدم الشركة «خدمات الدعم» للعسكر والصناعات النفطية ،وعاشت على الحروب و«عمليات مكافحة التمرد» التى قامت بها الولايات المتحدة فى الجزائر وانجولا والبوسنة وبورما وكرواتيا وهيتى والكويت ونيجيريا وروسيا ورواندا والصومال.

وشركات شبه عميلة- Quasi agents مثل إنرون ، هى واجهات فعالة لتنفيذ سياسات النخبة الحاكمة ،ومن أهدافها :

١- الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها(النفط والغاز الطبيعى والكهرباء) .

٢-الحفاظ على المزايا الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية.

٣-السيطرة على الأهالى بالقضاء على المعارضة السياسية وتحطيم حركات الاصلاح السياسى.

وإذا نظرنا إلى نشاطات إنرون فى هذا الإطار الواسع نجد أنها ليست مظاهر أصيلة للنظام الحاكم فحسب ، بل وللسياسة الرسمية أيضا(٢٦).

كما تقدم الدولة الأمريكية الدعم المالى للشركات والبنوك الأمريكية المتعدية الجنسية فى أوقات الأزمات ،كما حدث فى الأزمة المكسيكية عام١٩٩٥ .

ولم يؤد تزايد عـــدد ووزن الشـــركـــات الأمريكية المتعدية الجنسية واتساع نشاطها الكوكبي إلى تراجع مكانة الدولة الأمـريكيـة بالنسـبـة لهـا في عـالمنا ، بل زادتهـا قـوة ورسوخا.

ومن ناحية أخرى ، أثبتت التغيرات العميقة التي طرأت على بنيـة الدولة الأمـــريكيـة واستراتيجيتها الكوكبية نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر (بدءا بإنشاء وزارة للأمن الداخلي لأول مـرة في التـاريخ الأمـريكي وإصـدار تشريعات تهدر أبسط الحقوق الديمقراطية والضمانات الدستورية لتتحول الولايات المتحدة إلى دولة بوليسـيـة ، وانتـهـاء بغزو واحـتلال افغانستان والاستعداد لضرب العراق)أثبتت أن الرأسمالية الأمريكية (المتعدية الجنسية) لا تزال في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية ، وأن عهد الفتوح والغزوات لم ينته وأن العبرة اليـوم ليست بالقـوة الاقـتـصـادية للشـركـات المتعدية الجنسية وحدها ، وأن الأمن السياسي ضرورة ملحة.

ونجد تغيرات مؤسسية مشابهة وأن يكن بدرجة أقل بكثير في عدد من دول المركز.

* الدول القـــومـيـــة الطرفـيـــة وشـبـــه الطرفيةSemiperephiral States:

وتختلف الدول الطرفية وشبه الطرفية عن دول المركز اختـلافـا نوعيـا، سـواء من حيث طبيعتها فمعظمها دول كومبرادورية أو من حـيث مكانتـهـا التـابعـة في تراتبـيـة النظام الرأسمالي العالمي ، ومن ثم خضـوعها لآليات إعـادة الهيكلة الاقـتـصـادية والاجـتمـاعـيـة ، واستنزاف فائضها الاقتصادي ، أو من حيث تواضـع قـوتهـا التـفـاوضـيـة أمـام جـبـروت الشركات المتعدية الجنسية ، فتقبل صاغرة أو راضية شروطها ، وإن اقتضى الأمر التفريط في سـيـادتهـا ، لتـصـبح هـذه الشـركـات دولة داخل الدولة.

غـيـر أن عـجـز الدولة القـومـيـة هنا " هو " عجز من نوع خـاص " ، فكل من يحاول تحدي النظام القائم ، يكتشف أن الدولة مازالت قوية بما يكفي للقتال دفاعا عن هذا النظام "!!(٢٧) فبالرغم من عمليات الخصخصة الواسعة ، وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية زاد تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والقمعية !!

رابعا: الجغرافيا الاجتماعية للعالم:

*** عولمة الفقر والبطالة :**

١- عولمة الفقر :

سـتـدخل نهاية القرن العـشـرين التـاريخ العالمي باعتبارها فترة إفقار عالمي اتسمت بانهيـار النظم الانتـاجـيـة في العـالم النامي ، وتصفيـة المؤسسات الوطنية ، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية .وقد بدأت " عولمة الفقر " هذه – التي قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصـفيـة الاسـتـعـمـار فيـمـا بعد الحـرب – في العـالم الثـالث في تزامن مع أزمـة الديون ،

وأنشبت قبضتها منذ التسعينيات فى كل أقاليم العالم الرئيسية ، من بينها أمريكا الشمالية وأوروبا وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة والبلدان المصنعة حديثا فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

وظهرت فى التسعينيات مجاعات على المستوى المحلى فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية ، وأغلقت العيادات الطبية والمدارس ، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق فى التعليم الابتدائى ، وظهرت الأمراض المعدية ، ومن بينها السل والملاريا والكوليرا ، من جديد فى العالم الثالث وأوروبا الشرقية والبلقان (٢٨) ويحصد مرض الايدز طاعون العصر أرواح الملايين فى أفريقيا .

ويقابل عولمة الفقر تركز هائل للثروة على الصعيدين العالمى والقومى . فقد قامت أقلية إجتماعية ذات امتيازات فى الجنوب والشرق والشمال بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان . وزاد عدد المليارديرات فى الولايات المتحدة من ١٣ فى عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ فى عام ١٩٩٦ . وتتجاوز الثروة العالمية " لنادى المليارديرات العالمى" (الذى يضم ٤٥٠ عضوا) كثيرا إجمالى الناتج المحلى المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل التى يقطنها ٥٧ فى المائة من سكان العالم.

وتجرى عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقى ، منفصلة عن الأنشطة الانتاجية والتجارية المستقيمة . وتذكر مجلة فوربس ان " النجاحات فى بورصة وول ستريت (بما يعنى التجارة المضاربة) أنتجت معظم ملياربيرات عام(١٩٩٦)"

وتتجه مليارات الدولارات التى تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها الى أرقام حسابات سرية فى أكثر من ٥٠ ملاذاً مصرفياً لا إقليمى فى العالم أجمع (٢٩)

٢- عولمة البطالة :

البطالة العالمية هى أهم أسباب الفقر العالمى ، وهى بطالة هيكلية نتاج للأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى العالمى . وقد أدى تدويل " التكيف الهيكلى" إلى تفاقم مشكلة البطالة ومن ثم اتساع دائرة الفقر العالمى ، وتتفاوت حدتها ، فهى أقل حدة فى دول الشمال الصناعية منها فى الدول الاشتراكية السابقة لتبلغ الذروة فى دول الجنوب ، فقد وصل عدد المتعطلين فيها إلى حوالى ٥٠٠ مليون فرد (٢٧٪) من قوة العمل مقابل ٦.٧٪ فى الدول الصناعية والى ٨ ، ١٠٪ فى الاتحاد الأوروبى (عام ١٩٩٧) أما فى الدول الاشتراكية السابقة فقد وصلت البطالة فيها بعد سبع سنوات من التحولات العاصفة إلى أرقام فلكية ، فارتفع عدد العاطلين فى عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح مابين ٤٠ - ٥٠٪ فى

أرمينيا وأوكرانيا و٦٫ ٢٤٪ في يوغوسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٣ (٣٠).

ويعد إقتصاد الدين والتبادل غير التكافئ وعولمة التكييف الهيكلي الآليات الثلاث الرئيسية لإفقار شعوب العالم.

*** العولمة المضادة :**

وقد فجرت هذه الأزمة الاجتماعية العالمية صراعا طبقيا عالميا لم تعرفه الرأسمالية من قبل ، اتخذ شكل الحركات الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية وسياساتها الليبرالية الجديدة المتوحشة.

لقد اتسعت جبهة النضال ضد الرأسمالية الكوكبية لتشمل إلى جانب"الحركات العمالية ، الحركات النسائية ، وحركات الشباب ، وأنصار السلام والدفاع عن البيئة وحقوق الانسان ومن ثم اتسع الأفق الإستراتيجي للثورة الاشتراكية العالمية ، إيذانا بمولد أممية جديدة في مواجهة أممية رأس المال . فقد حاصرت المظاهرات الحاشدة المناهضة للعولمة اجتماعات منظمة التجارة العالمية ، التجسيد المؤسسي لسلطة الرأسمالية الكوكبية ، بدءا بسياتل عام ١٩٩٩ وانتهاء بالدوحة عام ٢٠٠٢ واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وطوقتْ هذه المظاهرات إجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مركز التخطيط الاستراتيجي للرأسمالية الكوكبية ، وإجتماعات " السبع الكبار " ، فأنزلت الرعب في قلوب قادة الرأسمالية ومفكريها فتحولت مقار هذه الاجتماعات إلى ثكنات عسكرية ، وتحولت مظاهرات الاحتجاج إلى مصادمات دامية مع قوات الشرطة والجيش . وقد بلغ عدد المنظمات التي شاركت في " الحملة الدولية ضد الفقر والعنف " (أكتوبر ٢٠٠٠) ٢٦٧٥١ منظمة ، وتوجت هذه الحملة التي نظمها نساء العالم بمسيرتين كبيرتين ، واحدة في واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والثانية في نيويورك لتسليم المطالب و ملايين التوقيعات إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وتبدع حركة النضال اليومي ضد الرأسمالية الكوكبية ومؤسساتها ، أفكارا وأشكالا تنظيمية جديدة (التنظيم الشبكي network الأفقي بدلا من التنظيم الهرمي المركزي) ، فكان " المنتدى الإجتماعي العالمي " الذي عقد اجتماعه الأول في بورتو اليجري في عام ٢٠٠١ والثاني في عام ٢٠٠٢ وحضره أكثر من خمسين ألف وفد يمثلون أكثر من ألف منظمة من الشمال والجنوب يجمعهم النضال المشترك ضد الليبرالية الجديدة وآثارها الاجتماعية المدمرة . وأخذ يتشكل مجتمع مدني عالمي جديد.

*** (١) المجتمع المدني العالمي :**

هو " ذلك القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية التي تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية

(٣١) " . وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين طفرة هائلة فى عدد منظمات المجتمع المدنى العالمى، فارتفع عددها من ٦٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية الى ٢٦٠٠٠ فى بداية القرن الحادى والعشرين ، ويضم الملايين من البشر من مختلف القارات والحضارات. ويرتبط هذا " الانفجار العددى " ارتباطا جدليا بتسارع العولمة الرأسمالية وتفجر أزمتها ، وهو تعبير حى عن عولمة الصراع الطبقى حولها . فهذا المجتمع المدنى العالمى الوليد ليس كتلة واحدة متجانسة بل كائن حى بالغ التعقيد والتنوع ، حافل بصراع المصالح والثقافات . ومن الطبيعى أن يصبح هذا الفاعل الدولى الجديد ، ساحة للصراع السياسى والثقافى بين الفاعلين الآخرين (الدول والشركات متعدية الجنسية ومؤسسات التمويل الدولية) على المسرح الدولى ٢٠٠٣/١/٩.

وتختلف طبيعة علاقة الدولة القومية بالمجتمع المدنى العالمى باختلاف مكانتها فى سلم النظام العالمى، وباختلاف موقفها من قضية الديمقراطية . فهو فى الدول الطرفية يتخذ أحيانا مواقف تؤدى إلى إضعاف الدولة عندما يكشف ممارساتها المعادية للحريات وحقوق الانسان وينجح فى اجتذاب مساندة عالمية ، كما هو الحال فى الدول العربية مثلا . وأحيانا توظفه هذه الدول كآلية لإدارة سياستها الخارجية (حيث توجد إدارة للمنظمات غير الحكومية فى وزارة الخارجية المصرية مثلا)، ولدعم مواقفها فى مواجهة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) لتخفيف الآثار السلبية لسياسة الخصخصة على المجتمعات القومية ، واكتساب المساندة العالمية والتمويل فى مجال مكافحة الفقر (٣٢).

ويواجه المجتمع المدنى العالمى الوليد تحديات جسام ، أبرزها : مشكلة التمويل وخطر الهيمنة الأمريكية الذى يهدد استقلاليته ، باختراقه وإحتوائه ، وفرض أولوياتها على أجندته ، مستخدمة سلاح التمويل ، الذى يقدمه البنك الدولى والوكالات الدولية لمؤسساته :فضلا عن تحديات التنوع والتعدد الثقافى ، وشراكة الجنوب والشمال ، وتحدى الديمقراطية والشرعية وإدارة الحكم gou-vernanceفى مؤسساته (٣٣).

* (٢) العولمة الرأسمالية والاستراتيجية السياسية : ٢٠٠٣/١/١٣

لهذا كله ، تطرح العولمة الرأسمالية على الدولة القومية المعاصرة وعلى القوى الثورية فيها ، وخاصة فى الجنوب ، بالحاح ، قضية الإستراتيجية السياسية بمستوياتها الثلاث : الوطنى والاقليمى والعالمى ، وفى مجالاتها الثلاث : السياسية والاقتصادية والثقافية ، التى تتداخل وتذوب بسرعة الحدود الفاصلة بينها نتيجة لتسارع عملية التسليع Com-modificationوإتساعها لتشمل كل جوانب الحياة الانسانية : للفكر والمشاعر والإبداع : أفلم تصبح سلعا ومحلا " للملكية

الفكرية " !؟

١) Chaos and gouvernance in the modern world system Giovanni University of Menasota Press 1998 - Arrighi & Beverly J. Silver P. 1

٢) راجع : Le mythe de la " mondialisation" et l,etat sociale 1996 - intervention - Pierre Bourdieu - europeen

٣) مرجع : Chaios and gouvernence in the modern world system سابق – ص ٤ ومابعدها

٤) المرجع السابق ص ٢٧٣

٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ ومابعدها

٦) المرجع السابق ص ٢٧٨ ومابعدها

٧) المرجع السابق ٢٨٤ ومابعدها

٨) المرجع السابق ص ٢٨٦

٩) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الجزء الأول : الاقتصاد العالمي – الدولة القومية المحليات – تأليف بيتر تيلور وكلن فلنت – ترجمة : عبد السلام رضوان وإسحق عبيد – عالم المعرفة ٢٠٠٢. ص ٩٤.

١٠) المرجع السالبق ص ١٢٢

١١) المرجع السابق ص ٢٢٥

١٢) Le Triangle Infernal : G . Dumenil , D.Levy 1999 - P 20 - 24

١٣) المرجع السابق ص ٢٨ ومابعدها.

١٤) المرجع السابق ص ٤٩

١٥) المرجع السابق ص ١٣ – ٣٤

١٦) المرجع السابق ص ٦٤

١٧) المرجع السابق ص ٤٨

١٨) توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة – دكتور اسماعيل صبرى عبد الله – أوراق مشروع مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ – منتدى العالم الثالث – ١٩٩٨

١٩) توسع بلا غزو – ريتشارد روزكرانس – ترجمة : عدلى برسوم – مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠١ – ص Vii و ص ٩٠

٢٠) المرجع السابق ص ٢٢

٢١) المرجع السابق ص ٤

٢٢) edited by Robert W. - Capitalism and the information age P 45 New York 1999- Mcchesney

٢٣) Samir Amin - Z Books - Capitalism in the age of globalisation p. 15 - 2000

٢٤) المرجع السابق ص ٣٢ ومابعدها وص ٣٩ ومابعدها.

٢٥) مساءلة العولمة : الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم – بول هيرست وجراهام تومبسون – ترجمة ابراهيم فتحى – المجلس الأعلى للثقافة (١٠٠) ١٩٩٩ – ص ١٧٥ ومابعدها.

٢٦) Enron : Ultimate agent of the American empire : Money to get (C R G 2000) by Lary Chin - power , power to prtect money

٢٧) إستصلاح الدولة ، التحدى الذى يواجه اليسار - بوريس كاجارليتسكى - ترجمة سعاد الطويل - " مختارات مترجمة " العدد رقم (٤) ٢٠٠٠

٢٨) عولمة الفقر - ميشيل تشوسودوفيسكى - ترجمة : محمد مستجير مصطفى - كتاب سطور العاشر - ٢٠٠٠ ص ٣٠٥ ومابعدها.

٢٩) المرجع السابق ص ٣١١ ومابعدها.

٣٠) الاقتصاد السياسى للبطالة - د. رمزى زكى - عالم المعرفة (٢٢٦) - ١٩٩٧ انظر : ص ٨٣ و ٩٨

٣١) المجتمع المدنى العالمى - د. أمانى قنديل - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة (٢٠٠٠) - ص ٧٧

٣٢) المرجع السابق ص ١٠٩ و١١٣

٣٣) المرجع السابق ص ٨١. ■

قالوا

بقدر ما كانت الاسكندرية مدينة ساحرة حالمة وملهمة للشعراء فإنها لم تكن كذلك بالنسبة «لأمل دنقل» ، لأنه كان مسكوناً بهاجس مأساوى عنيف ، يقف دائما عند الحافة الشعرية بين الحياة والموت، بين الأبيض والأسود ، بين الحرية والقهر، بين الوجود والعدم مشحوذا كالنصل المسنون ضد الواقع المستتب والوعى الزائف ، باحثاً عن إجابات لأسئلة جوهرية عن معنى الحياة والحرية والوجود .. ربما لهذا كان يبحث عن الملحمة والأسطورة ورموز البطولة والقدر، كما يبحث عن لحظات الاحتدام والتوتر فى الحياة اليومية .. وهى ما كانت أيام الاسكندرية الرتيبة المسترخية تفتقر إليه . ولهذا أيضا كان يشعر بالملل من الحياة فيها، ويتطلع بلهفة للانتقال إلى القاهرة.

عز الدين نجيب

١٠٥ عاما على رحيله:

عبد الله النديم .. المثقف الثورى



ودیع أمين

-أطلقوا عليه«حامى الأمة» و«خطيب الشرق» و«مستشار الثورة العرابية» إنه كل ذلك، وأكثر. من ذلك – فهو العضو المدنى الوحيد فى الحزب العسكرى الذى قاد الثورة العرابية ،وهو الذى لعب الدور البارز فى حشد جموع الشعب وجماهير الفلاحين خلف الحزب العسكرى وإعطاء الثورة العرابية مضمونها الوطنى الديمقراطى ،وهو من أوائل الذين نادوا بأن« مصر للمصريين» وليست للأتراك والشراكسة وأسرة محمد على .وعندما انهزمت الثورة وتخلى عنها معظم زعمائها وقياداتها بالأمس ، ظل هو العضو الوحيد الذى رفض الاعتراف بالهزيمة ،وفضل الهرب على الاستسلام للعدو وحمل لواء الثورة ومبادئها حتى آخر يوم فى حياته.

فى مناسبة ذكرى وفاته فى العاشر من أكتوبر عام ١٨٩٦ يحق لنا أن نتذكر بعض مواقف النديم الخالدة كمثقف ومناضل ثورى ارتبطت حياته ونضاله السياسى بتاريخ مصر الحديث.

ولد عبد الله بن مصباح إبراهيم الشهير بالنديم سنة ١٨٤٣ فى بيئة فقيرة بحى العطارين بالاسكندرية لأب نجار يعمل فى صناعة المراكب ثم افتتح مخبزا، وشاهد بعينه ما تعانيه طبقته من الشقاء وعسر الحياة، ولم يعرف فى طفولته الدراسة المنظمة ،فقد أتم حفظ القرآن فى جامع إبراهيم باشا وهو فى الثامنة ،ولم يصبر على دراسة الفقه والأصول فى جامع إبراهيم باشا وهو فى الثامنة ،ولم يصبر على دراسة الفقه والأصول فى جامع الأنور بسبب جفاف المناهج وطريقة التدريس المتخلفة التى ترجع إلى العصور الوسطى ، والتى ترفضها روح الفنان والمشاعر الرقيقة

المتوثبة بين جوانحه فكان عصامياً فى تحصيل ثقافته وتثقيف نفسه بنفسه . وكانت الحياة ومخالطة الناس من جميع الفئات هى جامعاته التى تعلم فيها وتخرج منها . وقد قادته ميوله الأدبية منذ صغره إلى معالجة الشعر والزجل والتسكع فى الطرقات وراء الأدباتية ومطارحة الشعراء والزجالين فى المحافل والمقاهى الشعبية وسط الجماهير الغفيرة من عشاق الشعر والزجل ، وسرعان ما أدرك أن حياة اللهو والفراغ لا تطعم جائعا وأنه فى حاجة إلى عمل يقتات منه. وتعلم فن الإشارات البرقية ، وعمل بمكتب تلغراف بنها . ثم انتقل منه إلى العمل فى القصر العالى الخاص بوالدة الخديوى إسماعيل بالقاهرة وكان عندما يفرغ من العمل يختلف إلى المنتديات الأدبية والتعرف إلى الشعراء الكبار مثل الشاعر محمود سامى البارودى وإبراهيم اللقانى والشيخ أحمد وهبى ومحمود صفوت الساعاتى وغيرهم.

قهوة البوسطة

وعن طريق هذه المحافل الأدبية والتعرف إلى أوساط المثقفين عرف طريقه إلى مجلس جمال الدين الأفغانى ومحله المختار فى قهوة البوسطة- وكان مكانها تحت البواكى بجوار حديقة الأزبكية خلف جراج العتبة ، وقد تهدم هذا المبنى أخيرا لتوسيع ميدان العتبة -وهناك عديد من صفوة المثقفين الديمقراطيين المهمومين بقضايا الوطن مثل محمد عبده والأخوين عبد السلام وإبراهيم اللقانى وأديب اسحق وعلى مظهر وسليم النقاش ومعظمهم من أعضاء البعثات التعليمية التى سبق أن أرسلها محمد على إلى أوروبا يجمع بينهم كراهية الظلم والاستبداد والتخلف نتيجة حكم الخديوى إسماعيل والغزو الاستعمارى لبلادهم. كانوا يتحلقون مساء كل ليلة فى نصف دائرة حول ذلك الشيخ المعمم الثائر ، وخلف أقداح الشاى والقهوة ودخان النارجيلة كانت ترتفع الأصوات والمناقشات حول مبادئ الحرية والإخاء والمساواة التى أعلنتها الثورة الفرنسية وعن المفاهيم الديمقراطية التى جاء بها رائد التنوير رفاعة الطهطاوى من باريس فيضئ عقولهم وينير بصائرهم ويجدون عنده إجابات لتساؤلاتهم حول ضرورة وضع حد للتحكم المطلق وإقامة حكم الشورى والدستور ويحدد لهم أسباب البلاء الذى يقيد حركة بلادهم وهو الجهل والخوف ويقدم لهم الحل: «أنت أيها الفلاح إنك تشق الأرض بفأسك فلماذا لا تشق بهذه الفأس قلب ظالمك.. أنا لا أفهم معنى الفناء فى الله كما يقولون . إنما الفناء يكون فى خلق الله وتعليمهم أسباب سعادتهم».

ويعتبر لقاء النديم بالأفغانى علامة فاصلة

فى حياته وتعلق عقله بالافغانى ، فهو يخاطب الجانب الآخر فى شخصيته والأشياء الجادة الكامنة فى أعماقه ، ولمح فيه الأفغانى مخايل الذكاء ، والشجاعة والصدق والروح الثورية فقربه منه .لقد غيرت دروس الأفغانى كل مفاهيمه عن الحياة والناس وفتحت عينيه وجعلته يرى الأشياء برؤيا جديدة ترى المظالم والطغيان والاستبداد ويعرف أساليبه الحقيقية من حكم إسماعيل والاستغلال الاستعمارى.

وقد جعله عمله بالقصر العالى يطلع على حياة الترف والبذخ الخيالية التى يعيشها أصحاب القصر على حساب عرق وقوت الفلاحين الغلابة .وجاء اليوم الذى يتمرد فيه على العمل فى خدمة الأسياد ويختلف مع خليل أغا الحاكم بأمره فى القصر الذى أمر بضربه بالسياط وطرده من عمله بالقصر ، فعاد إلى حياة الفاقة والجوع غير نادم على انقطاع هذا الرزق . ومهما بلغ الحال فإنه كان يشعر بكرامته وإنسانيته واحترامه لنفسه.

هموم الوطن

بعد جولات عدة جاب خلالها الدلتا والصعيد وتعرف على حياة الفلاحين الفقراء وعرف أسباب ما هم فيه من بؤس وشقاء ، ولكنه عجز عن التكسب عن طريق الأدب والشعر فعاد إلى الاسكندرية . وكان قد أشرف على الخامسة والثلاثين .فإذا بالمدينة تغلى والناس يتحدثون عن أمور جادة ، كانوا يتحدثون عن تغلغل النفوذ الأنجليزى والفرنسى فى كل أرجاء البلاد .فقد أعلن الخديوى إسماعيل إفلاسه ورهنت المحاصيل الزراعية فى الأرض ، ورهنت مديريات مثل الشرقية والمنوفية والجيزة بكاملها ، واستولى أصحاب الديون الأجنبية على إيرادات السكك الحديدية والجمارك والضرائب والملاحات وأصبح الانجليز والفرنسيون يسيطرون على البلاد، وأصبح هناك وزيران إنجليزى للمالية وفرنسى للاشغال بحجة تنظيم الشئون الاقتصادية وتحصيل فوائد الديون ، وشغل الموظفون الأجانب الوظائف المهمة برواتبهم الكبيرة وأحيل ٢٥٠٠ من الضباط المصريين إلى الاستيداع وطرد مئات الموظفين المصريين لضغط المصروفات ورغم كل ذلك عجزت هذه الموارد عن سداد فوائد الديون.

كان هناك من يفكرون فى النهوض وعدم الاستسلام ومقاومة هذا البلاء .وانتشرت فى الاسكندرية الجمعيات السرية التى تناهض حكم إسماعيل والتدخل الأجنبى . وبهذا الفهم انضم النديم إلى جمعية «مصر الفتاة» السرية، وهى الجمعية التى أنشأها على الروبى وبعض زملائه من الضباط الوطنيين ، ثم انضم إليها بعد ذلك أحمد عرابى وعلى فهمى ، انضم النديم كذلك إلى أديب اسحق وسليم

النقاش فى تحرير جريدتى« مصر» و«التجارة» اللتين اسسها الأفغانى وحزبه الإصلاحى وكان يكتب فيهما باسم مستعار ،كما كان يكتب فيهما تلاميذه وأنصاره من المثقفين الديمقراطيين ،وتخلى النديم عن كتابة الشعر والزجل وتحول إلى الكتابة فى السياسة والاجتماع . وكانت مقالاته بمثابة دروس لتعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال والحياة الدستورية ، وكذلك اقتلاع الجهل والخوف الذى زرعه التخلف والإرهاب فى النفوس ، وقد تميز أسلوبه بالبساطة بعيداً عن التعقيد والسجع والمحسنات اللفظية ، وذلك لأول مرة فى تاريخ الكتابة الصحفية الأمر الذى كان محل اعجاب وارتياح جميع القراء : «لقد أصبح الاستبداد على أشده والظلم جاوز حده ، والقول بدا جنة والأفكار مضطربة وقد خرست الألسن وغلت الأيدى إلى الأعناق، واشتغل كل امرئ بنفسه» ثم عطل إسماعيل الجريدتين ،فاشترك مع أديب اسحق وسليم النقاش فى إخراج «المحروسة» و«العصر الجديد».

النهضة القومية

وأراد النديم أن يخرج من مصر الفتاة إلى العمل العلنى الجماهير فهو الذى يتفق وطبيعته الجماهيرية التى تكره السرية والعمل فى الخفاء ، وأنشأ «الجمعية الخيرية الإسلامية» -وهى غير الجمعية الحالية-وهى أول جمعية تهتم بفتح المدارس الحرة ، واختير النديم مديرا لأول مدرسة تقيمها الجمعية لتعليم أبناء الفقراء مجانا وبمصروفات قليلة للقادرين ، والمدرسة لا تتعصب لدين أو جنس أو هيئة دينية وتقبل أبناء المصريين جميعا وتعمل على نشر العلوم وتربية النشء فى وقت استحال معه إنشاء المدارس الحكومية بسبب أعباء الديون الخارجية . وقال عنها فى خطبته الأولى عند افتتاح المدرسة فى ١٨٧٩/٦/٢٢ :« إن المدرسة تعلم الأطفال الأخوة فى الوطن وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على الوطنية وحب الإنسانية ليتمكنوا إذا بلغوا مبلغ الرجال من أداء مقاصدهم بلا حياء ولا خجل لأن الأمة فى أشد الحاجة إلى ذلك بسبب ما قضى به ضغط الحكام السابقين على أذهانها من الجبن والخمول» .فكان أول خطيب فى تاريخ مصر يقف بين الحكام وينتقد الوضع السياسى فى البلاد وكانت الخطابة قاصرة على الشئون الدينية بالمساجد يوم الجمعه .وفى كل خطبة كان يدعو إلى توعية الجماهير بمجريات الأمور والأحداث السياسية ويعلمهم معنى الحرية والاستقلال والقومية ، وذلك فى وقت كتم فيه الاستبداد الأنفاس وأغلق الأفواه، وصادر الصحف التى تفضح أسرار التعاون بين السلطة والاستعمار وتنتقد

نظام الحكم وتهاجم دكتاتورية إسماعيل واستغلال الفلاحين وتفضح مؤامرات الاستعمار وسياسة الديون الخارجية ودور المرابين والسماسرة الأجانب فى استغلال الفلاحين ولم تكن الخطابة السياسية معروفة فى مصر حتى ذلك الوقت فأطلقوا عليه ألقاب «لسان الأمة» و«محامى الأمة» و«خطيب الثورة» ، و«خطيب الشرق» . وأصبح هناك عديد من الخطاب الذين برزوا فى هذا المجال مثل الشيخ محمد عبده وإبراهيم اللقانى وحسن الشمس وأحمد سمير وأديب اسحق وغيرهم الذين كان النديم يتولى تقديمهم فى المناسبات والمحافل والاجتماعات .وكان النديم يدرب تلاميذ المدرسة على مواقف الخطابة حتى برعوا فيها وبث فيهم روح الحماس والوطنية . فكان ذلك فتحا جديدا فى حركة النهضة القومية ، وكانت دعوة جديدة جريئة . وظل النديم يخطب ويجمع حوله الأنصار وكانت خطبه تنشرها الصحف كاملة فى صفحاتها الأولى .كما نحا النديم نحوا لنشر أفكاره السياسية والاجتماعية . إذ ألف مسرحيتين الأولى« الوطن وطالع التوفيق» والثانية« العرب» مثلها هو وتلاميذه ، وتندد أفكار المسرحيتين بالوطن الجريح وعدم اكتراث العامة بمصالح البلاد القومية ، وانصرافها إلى الملذات والترف وشرح فيهما أمراض الشعب وأساسها الفقر والجهل . ثم تطرق إلى كبار الموظفين ليؤنبهم حكاما ومديرين على استعباد الناس بلا جريرة واستغلال ضعف الجمهور وابتزاز أمواله ظلما وعدوانا أو عن طريق الرشوة حتى ذاع صيته واشتهر فى كل أنحاء البلاد .وعندما حققت الجمعية الخيرية الإسلامية نجاحها . دعا النديم فرق من مشاهير الأقباط إلى تكوين جمعية تسير على نهج الجمعية الإسلامية فى التعليم ولها نفس الغاية والأهداف ولتحقيق التعاون بين أبناء الطائفة فكانت «الجمعية الخيرية القبطية» .. غير أن نجاحه أثار عليه حقد بطانة الخديوى وخوفها من انتشار دعوته وكانت الجمعية قد دب فيها الفساد فأوعزوا إلى أعضاء الجمعية فقرروا فصله من إدارة المدرسة وعضوية الجمعية .وعلم بنواياهم فكان أسبق منهم إلى تقديم استقالته .وعاد ليكسب قوته من الكتابة للصحف يستحث العقول الخاملة والنفوس الخائرة على النهوض، وأصبح مشهورا ومعروفا للجميع بوطنيته وحماسه الشديد . ثم رأى أن يصدر جريدة تبث أفكاره فأنشأ جريدته الأولى وسماها« التنكيت والتبكيت» كان ظاهرها الهزل وباطنها الجد. وبها تبكيت ينادى بقبح الجهالة وذم الخرافات»، وصدر العدد الأول فى ٦ يونيه ١٨٨١.

خيانة الخديوى توفيق

إن مجئ توفيق وتخليه عن وعوده السابقة للحركة الوطنية من أجل تحقيق برامج الإصلاح السياسى والاجتماعى كان صدمة للوطنيين الذين وثقوا فيه وأيدوه . ثم تبين أنه كان يتقرب إليهم أملا فى الوصول إلى الحكم وكان أول إجراء قام به بعد اعتلاء العرش هو طرد جمال الدين الأفغانى زعيم حزب الاصلاح ونفيه خارج البلاد والانفراد بالحكم كما جاء بمصطفى رياض باشا رئيسا للوزراء ، بناء على طلب الانجليز ، وأعاد بذلك إلى الأذهان سيرة أبيه إسماعيل فى إشاعة القهر والاستبداد والبطش بالحركة الوطنية وتطبيق سياسة الحديد والنار .كما أدى إلى حدوث تحول فى موقف الحزب الوطنى وكبار الملاك والاقطاعيين مثل محمد ترينو باشا ومحمد سلطان باشا وغيرهما ، الذين أسفروا عن وجوهم وطبيعتهم الطبقية المعادية للشعب وخيانة الثورة والحركة الوطنية .. وكان النديم قد عارض فى انضمام محمد سلطان وغيره من قادة الحزب الوطنى إلى صفوف الوطنيين وجماهير الفلاحين بدافع من حسه الثورى وطبيعته الطبقية المعادية أصلا للرجعية والاقطاع ، فقد كان يعتبره تلميذ مدرسة الظلم والخيانة وتربية الخديوى إسماعيل ، وقد صح ما توقعه وتحققت مخاوفه من مواقف قادة الحزب الوطنى الذين رفضوا الاستمرار فى الثورة إلى أبعد من ذلك واختيارهم الوقوف إلى جانب الخديوى توفيق ،، بحيث لم يعد فى الساحة غير أعضاء الحزب العسكرى الذين كانوا أكثر تنظيما وانسجاما باعتبارهم ينتمون إلى طبقة الفلاحين الفقراء.

كانت رياح التغيير تهب فى جوف الحياة المصرية والعرابيون يطورون أنفسهم من المطالبة بطرد الشراكسة والاتراك وإبعادهم عن السيطرة على الجيش والحياة المدنية وإقرار الدستور والحياة النيابية إلى عزل الخديوى والتخلص من أسرة محمد على وإقامة جمهورية وحكم وطنى ديمقراطى. وكان النديم يتابع نذر الثورة وهى تتجمع فى الأفق ويمهد لها بالكتابة من جانبه حتى نضجت الحركة الثورية بقيادة الحزب العسكرى وأخذت الجماهير تتعرف على قائدها أحمد عرابى الذى لا هم له إلا انقاذ البلاد وانتشالها من وحدة الخراب الذى غرقت فيه . وأخذ الحزب العسكرى يبعث برسله إلى النديم لكسبه إلى جانبهم وشد أزرهم لما عرف عنه من الجرأة والحماسة وشهرته الواسعة وفصاحته فى الخطابة ومحبة الشعب له. ولم يتردد النديم فقد كان يتابع تطور نشاط أعضاء الحزب العسكرى وتبين صدق نواياهم وغاياتهم واتفاق أهدافه مع أهدافهم . وانضم إليهم ومعه جريدته «التنكيب والتبكيت» وانتقل معهم إلى القاهرة ، وطلب إليه عرابى تغيير اسم جريدته

إلى« الطائف» التي أصبحت لسان الحزب العسكري وتحولت إلى حملة شعواء ضد النظام وراحت تنتقد تصرفات الخديوي في جرأة بالغة وتطالب بتحقيق الإصلاح السياسي عن طريق الحكم النيابي،كما تتحدث عن شقاء وبؤس الفلاحين واستغلالهم في أعمال السخرة وتعرضهم للتعذيب ، وأصبحت لسان النواب ومطالبهم في تحقيق الحرية والاستقلال والتخلص من النفوذ الأجنبي حتى أثارت ضدها كبريات الصحف الانجليزية مثل« التيمس» و«الديلي نيوز» وسائر الصحف الاستعمارية وأصبح النديم كاتب الثورة وخطيبها ولم تلبث الطائف أن تعطلت لمدة شهر لعنف هجومها على النظام ووصف أحمد عرابي في كل أعدادها بأنه« حامي حمى الديار المصرية» وعندما تطورت الأحداث كانت الطائف تطبع داخل مقر قيادة الجيش المصري في معسكر «كنج عثمان» بكفر الدوار لتكون الجريدة وموادها بمنجاة من مقص رقيب مطبوعات الخديوي . ويذكر المؤرخ أحمد شفيق باشا في مذكراته السياسية :«وامتدت الحركة وإنضم إليها طائفة الكتاب القديرين والخطباء المؤثرين وفي مقدمتهم عبد الله النديم،فقد كان يستثير الشعور دون حيطة أو تبصر. وكان قلمه في جريدة الطائف ، ثم«لسان الأمة» شعلة من نار ويشن في خطبه حربا عوانا وانقلبت مصر مسرحا للخطباء في كل مجتمع وناد حتى في المساجد أو مجالس السمر أو الاحتفال بعرس ، فلم يوجد تجمع إلا اقتحمه الخطباء واعتلوا منصة المغنين بعد إقصائهم عنها».

في معترك النضال

وتطورت الأحداث سريعا فوقف عرابي في عابدين وقفته الخالدة في ١٨٨١ لحماية الديار المصرية وإجبار الخديوي على الخضوع لإرادة الشعب وتحديد مطالب الجيش بإقالة وزارة مصطفى رياض وإقرار الشورى بمجلس النواب . وكان النديم هو المدني الوحيد في الزحف العسكري على قصر عابدين وقد أسند إليه عرابي حماية مؤخرة ألوية الجيش .

وقد أشاد عرابي بدوره في مذكراته ومن أجل أن تكون حركة الجيش تعبيرا حقيقيا عن إرادة الشعب راح النديم يطوف بالمحافظات والمراكز والقرى في الدلتا والصعيد ويجلس على المصاطب وعلى الأرض ويصعد منابر المساجد ويخطب في كل مكان مثيرا ومهيجا ومحرضا الجماهير ويحدثهم عن حياة البذخ التي يعيش فيها الحكام على حساب كد وعرق الفلاحين الفقراء ويشرح للناس القضية ويتمنى أن يرى عرش الخديوي ينهار فوق رأسه ويجمع توقيعات الناس على عرائض تنيب عرابي في التوكيل عنهم والتحدث باسمهم يقول فيها «واعلموا يا معاشر الوطنيين بأن أولادكم في سلك الجهادية قد

اتكلوا على البارى وعزموا على منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقكم والمطلوب منكم هو التوقيع على هذه النشرة والمقصود بها أن أكون نائب عنكم فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد . (أحمد عرابى) وعاد النديم إلى القاهرة ومعه ما يزيد عن ١٦ ألف عريضة موقع عليها من الأعيان المصريين والعمد والمشايخ .ولم يعد دوره دور المثقف الديمقراطى القاصر على كتابة المقالات والخطابة .فقد تحول إلى مناضل ثورى صاحب قضية يعمل لتغيير الواقع انطلاقا من المفهوم الثورى وأن التغيير لن يتم لأمنيات الطيبة وأن الثورة لابد لها من أداة لتحقيق التغيير ، وأن التغيير انما تصنعه أيدى الثوار وإرادة الأحرار.

وكان موقف النديم قد أثار ضده حفيظة السلطة فصدر قرار من مجلس الوزراء بترحيله خارج القطر. فما كان من القائمقام على فهمى قائد حرس الخديوى ومن قادة الحزب العسكرى إلا أن أعلنوا أن النديم واحد من معشر العسكريين وأن لم يحمل السلاح، وإن أخذتموه من البلاد حافظنا عليه بالأرواح والأجناد» وأصبح كاتب الثورة ومسئول الدعاية والإعلام فى حزب الثورة والمتحدث باسم ثورة الجيش والحركة العرابية . وسافر النديم مع عرابى فى جولة القطار فى الوجه البحرى لكسب تأييد الجماهير للثورة .وكان النديم يخطب فى كل محطة للقطار بناء على طلب الجماهير وكانت مظاهرة شعبية عند سفرهما ودخولهما محطة القاهرة وقد تشابكت أيديهما.

الثورة .مستمرة

ودخلت الثورة مرحلة الصدام المباشر بين معسكر الوطنيين ومعسكر الخديوى وسائر القوى الرجعية والاستعمارية وكانت المؤامرات تحاك فى الظلام ، وقوى الثورة تطالب بخلع الخديوى والانجليز يساندونه فى مواجهة قوى الثورة .والاسطول الانجليزى يضرب الاسكندرية والقوات الانجليزية تزحف داخل المدينة وآلاف المواطنين يغادرون المدينة هربا من جحيم قنابل الاسطول والقوات المهاجمة .ولم يكن النديم يفارق عرابى ويواصل الخطابة ليل نهار منددا بالخديوى والاستعمار ويدعو المواطنين للتطوع للحرب وإمداد الجيش بالمؤن ، والقوات البريطانية المهاجمة تتراجع أمام الجيش المصرى فى كفر الدوار . وانتهى الأمر بخديعة التل الكبير بتدبير ديليسبس وحكومة فرنسا، وقوات عرابى تتراجع إلى القاهرة. ويستعرض المجلس العرفى العسكرى الموقف وعرابى يعترف بالهزيمة ويقرر التسليم وكتابة التماس يعترف فيه بالعصيان ويطلب العفو. وثار النديم داخل المجلس غاضبا ومستنكرا هذا الاجراء واعتبر هذا العمل اعترافاً بالخطأ وإدانة لقادة الثورة ومبادئ الثورة ، وقال موجها حديثه لعرابى : كيف تكون عاصيا وقد

قدت الأمة فى طلب الحرية ولم تكن وسيلتك فى ذلك إلا ما يقره القانون والشرف العسكرى .لقد احترمت القانون ولم تفكر فى نفسك بل فى مصر ومستقبلها .لقد عينتك الأمة قائدا لجيوشها لتدافع عنها ضد خطر المحتل الأجنبى فكيف تكون عاصيا؟» وأعلن النديم رفضه للتسليم وأصر على سحب الالتماس بل تسليمه . ولكنه لم يلحق به للأسف . ودخل الخديوى يوم ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ فى موكب حاشد تحيط به حاشية الخيانة فى حماية جيوش الامبراطورية الاستعمارية البريطانية لحراسته وتأمين عرشه . وألقى القبض على جميع زعماء الثورة والحركة الوطنية وبلغ عدد المقبوض عليهم ٣٠ ألفا من المصريين ما عدا النديم وحده الذى عجز الإنجليز عن القبض عليه .فقد اختفى كفص ملح وذاب وسط الجماهير العريضة التى ينتمى إليها . وراجت حول اختفائه الحكايات والأساطير . ورصدت الحكومة وسلطات الاحتلال مكافأة ألف جنيه ذهبا لمن يرشد عنه أو يدلى بمعلومات للقبض عليه وتتوعد من يتستر عليه أو يساعد فى إخفائه بالاعدام. وظل النديم تسعة أعوام مختفيا عن الأنظار .كان ينتقل من بيت لبيت ومن مكان لآخر ويجد الحماية من الشعب الذى كان يقدم له القوت والزاد ويوفر له الحماية حتى أرشد عنه أحد الجواسيس طمعا فى المكافأة . ولكن بعد أن انتهى وقت الاعلان عنها ولم يحصل على شئ.وتشاء الأقدار أن يكون وكيل النيابة الذى يحقق معه فى طنطا هو قاسم بك أمين محرر المرأة، الذى هيأ له وسائل الراحة وسعى لدى أصدقائه عند الخديوى الذى وافق على نفيه إلى يافا بفلسطين .حتى تولى عباس حلمى الحكم بعد وفاة والده توفيق الذى سمح له بالعودة .فعاد ليستأنف الجهاد من جديد .فأنشأ مجلة«الأستاذ» مجلة أدبية علمية ليواصل عن طريقها دعوة المصريين للجهاد والثورة ضد الاحتلال. وذلك فى الوقت الذى استسلم فيه معظم قادة الثورة واعترافهم بالاحتلال، واختلافهم وتبادل الاتهامات وإلقاء التهم على بعضهم البعض ، ويدعو فيها لمناصرة الحركة الوطنية وإيقاظ الشعور الوطنى وعدم الاعتراف بالهزيمة ومناهضة الاحتلال .حتى ضجت منه سلطات الاحتلال .فأغلقوا مجلته بناء على طلب اللورد كرومر ممثل الاحتلال ونفيه مرة أخرى إلى يافا واشترطوا عليه ألا يكتب كلمة واحدة ضد الاحتلال ولا يتدخل فى شئون مصر.

بعيدا عن الوطن

وفى يافا لم يطق النديم الصمت وأخذ يندد بالحكم العثمانى المطلق وينتقد السلطان .وقد عارض سلطان تركيا عبد الحميد فى وجوده بيافا خشية تأليب وإثارة الشعب ضد الحكم العثمانى فأمر بإبعاده ورفضت السلطات المصرية نزوله بالاسكندرية .وحوصر الرجل بنارين : الاحتلال البريطانى فى مصر والاستبداد المطلق فى الآستانة .واختار الرجل أن يهادن السلطان على السكوت عن الاحتلال لبلاده . وسعى الغازى أحمد مختار باشا لدى السلطان لقبوله كلاجئ سياسى من الاحرار وعلى عهدته ، الذى وافق على قبوله فى

الآستانة ليكون تحت بصره ورقابته وفى الآستانة التقى باستاذه جمال الدين الأفغانى الذى رحب به. رجلان وفكر واحد يشتركان فى عدائهما للظلم والاستبداد والاستعمار وكان قد تعب من الترحال والمطاردة فى كل مكان ، واشتد عليه داء الصدر وفاضت روحه ودفن فى مقبرة مجهولة بالآستانة بعيدا عن الوطن الذى دافع عنه . ويذكر صديقه أحمد سمير فى سلافة النديم : « وقف جمال الدين الأفغانى أمام قبره وقد احتبست الكلمات فى فمه من شدة الجزع: ما رأيت مثل النديم طول حياتى فى توقد الذهن وصفاء القريحة ، وشدة العارضية، ووضوح الدليل، ووضع الألفاظ وضعا محكما بإزاء معانيها إن خطب أو كتب». ■



عن احتضار الدولة الوطنية

■ د. شريف حتاته

أغلب البلاد الصناعية الرأسمالية تكونت " هويتها الوطنية " قبل أن تتبلور فيها سلطة الدولة القومية . بمعنى آخر تكونت الأمة بعناصرها الرئيسية التى هى ثقافة مشتركة ، وطبقة متوسطة نضج تكوينها إلى حد كبير ، وسوق وطنى موحد مما سمح بإقامة الدولة الحديثة.

أما فى آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية فكان الحال مختلفاً . ففيما يتعلق بالدول " شبه القومية " ، وأيا كانت الاختلافات الثقافية والتاريخية القائمة بينها ، سار التطور الذى شهدته فى عكس الاتجاه . انبثقت السلطة السياسية فيها قبل أن يكتمل تكوين الأمة ، وقبل أن تتبلور " هويتها " الثقافية القومية وقبل أن تنضج الطبقة المتوسطة أو تقوم سوق وطنية موحدة . ترتب على ذلك ، رغم اختلاف درجة التطور التى وصلت إليه كل منها أن النخب السياسية ، وبيروقراطية الدولة ، والقوات المسلحة المسيطرة عليها مازالت تسعى إلى استكمال " المشروع القومى " ، أى تحقيق دولة حققت التنمية بالفعل شأنها شأن البلاد الصناعية المتقدمة . ومازالت هذه النخب السياسية ، والأجهزة البيروقراطية ، أو القوات المسلحة ترفع شعارات تعتمد على أسطورة " التنمية " و" اللحاق بعجلة التقدم " ، أو التكنولوجية ، أو غيرها كوسيلة لتغذية أحلامها وأحلام شعوبها ، حتى تتمكن من البقاء ، ومن ضمان الاستقرار ، والاستمرار لحكمها.

طوال القرن العشرين حاولت النخب

المسيطرة على مصائر البلاد النامية ، التى تعاونت أغلبها مع الاستعمار القديم ثم الجديد ، حاولت تكرار ماحدث فى الدول الحديثة الأوروبية أو فى أمريكا ،. كما حاولت بعضها تطبيق النموذج السوفيتى بشكل أو بآخر ، أو الاستفادة من بعض جوانبه لكن انتهت هذه المحاولات بالفشل . لقد حالت الإمبريالية دون أن يتحقق لها النجاح . مع ذلك لم تتخل هذه النخب عن مطاردة وهم " التنمية" والإصرار على السير وراءه ، سواء اتخذ هذا الوهم شكل التعاون مع الاستعمار القديم والخضوع له أو محاولة الإفلات منه جزئياً عن طريق تدخل الدولة وتكوين قطاع عام ، وتقليد بعض جوانب الثورة " الاشتراكية " أو السير فى ركاب الرأسمالية النيولبرالية والاستعمار الجديد . أثناء هذه التجارب المختلفة فرضت هذه النخب المتعاونة مع الاستعمار القديم أو الجديد ، وفى أحيان قليلة المناوئة له ، تضحيات ضخمة على شعوبها دون أن يتم التخلص من الفقر ، أو إقامة قطاع مدنى تحكمه نظم ديمقراطية ، وقوانين متطورة . ذلك أنه سواء فى ظل الاستعمار القديم ، أو فى ظل الاستعمار الجديد ، والاقتصاد المعولم ظلت كل هذه الطرق مسدودة.

صلات منعدمة

من بين الخصائص الهامة والمميزة لهذه الدول " شبه القومية " فى آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، والمنطقة العربية تلك الصلات التى تكاد تكون منعدمة بين عالم الاقتصاد والقانون الرسمى وبين المحيط البشرى الضخم الذى يضم الجماهير شبه المتحضرة فى المجتمع . فهذه الكتلة الضخمة من السكان تنظم نفسها بوسائلها الخاصة متجاهلة الإجراءات القانونية وشكلياتها ، وتقيم لنفسها اقتصاداً شبه منفصل لايظهر فى الحسابات الوطنية للدولة رغم أنها تغرق أجهزة الحكم بمطالبها واحتياجاتها ، وتنظيماتها التلقائية الخارجة عن تحكم الدولة . أنها كتلة سكانية مكونة الى درجة كبيرة من العاطلين ، ونصف العاطلين تعيش خارج نطاق الاقتصاد القومى ، والمجتمع الاستهلاكى المعولم . جذورها لم تنفصل عن الريف إلا حديثا . لم تخضع لعملية التحضر إلا جزئياً، وليس لها إدراك حقيقى لمعنى الانتماء إلى الأمة . يحاول الذين ينتمون إليها التعبير عن هويتهم عن طريق الارتباطات العرقية ، أو الإقليمية ، أو التمسك بأساطير الأسلاف أو بالتفسير الدينى السحرى لظواهر حياتها ، أو بالاتجاه إلى الأيديولوجيات المتطرفة. فى بعض الأحيان تشكل هذه الجماهير ثقافات رافضة الحداثة ، والتحديث كما هو الحال مع الاتجاهات الدينية الأصولية أو الحركات

اليسارية المتطرفة التى تميل إلى " العنف الثورى "، أو غيرها من الحركات التى أخذت تنبثق فى البلاد التى لم تتشكل فيها أمة متناسقة تكون بمثابة القاعدة التى تستند إليها الدولة.

منذ نشوء الدولة الحديثة كانت توجد أمم قوية وأخرى ضعيفة وكانت توجد دائماً أمم كبيرة ، وأمم صغيرة . مع ذلك خلال القرن التاسع عشر استطاعت الأمم الصغيرة مثل الدنمارك، أو السويد ، أو سويسرا أن تحقق النمو ، والتقدم ، نتيجة توفر ظروف ملائمة . لكن خلال القرن العشرين ظلت الدول التى سيمناها " شبه " قومية أو وطنية تعانى من التخلف فى نموها ولم تنجح فى تحقيق تقدم ذا وزن فى مجال " التنمية " رغم مرور السنين ورغم بعض التغيرات التى طرأت عليها.

إن أسطورة إلغاء أو حتى تقليل الهوة التى تفصل بين هذه الدول وبين الدول الرأسمالية المتقدمة تحول إلى كارثة مروعة خلال العقود الثلاث الماضية . فقد تكون فى العالم نوع من " الابارثيد" الاقتصادى والاجتماعى العالمى . فهناك شبه جزيرة مكونة من عدد قليل من الدول القومية الغنية ، محاطة بأغلبية البلاد التى تضم سكان مايقرب من مائة وثلاثين دولة" شبه ومية " يعانى الناس فيها من الفقر المدقع . هذه الدول تنوء بحمل الانفجار السكانى ، وبوجود أغلبية تعيش فى قطاع اقتصادى غير رسمى ، الحياة فيه صعبة ، ومضطربة والشباب لايجد منفذا للحياة سوى فى الهجرة إلى الخارج.

فى الأوضاع الحالية تعجز هذه الدول " شبه القومية" عن إقامة دولة وطنية حديثة . ليس لديها سوق اقتصادى وطنى يمكن أن يساعد على نمو الإنتاج وازدهاره لأن أغلب سكانها يعيشون قرب خط الفقر أو تحته . ولاتتحكم أجهزة الدولة فيها على جزء كبير من النشاط الاقتصادى بسبب اتساع القطاع غير الرسمى . أما القطاع الرسمى فانه يخضع لسيطرة صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . حتى الحياة السياسية تسايرها القوى الدولية الخارجية بحكم هيمنتها الاقتصادية وقواتها العسكرية وقدرتها على التدخل المستمر فى شئونها الداخلية.

وفى العصر الحالى لم تتوقف الشركات المتعددة الجنسية عن اختراق السيادة الوطنية لهذه الدول وحصارها من كل الجوانب . اليوم أغلب السلع والخدمات ، والصفقات المالية ، ووسائل الترفيه والنشر تنتجها هذه الشركات . فى مرحلة تحول فيها العالم إلى عالم معولم ونتيجة نشاط هذه المؤسسات ذات القدرات الجبارة فقدت الدول قدرتها على التحكم السيادى فى القرارات الاقتصادية ،

والسياسية ، والثقافية ، وتنخر العولمة فى بقايا الرأسمال الوطنى الذى يشكل أهم الأسس فى قيام وبقاء الدولة الوطنية الحديثة.

إن الطابع المعولم للاقتصاد الذى يسمح بأن تتخذ القرارات السيادية بعيدا عن الأرض الوطنية التى تطبق فيها القرارات . وأن تحدد نسب الفائدة والعجز المالى ، وقيمة العملة ، وسعر المواد الأولية ، وحجم البطالة ، وأن يتقرر إعادة تسكين صناعات بأكملها عن طريق نقلها من مكان إلى مكان ، أو من قطر إلى قطر كادت الأنشطة السيادية الاستراتيجية أن تزول عن الوجود . أخذتها على عاتقها شركات مقراتها فى الخارج بل فى بلاد ظلت تعتبر منذ زمن طويل بلاد الخصوم.

الدولة والسيطرة

من أكثر العوامل المضعفة للسيادة الوطنية هى تلك المرتبطة بعولمة العمليات المالية . فقد أدت إلى أن تفقد الدولة سيطرتها على عملتها الوطنية ، وعلى سياساتها المالية . النظام المالى الدولى أصبح صالة ضخمة للمقامرة . ففى كل يوم تتم مضاربات بملايين الدولارات فى العملة الأجنبية المملوكة للدول الخمس الأكثر ثراءاً فى العالم. التغير فى قيمة إحدى العملات بالنسبة لعملة أخرى يمكن أن تترتب عليه آلاف التفليسات ، أو رواج فجائى تنتج عنه مكاسب باهظة لبعض الأطراف ، أو تضخم فى التكاليف ، أو بطالة واسعة النطاق ، أو تشجيع للاستيراد . وجميع هذه المقامرات أو المضاربات تتم إلكترونياً بسرعة الضوء بواسطة السماسرة الدوليين فى " نيويورك" ، أو " لندن " ، أو " طوكيو " أو " فرانكفورت" ، أو " باريس " ، أو " سنغافورة " ، أو " هونج كونج".

ارتبطت عملية العبور فوق الأوطان ، وعولمة الاقتصاد بثورة علمية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل ترتب عليها خلق إمكانيات تكاد لاتصدق لتحقيق الرفاهية للناس ، لكنها فى الوقت نفسه سببت مشاكل وصعوبات هائلة ليس زقلها ماسببتها للدول " شبه القومية " . فالإنتاج الصناعى الآن يتضاءل فيه الاحتياج إلى المواد الخام ، وإلى الطاقة بالنسبة إلى كل وحدة من الإنتاج وذلك نتيجة اختراع البدائل ، والمواد المصنوعة بدلاً من الطبيعية ، واستخدام الإدارة المبرمجة بواسطة الكومبيوترات . زصبحت الشركات المتعددة الأوطان أو الجنسيات قادرة على أن تنتج فى معاملها تلك المنتجات الزراعية التى تعتمد عليها البلاد " المتخلفة " فى التصدير منذ سنين . وأن تخلق مواداً صناعية تحل محل معادن مثل النحاس ، أو الصلب ، أو الحديد ، ومع تقدم هذه الاتجاهات التكنولوجية الحديثة سيفقد الاقتصاد الخاص بالدول المتخلفة قدرته على

الحياة إلى درجة تحال فيها إلى وضع المنتجة للسلع التي أصبحت عتيقة، غير صالحة للمنافسة في سوق الشراء.

التنافس بين الشركات العابرة للأوطان يرغمها على إدخال التحكم الآلي والإدارة الكومبيوترية في أساليب الإنتاج. هكذا تتسبب في قدر من البطالة يفوق عدد الوظائف التي تستوعبها مشاريعها الجديدة. بينما ينضم إلى سوق العمل ٤٧ مليون شخص على نطاق العالم ومايقرب من نصف مليون شخص في مصر سنوياً. وإزاء الانفجار السكاني الخطير من المتوقع أن يصل أعداد العاملين في البلاد المتخلفة إلى أرقام مهولة يصعب تقديرها.

إن الهشاشة التي تعاني منها الدولة الوطنية في بلاد الجنوب هي نتيجة سنين السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي فرضها عليها الاستعمار، مما أخر نموها وحال دون أن تتوفر الأسس التي تقوم عليها الأمة، أي إلى القاعدة التي تستند إليها الدولة الوطنية المستقلة. كما أصبحت سيادتها تخترق باستمرار في هذا العصر. وذلك بواسطة الشركات العابرة للأوطان والمنظمات الدولية التي تقوم بتنظيم وتقنين الاقتصاد العالمي لصالحها. وهذا يؤدي إلى أن أهم القرارات الخاصة بالأوضاع المالية والاقتصادية في هذه البلاد لاتخضع للدولة الوطنية بل تتخذ بعيداً عنها وعن مصالحها في الوقت نفسه تتزايد الظروف غير المواتية لأحداث تنمية اقتصادية حقيقية في هذه البلاد نتيجة التقدم التكنولوجي الذي تحقق في ظل العولمة الرأسمالية، والذي مكن الشركات العابرة للأوطان، والاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة من اخضاعها لعملية تهميش متفاقمة وإبقائها في أوضاع تزداد تخلفاً، وتوسيع الهوة بينها وبين البلاد الصناعية المتقدمة.

بالإضافة إلى كل ذلك هناك عمليات أخرى تفت في عضد الدولة الوطنية. فالشركات العابرة للأوطان استفادت من عمليات التخصيص لكي تقوم بتسيير اقتصاديات الدولة " شبه القومية " عن طريق الاستثمار المباشر في بعض المشروعات وسيطرة وكلائها على الشركات الخاصة، وعن طريق القروض، وسياسات " التكييف الهيكلي" التي شرع لها البنك الدولي للتعمير والإنشاء بهدف ضمان خدمة الديون وتسديد أقساطها.

إقامة المدن الحرة

في السابق كانت محاولات " التنمية " تتم عن طريق الدولة الوطنية وتعتمد على القرارات التي تتخذها حتى إن كان الكثير منها مفروضاً عليها من القوى الأجنبية. لكن في

هذه المرحلة يوجد تطور آخر وخطير يسلب الدولة الوطنية ماتبقى لها من سيطرة على الاقتصاد . هذا التطور هو نشوء ماتسمى " بالمدن الحرة " . وهناك ظاهرة جديدة تقترن بهذا التطور هى عملية بلقنة أو تفتيت قومى أو حتى " قبلى" فى بعض الأحيان داخل الدول الوطنية المتقدمة والدول شبه الوطنية على حد السواء. فى الدول الغنية يتزايد اصرار عدد من التجمعات الإثنية أو الاقليمية على التمتع بنوع من الاستقلال الذاتى فى إدارة شئونها الاقتصادية والسياسية . مثال ذلك مايحدث مع سكان اسكتلندا ، وكتالونيا ، والباسك ، والوالون ، والالزاس ، وبافاريا ، وكويبيك ، وكاليفورنيا ، الذين يسعون وراء هذا الاستقلال حتى يتمكنوا من الحاق اقتصادهم بالاقتصاد المعولم مباشرة.

كذلك يؤدى قصور الدول الوطنية فى إدارة شئون شعوبها نتيجة خضوعها لمتطلبات الشركات العابرة للأوطان ، الى تشجيع الحركات الانفصالية فى عشرات المدن مثل ليون ، وميلان ، وستوتجارت ، وبرشلونة ، وأنتويرب ، وروتردام التى أخذت تتحرر من قيود العاصمة ، والقرارات المركزية . كذلك توجد مناطق اقتصادية مكونة من عدة مدن تنتمي إلى أكثر من بلد تكتلت لتقييم مراكز اقتصادية نشطة تباشر نوعا من الاستقلال الذاتى . مثال ذلك مثلث ليبج . وماستريخت ، وأخن الذى يتخطى حدود بلجيكا وهولندا ، وألمانيا . كذلك الحال بالنسبة الى عصبة مدن البلطيق.

هذه الظواهر توحى بأن " الدولة المدنية " التى قامت فى عهد النهضة يمكن أن تعود من جديد بصورة أخرى . ومن الممكن أن تنتشر هذه الظاهرة على نطاق العالم خلال القرن الواحد والعشرين حيث سيصل السكان فى عديد من المدن إلى مابين عشرة وعشرين مليونا .

فى الصين توجد سلسلة من المناطق الاقتصادية الذاتية على الساحل ارتباطها بالاقتصاد العابر للقارات أقوى من علاقاتها بالعاصمة " بيجينج " وهى فى الوقت نفسه تكاد تكون مفصولة عن أقاليم الصين الشاسعة التى مازالت تعانى من الفقر الشديد.

أما فى مصر فقد نشأت أخيراً منطقة اقتصادية خاصة صدر لها تشريع بقرار جمهورى يجعلها خاضعة لإدارة ذاتية تتمتع بسلطات واسعة فى تسيير شئونها ، ولا تخضع للقوانين الاقتصادية السارية فى البلاد . هذه المنطقة هى ميناء " العين السخنة " ويتحكم فيها إلى درجة كبيرة عدد من أغنياء مصر وكلاء الشركات الأمريكية العابرة للقارات ، وعلى رأسها الملياردير أحمد عز .

وقيل أن هناك منطقة أخرى خاصة يعد لها في " شرق التفريغة".

فالشركات العابرة للأوطان ليست في حاجة الى مناطق شاسعة في الكرة الأرضية يقطنها الفقراء . إنها في حاجة فقط إلا قطاعات السكان التي تتمتع بقدر من الرفاهية تجعلها سوقاً لمنتجاتها . مناطق فيها قوى عاملة فنية أو مدربة لاسيما إذا كانت أجورها منخفضة نسبياً ، ولاتشملها ضمانات اجتماعية أو تشريعات عمالية تحد من قدرة الشركات على استغلالها . مناطق خضعت لعمليات التحديث أو فيها ثروات أو مواد أو حاصلات يحتاج إليها الاقتصاد الدولي الحديث . أما ماتبقى من بشر فالعولمة ستخضعها لمزيد من التهميش.

التطور التكنولوجي الحديث يسمح للشركات العابرة للأوطان بالتعامل مع أبعد المدن والمناطق ، وإخضاعها لإدارتها وتسيير اقتصادها بمرونة شديدة . كما أن هذه البلقنة ، وهذا التفتيت يجعل السيطرة عليها من الناحية السياسية أكثر سهولة. مما يفسر تلك الظاهرة التي تبدو متناقضة وهو من ناحية مركزة وتمركز المال ، والقوى الاقتصادية في زيد قليلة ، وإلى حد لم يسبق له مثيل وعمليج تفتيت الشعوب ، والدول الوطنية أو " شبه الوطنية" واستشراء المنازعات العرقية والدينية والجنسية في " الشمال"، وعلى الأخص في " الجنوب ".

تحولت الدول " الوطنية " وشبه " الوطنية " عموما إلى دول تشجع الاتثمار العابر للأوطان على أنه السبيل إلى تحقيق " التنمية " وهو وهم حل محل الأوهام السابقة على زعم إنه لايوجد خيار آخر أمامها . منذ سنة ١٩٨٠ قاموا جميعا بتغيير سياستهم الاقتصادية في اتجاه " التحرير " والتخصيص ، وإلغاء القوانين ، والقواعد التي تقف حجر عثرة في سبيل هذا " التحرير " المزعوم لأنه لصالح أقلية ضئيلة دون الأغلبية الساحقة من الجماهير . هكذا خلقوا الظروف التي تسمح للشركات العابرة للأوطان بالدخول إلى أسواقها والسيطرة عليها ، وضمها إلى السوق العالمي ، أي ترك الرأسمالية الوطنية لتحتضر في مواجهة المنافسة الدولية بعد أن يختفي سوقها . الدولة الوطنية ، وعلى الأخص الدول شبه الوطنية التي كانت خاضعة للاستعمار القديم ، والتي خضعت الآن لاستعمار جديد ، تحولت إلى جهاز رداري ، أو وكيل يقوم بتسيير مصالح وتلبية احتياجات رأس المال العابر للقارات . غدا دورها الأساسي هو دور المدير الكفء الذي يقوم بمهمة إقرار السياسات وسن القوانين التي تخدم مصالح هذه الشركات وتسهل استغلالها المواد

الاقتصادية والبشرية الموجودة في البلاد . من هنا مايحدث في مصر منذ سنوات في مجال رصدار التشريعات ، وإلغاء الضمانات الاجتماعية ، والقوانين التي كانت تصون بعض الحقوق العمالية. من هنا عمليات الخصخصة ، والتكييف الهيكلي وغيرهما من الإجراءات . من هنا البطالة المتفاقمة والحديث عن أهمية تطوير التعليم ، والتدريب ، وتكوين قوى عاملة فنية مؤهلة للعمل في الخدمات والمنشئات التي تحتاج اليها الشركات العابرة للأوطان . ومن هنا الاهتمام بالأمن الداخلي والوسائل القمعية، وقوات البوليس ، ووسائل التجسس الحديثة ، وقانون الطوارئ وغيره من القوانين المقيدة للحريات لمواجهة السخط الشعبي المتزايد ، والتطرف الديني والسياسي الذي ينتج بشكل أساسي عن تزايد الفقر ، وعدم الاستقرار ، والخوف من احتمالات المستقبل ، وانحلال النسيج الاجتماعي والقيمي للمجتمع دون أن تحل محله قيم ونظم قادرة على مسايرة العصر الحديث . من هنا ملايين المهمشين وانتشار الجريمة ، ووسائل التكسب الفاسدة والطفيلية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي.

أفاق جديدة :

لم يعد من الممكن انكار الحقيقة التي تقول إن طريقة الرأسمالية النيوليبرالية مسدود بالنسبة إلى مصر ، شأنها شأن أغلبية بلاد الجنوب . هذا ماعدا قلة ضئيلة من الجزر التي استطاعت أن تحقق قدراً من التنمية لظروف خاصة مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وإلى درجة أقل ماليزيا . عندما نؤكد ذلك ينبري لنا أنصار الرزسمالية النيوليبرالية أو المستسلمون لقضائها قائلين " وماهو البديل ؟ إنكم عاجزون عن تقديم طريق آخر مفتوح أمام بلادنا تستطيع السير فيه لتحقق مزيدا من الرفاهية ، والتقدم . أنتم لاترون إلا الفشل والغيوم السود تمتد أمامنا".

لاشك أن التغييرات السريعة والعميقة في العالم ، أطاحت بكثير من الظروف والأوضاع التي تعودنا على التعامل معها إلى حد ما. فازاء التغييرات العالمية الشاملة أصبحنا في حاجة إلى فكر جديد ، حتى يمكننا التصدي للمشاكل والصعوبات المعقدة التي أحاطت بحياتنا ومواجهة القوى العالمية العاتية التي تملك المال والسلاح ، ووسائل الاعلام والمعرفة.

هناك أفكار ، واجتهادات لايكف الرجال والنساء الراغبون في تغيير أوضاعنا عن تقديمها لكنها بقيت محصورة في حيز ضيق ، لأن وسائل النشر والإعلام تظل حكراً على القلة التي تملك كل شئ . هذه الاجتهادات قد لاتخرج في بعض الأحيان عن خطوط عامة يمكننا طرحها لكنها جديرة بالمناقشة بغية

السعي لتطويرها . فهكذا يبدأ كل فكر جديد.

منذ المظاهرات التى حاصرت اجتماع البنك الدولى فى " سياتل" سنة ١٩٩٩ ، أو حتى قبلها أخذت تتشكل حركة دولية شعبية مناهضة للعولمة وللطريق الذى تسير فيها الرأسمالية النيوليبرالية فى تسيير العالم الاقتصادية والسياسية والثقافية . هذه الحركة مازالت تنشط وتتطور رغم الضربة التى وجهت إليها فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتى فتحت لأكثر الأجنحة النيوليبرالية رجعية وشراسة فرصة الهجوم الواسع عليها ، وعلى كل مظاهر النضال الشعبى فى أنحاء العالم بحجة " الحرب على الإرهاب"

إن ولادة هذه الحركة المناهضة للعولمة وتطورها يرتبطان أساساً بالقطاع المدنى ، وبالمنظمات التى تعمل فى إطارها . إنها المقابل فى المجال السياسى لخصخصة الاقتصاد والتعبير عن اتجاه الناس إلى المبادرات الجماعية الخاصة لمواجهة مشاكلهم والبحث عن حلول لها . إنها تعمل خارج نطاق المنظمات التى تشكل جزءاً لايتجزأ من النظام العالمى والمحلى القائم أى خارج الأحزاب والكثير من الهيئات التى لجأت طبقات المجتمع وفئاته المختلفة إلى تكوينها دفاعاً عن مصالحها . فقد فشلت هذه الهيئات والأحزاب وعلى الأخص الأحزاب اليسارية المعارضة فى الذود عن مصالح الجماهير ، وشحذ قدراتها لإجراء التغييرات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التى سعت إليها لسنين طويلة.

هذه الحركة المدنية الواسعة المناهضة للعولمة تتميز ببعض الاتجاهات العامة التى يجب أن نهتم بها فى أى مشروع بديل للمستقبل . فهى تشير أولاً إلى أن البعد الشعبى الدولى فى مشاريع المستقبل قد أصبح فى غاية الأهمية . فالقوة التى تواجهها الشعوب قوة دولية ربما توجد فى صفوفها بعض التناقضات لكى تظل المصالح المشتركة التى تربط بينها هى الأساس . وذلك بعد أن تحول رأس المال إلى عابر للأوطان وانتظمت صفوفه فى الشركات المتعددة الجنسية.

فى هذا العصر أصبح من المستحيل على أى شعب أن يحقق أهدافه فى التنمية ، وفى الحرية والتقدم بعيداً عن نال الشعوب الأخرى. إن النضال المحلى فى الوطن الواحد ، لابد أن يرتبط بالإطار الاقليمى والدولى ، وأن تقوم أشكال للتنسيق والتنظيم ، وتبادل الفكر والخبرة مناسبة لعولة النضال فى مواجهة عولة رأس المال.

هذا الأمر ليس جديداً . فقد تمكنت بعض بلاد الجنوب ومنها مصر أن تستفيد من وجود حركات شعبية واسعة مناهضة للاستعمار القديم ، والجديد فى تحقيق قدر من الاستقلال

السياسى والاقتصادى ، وأن تسرع فى طريق التنمية المستقلة أثناء وجود الاتحاد السوفيتى والدول التى كانت تشكل ماسمى " بالمعسكر الاشتراكى" . لكن منذ ذلك الوقت حدثت التحولات المرتبطة بنشوء الشركات العابرة للأوطان التى جعلت الحاجة إلى تطوير التنسيق والتضامن بين شعوب العالم وانتظامها فى تحالف عالمى فعال مسألة ملحة للغاية . لقد أصبح تطوير الحركة الشعبية الدولية لكى تصبح أكثر شمولاً وأكثر قوة شرطاً لاغنى عنه لكى تحقق الحركات المحلية فى كل بلد من بلاد الجنوب على حدة قدراً من النجاح فى مقاومتها لسيطرة الرأسمالية النيوليبرالية ذات الاتجاهات العدوانية والاستغلالية الشرسة ، ولكى تنتزع لنفسها شروطاً أفضل ولو قليلاً من سوق التجارة العالمية الحرة ، والمنظمات التى تقنن له وتحدد إجراءاته . وذلك إلى أن تتضح معالم نظام عالمى جديد تستطيع أن تحقق فيه شعوب الجنوب جميعاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ظلت تسعى إليها . وذلك بفضل تشافر الشعوب جميعاً ، فى الشمال والجنوب ، وبفضل وجود نظام دولى يتسم بقدر أكبر من المساواة يسعى إلى تعميقه . هذا إلى أن يأتى اليوم الذى يتحقق فيه إلغاء الاستغلال الأبوى والطبقى الذى ربض بثقله على الإنسانية منذ نشأة النظام العبودى.

إن النضال المحلى والقومى فى مصر لازال يلعب دوراً مهماً . إنه فيلق فى الحركة الأوسع لنضال الشعوب . يستمد منها الإلهام والفكر والقوة والثقة فى المستقبل. وفى الوقت نفسه يغذيها بتجاربه ، ومساهماته الفكرية ، والنضالية وبالتضامن فى المعارك المشتركة . لكنه بدون هذه الحركة العالمية سيصبح لاشئ وتضيع كل المحاولات لإخراج الجماهير الشعبية من براثن الفقر والبطالة والتهميش . أما الحكام فقد وضعوا أنفسهم فى خدمة الشركات العابرة للأوطان ، فى خدمة العولمة الرأسمالية ، والاستعمار الأمريكى الجديد.

الدفاع عن العمال

لكن القطاع المدنى فى مصر مازال حديث التكوين . ارتباطاته بالجماهير ضعيفة ، ومنظماته قليلة الفعالية . الأغلبية الساحقة منها واقعة تحت سيطرة التيارات الإسلامية السلفية ، والأقلية الضئيلة المتبقية تعتمد على التمويل الأجنبى مما يحصر نشاطها فى المجالات التى ترضى عنها الهيئات الممولة ، أو يجعلها قليلة الفعالية . وأغلب هذه المنظمات يقتصر نشاطها على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان ، أو على بعض المجالات الخاصة بالمرأة ، أو الثقافة ، أو البيئة أو بجانب من جوانب الحياة الاجتماعية أى على قضايا

جزئية وتفصيلية ، لارابط بينها ولا أي نوع من التنسيق يدعم مجهوداتها ، ويعطيها طابعا شاملا له تأثير فى مسار المجتمع ، فالقطاع المدنى يعانى من التشتت الفكرى والتشرذم التنظيمى . النقابات المهنية خاضعة للدولة ، وفى بعض الأحيان تستولى عليها تيارات ومنظمات الإسلام السياسى . الاتحاد العام للعمال والنقابات العامة قيادتها خاضعة للدولة ولم يعد لها أية فعالية فى الدفاع عن مصالح العمال وفى التأثير على السياسات العامة فى البلاد . أصبحت عضويتها شكلية وانخفض عدد أعضائها بشكل ملحوظ حتى أصبح المنضمين إليها ورقيا زقل من ٢٠٪ من القوة العاملة . ولعبت الخصخصة دورا هاما بعد أن كان عددهم ٢٠٠ز٠٠٠ر١ . كما أن مايقل قليلا عن ٥٠٠ر٠٠٠ استقالوا مقابل المكافأة التى تمنح لهم . أما الحركة النسائية فمازالت تقتصر على الجمعيات التى تقوم بنشاط هو أقرب إلى الاجتماعى عنه إلى محاولة بلورة حركة نسائية فعالة . هذا بينما يظل ملايين الشباب وعلى الأخص العاطلين منهم بلا تنظيمات تجمع صفوفهم.

مازال القطاع المدنى مكبل بقانون الجمعيات شديد الوطأة على تنظيماته ، محاصر بالقيود عاجز عن اختراقها حتى ينطلق . فى ظل هذه الظروف وعلى الأخص بعثرة الجهود القليلة التى تبذل ، وطابعها المجزأ الضعيف وافتقاد التنسيق فيها بينها يصبح وجود أحزاب يسارية ، أو ديمقراطية لها فعالية مسألة جوهرية . فمثل هذه الأحزاب ضرورة لاغنى عنها لتنسيق الجهود ، واعطائها طابعا شاملا ، وبرنامجا مشتركا للعمل وفى إحداث أى تغيير فى أوضاع المجتمع.

فاذا نشأت أحزاب يسارية قادرة أن تشق لنفسها مسارا ديمقراطيا يتفادى المسارين اللذين سارت فيهما الأحزاب الشيوعية من ناحية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية من الناحية الأخرى من الممكن أن يتطور النضال فى بلاد الجنوب ، أن يتحقق التنسيق المطلوب بين مختلف الهيئات ، والنقابات ، والجمعيات التى تعمل فى القطاع المدنى ، أن تقام التحالفات التى تتبنى برنامجا مشتركا للتطور الديمقراطى الحثيث ، وأن تضرب تنظيمات الشعب بجذورها فى المبادرات الشعبية ، وتصبح فيالق متقدمة فى الحركة الجماهيرية ، زى تنشأ حركة شعبية منظمة تتسم بالمرونة فى زساليب النضال وبالقدرة على تدعيم روابطها مع الحركات الديمقراطية فى العالم ، ومع الحركات المناهضة للعولة . عندئذ يمكن إعادة بناء المجتمع من الداخل ، بحيث يتم الضغط على الفئات الحاكمة لتغير فى سياساتها ولو جزئيا ، أو يتم اقصائها عن

الحكم بعد أن تصبح جزرا منعزلة فى بحر من المعارضة الجماهيرية.

التكتلات الشعبية الإقليمية مهمة للغاية كجزء من السعى لإقامة قوة شعبية عالمية مناهضة للرأسمالية والنيوليبرالية والعولمة وسيطرة قلة من الشركات العابرة للأوطان. وفيما يتعلق بمصر فهناك التكتل الإقليمى العربى ، وهناك التكتل الأفريقى ، وهناك تكتل البحر الأبيض المتوسط الذى يجمع بين الحركات الشعبية فى جنوب أوروبا والحركات الشعبية فى شمال أفريقيا . كما أن هناك التكتل الذى يجمعنا بغرب آسيا ، بالحركات الشعبية فى آسيا، وأمريكا اللاتينية . لأن كل هذه الحركات قريبة منا ، قضايانا متشابهة ومصالحنا متقاربة والمشاكل التى نعانى منها تكاد تكون واحدة . لذلك يجب إحياء التكتل الأسيوى الأفريقى الأمريكى اللاتينى من جديد.

كل هذا لايمنع بالطبع التعاون والتنسيق مع الحركات الشعبية فى أوروبا ، وأمريكا ، وكندا ، واليابان الخ . لكن من المهم ألا تتجه أنظارنا إلى هذه الحركات وحدها كما جرت العادة لأن بيننا وبينها بعض التناقضات الهامة التى يجب تخطيها وإلغاء تأثيرها بالتدريج وهذه مسزلة ليست سهلة لأنها نابعة من تاريخ طويل بنى على التعالى ، والتفرقة ، وعلى تراث من المركزية الأوروبية والأمريكية فى مجالى الاقتصاد والثقافة . للتغلب على هذه العقبات لابد أن تصبح الحركات الشعبية فى الجنوب قوية ومتضامنة .

الديمقراطية : كل هذه الأهداف لايمكن أن تتحقق إلا من خلال النضال العنيد من زجل الديمقراطية ، ديمقراطية فى عقلية وزسلوب العمل فى التنظيمات يعتمد على المبادرات الشعبية وعلى الرقابة الشعبية. وديمقراطية فى مؤسسات المجتمع والحكم تتحقق نتيجة النضال الشعبى . وديمقراطية فى كل مجالات الحياة ، فى الأسرة ، والمدرسة ، والمصنع ، والحقل.

هذا النضال من أجل ديمقراطية عميقة وشاملة هو محور ترتكز إليه كل آمال الشعوب وأهدافها ومعاركها من أجل مستقبل يحقق لها الرفاهية والمساواة.

إن الحركة التى تحتاة إليها شعوبنا هى حركة معارضة شاملة للوضع الاقتصادى والسياسى ، والاجتماعى والثقافى الذى تعيش فى ظله ، وبالتالى للأحزاب والهيئات الحزبية الحكومية والمعارضة التى زصبحت جزءا مكملا للنظام . إن التغيير يجب أن يأتى من أسفل عن طريق تعظيم دور منظمات المجتمع المدنى ، والأحزاب اليسارية والديمقراطية التى ستنشأ فى المستقبل بحيث يصبح من المستحيل على

الحكومات ، ومؤسساتها ممارسة ذلك الهامش الواسع من الحرية الذي تمارسه على حساب حياة ، ومصالح الجماهير . إن الهدف هو بناء مجتمع ديمقراطي سواء على المستوى القومي أو الدولي.

إن الحيوية التي زظهرتها منظمات القطاع المدني في عــدد من بلدان أوروبا وأمــريكا اللاتينية قد قاد البعض إلى الادعاء بأنها بديل للعمل السياسي الراديكالي بواسطة أحزاب وتيارات سياسية بدأت نواياتها الأولى تظهر في الميدان ، وستنمو وتتدعم لاشك مع الأيام . أن هذا الادعـاء هو من قـبـيل التـضليل . فـمنظمـات القطاع المدني تبـقى في أحسن الأحوال مجرد جزء من تحالف أوسع يجب أن يضم الحركات الاجتماعية بمختلف مستوياتها التي بدونها لايمكن القضاء على الاستغلال ، والهـيمنة ، والتـبعيـة على المسـتوى الدولي والقــومي . إن منظمـــات القطاع المدني لاتستطيع أن تشكل بديلا للآليات التي قامت وتقـوم للقـضاء على الأوضـاع الاسـتـغلالية الحالية وتغييرها حتى وإن كانت هذه الآليات في حاجة إلى تطوير جذري لتتفادى الأخطاء والانحرافات التي وقعت فيها في الماضي.

إن كل ماتستطيعه هذه المنظمات هو أن تعبر عن مطالب واحتياجات الجماهير . عن الأهداف التي يسعى إليها العمل السياسي الراديكالي من خلال تنظيماته وهيئاته ، وأن تعضد هذا السعي وتدعمه ، وتغذيه بالزفكار، وزساليب العمل الجديد. وبتقوية صلات الحركة الراديكالية الاجتماعية بالجماهير . فهذه المنظمات هي تعبير حي عن المبادرات الشعبية وماتريده . هذا إن كانت قائمة على تحالف للمتطوعين مستقلة عن الأحزاب السياسية وعن الدولة ، وهو مالم يحدث في مصر حتى الآن . فالقائمون على المنظمات المدنية ليسوا متطوعين بل أشخاص يتقاضون أجراً أو مكافآت من هيئات أجنبية ، فأصبحوا يكونون فئة جديدة من ساسة شبه محترفين . كما أن أغلبيتهم من الذين كانت لهم ارتباطات مع حزب أو آخر من الأحزاب المصرية.

هدف الحركة المناهضة للعولة

كثيراً مايوجه المدافعون عن الرأسمالية النيوليبرالية والشركات العابرة للأوطان والمسئولين في الحكومات والهيئات اتهاما للحركات المناهضة للعولة بأنها تعرف مالا تريده ، أي ماتريد تغييره ، لكنها لاتعرف ما الذي تريد أن تقيمه مكانه ، وهذا الاتهام فيه الكثير من الإجحاف ذلك أن الحركات المناهضة للعولة قد نشرت برنامجاً متكاملاً في المؤتمر الثاني للمنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في " بورتواليجري" بالبرازيل من ١-٦ فبراير سنة ٢٠٠٢ ولامجال لمناقشة هذا

البرنامج الآن لكن مايهدف إليه بشكل رئاسي هو تحقيق مايطالب به المواطنون العاديون من قيام الدولة بمسئولياتها الاجتماعية فى الاقتصاد القومى . وفى تغيير هيكل النظام المالى الدولى الحالى الذى ساد منذ شيوع حركة الخصخصة.

لقد ثبت الآن أن النظام المالى العالمى قد أفلس وأن النظام الاقتصادى الدولى المعمول به منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص منذ أن أرست العولة قواعدها فى بداية السبعينيات فى طريقه إلى الانهيار . والبرهان هو معاناة دول كثيرة مهمة من أزمات مالية واقتصادية طاحنة كبلاد جنوب شرق آسيا والأرجنتين ، والبرازيل ، والمكسيك ، وروسيا ، وتركيا ، وإذا سمح بافلاس هذه الدول تفلس البنوك الأوروبية والأمريكية التى أعطتها قروضاً أو الشركات العابرة للأوطان التى استثمرت أموالاً فيها . أما رذا اتبعت هذه الدول سياسات انكماشية ، فان اقتصادياتها سوف تتوقف وتعجز عن تسديد ديونها . ولايملك النظام الحالى أكثر من أن يحتال لمنحها قروضاً جديدة من صندوق النقد الدولى ، أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير لكى تسدد ديونها التجارية مثلا . فاذا أضفنا سلسلة الانهيارات التى أصيبت بها عدد من الشركات الضخمة والكساد المنتشر فى الدول الرأسمالية الكبرى من اليابان حتى الولايات المتحدة مروراً بأوروبا ، وفى كافة بلاد العالم ، ومايصاحب هذا الكساد من انتشار البطالة بمعدلات لم يسبق لها مثيل (٣٠٪ من القوة العاملة فى العالم أى ٧٠٠ مليون) والتهميش والفقر الذى أصاب أربعة أخماس البشرية فان التكهن بالانهيار النهائى للنظام الاقتصادى العالمى لايصبح تشاؤما بل استقراء للظواهر التى نعيشها.

العودة إلى دور الدولة الوطنية

من هنا فان المطلوب الآن العودة إلى التفكير فى دور الدولة الوطنية ، بل دور كل الدول الوطنية شمالاً وجنوباً . أى التفكير فى أن تعود الدولة الوطنية إلى التدخل المباشر فى عمل آليات السوق التى عجزت حتى الآن عن استئناف النمو ، واستيعاب العاطلين كل منها بمفردها . هذا التدخل يجب أن يتخذ شكل الاستثمار المباشر فى المشروعات التى تحقق المنفعة العامة بدلاً من خصخصتها . لكن هذه الاستثمارات إلى جانب تلك التى توظف فى البنية التحتية أو الخدمات يجب أن تؤدى إلى تراكم رأسمالى حقيقى بمعنى أن تقيم الدولة مشروعات منتجة ، وأن تتوقف عن سياسة الخصخصة إلا فى المشروعات التى ليس من

المناسب ، أو المفيد أن تقومْ بها . أن تعود أيضاً إلى سياسة التعاون التى عن طريقها يمكن تجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لكن هذا وحده ليس كافياً بسبب الارتباط الوثيق القائم بين الأسواق المحلية والسوق العالمى فى ظل الشركات العابرة للأوطان والعولمة. وهذا يتطلب توسيع نطاق الجهود الشعبية والحكومية التى تبذل من أجل وضع نظام مالى دولى جديد . وقد طالبت البرلمانات فى بعض الدول بوضع هذا النظام الدولى ومنها برلمان إيطاليا ، والدوما فى روسيا والبوندستاج الألمانى . وكجزء من هذا النظام المالى الجديد تقترح البرلمانات الاهتمام أوضاع بلاد الجنوب وتوفير رؤوس أموال للتوظيف فى اقتصادياتها .

هكذا تتضح الصلة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية المحلية والأوضاع الدولية . بين نضال الشعوب المحلى ونضالها الدولى . بين النشاط الحزبى اليسارى والديمقراطى وبين جهود المنظمات التى تعمل فى القطاع المدنى.

لكن يظل السؤال معلقاً . هل أغلق طريق التنمية الوطنية إلى الأبد أم يمكن أن يفتح من جديد على نحو مختلف مرتبط بالحركة المناهضة للعولمة ودورها فى تغيير الأسس الذى يعمل وفقاً لها النظام المالى العالمى ، هل يمكن أن يؤدى نضال الشعوب إلى عزل القلة الرأسمالية المسيطرة على العالم والتى يملك ٤٤٢ من أفرادها ثروة تعادل الثروة التى يملكها أكثر من نصف سكان العالم ليفتح الباب أمام تطور رأسمالى أكثر عدالة ، تمهيداً لمراحل أخرى قادمة تنوب فيها الفوارق مع مرور الزمن ومع نضال البشرية الديمقراطية المتصاعد . ذلك أن مصير بلادنا ومصير بلاد الجنوب أصبح لاينفصل عن التطور الاقتصادى والاجتماعى العالمى . بمعنى آخر تحولت قضية التنمية الوطنية لكل بلد على حدة إلى قضية التنمية والتقدم الاجتماعى على نطاق العالم.

لكن حتى ينفتح هذا الباب لابد من تغيير النظام النقدى والمالى العالمى بهدف ضمان تنمية عالمية عادلة ، غير قابلة للركود تسمح بتنمية الاقتصاد العالمى والاقتصاديات المحلية مادياً ومعنوياً . أى تحقيق التنمية عن طريق تضافر وتعاون جميع الشعوب وإقامة المؤسسات الدولية التى تضع القوانين والنظم بحيث تسهل هذا التطور وتساعد الشعوب فى معاركها الاقتصادية والاجتماعية على أرض الوطن. ■

مابعد الحداثة .. تاريخها وسياقها الثقافى

The Routledge Companion to Postmodermism, its History and Cultural Context Edite by Stuart Sim Routledage Londo and New York.

تحـرير وإعداد : ستـيورات سـيم
ترجمة د. وجيه سمعان عبد السميع

لقد كانت الفلسفة ،ولاسيما الموروث الفلسفى الفرنسى الحديث، الموضع الأساسى الذى دار فيه النقاش المتعلق بما بعد الحداثة كما كانت مصدر كثير من النظريات التى تشكل ما بعد الحداثة . وربما كانت الشخصية الأساسية فى هذا المضمار هى شخصية جان فرانسوا ليوتارJ.F lyotard الذى يعد كتابه : «أحوال ما بعد الحداثة» تقريراً عن المعرفة (١٩٧٩) أقوى تعبير نظرى عن« ما بعد الحداثة» .

ويلوح أن الحجة التى أبداها ليوتار بأنه ينبغى لنا رفض السرديات الكبرى (أى النظريات الكونية الشاملة)للثقافة الغربية لأنها فقدت الآن جميع مصداقيتها ، تلخص المعتقد الأساسى لما بعد الحداثةمع ازدرائها للسلطة بجميع تجلياتها العديدة .وتذهب هذه الحجة إلى أنه لم يعد هناك أى مجال للانخراط فى مناقشة مع الماركسية مثلا، ويتعين بالأحرى تجاهلها بوصفها غير ملائمة لحيواتنا. وتزودنا فلسفة ما بعد الحداثة بالحجج والتقنيات التى تكون تلك الحركة الانشقاقية، وكذلك كيفية تكوين أحكام قيمية فى ظل غياب تلك السلطات الكلية الشاملة.

وربما كانت أفضل طريقة لوصف «ما بعد الحداثة» كحركة فلسفية هو اعتبارها شكلا من أشكال مذهب الشك الفلسفى ، الشكية فى

السلطة والحكمة المعترف بها والمعايير الثقافية والسياسية وما إليه -مما يضعها في إطار الموروث الممتد في الفكر الغربي منذ الفلسفة اليونانية الكلاسيكية فمذهب الشك (١) شكل سلبي في جوهره من الأشكال الفلسفية، ينزع إلى تقويض النظريات الفلسفية الأخرى التي تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة ،أو المعايير التي تحدد ما يعتبر حقيقة مطلقةوالمصطلح التقني الذي يصف مثل هذا الأسلوب الفلسفي هو مناهضة الأسسAntifoundational، ويرفض مناهضو الأسس صحة الأسس التي يقوم عليها الخطاب ويطرحون أسئلة مثل :ماذا يضمن حقيقة الأساس الذي تعتمد عليه (نقطة البداية) بدوره؟ وقد استقت «ما بعد الحداثة» الكثير من المثال الذي قدمه فلاسفة مناهضة الأسس ولاسيما فيلسوف القرن التاسع عشر الألماني الثائر على العادات والتقاليد المتوارثة ، فردريك نيتشه الذي تشكل دعوته إلى إعادة تقييم القيم» نوعا من «صيحة المعركة» التي تبنتها هذه الحركة. بيد أنه قبل النظر في وثائق الاعتماد الشكية التي قامت عليها» مابعد الحداثة» على نحو أكثر تفصيلا « فربما كان من المفيد الإشارة إلى ما الذي ومن الذي يمكن اعتباره مندرجا تحت عنوان «فلسفة ما بعد الحداثة» ولن يقتصر الأمر هنا على إدراج أولئك المفكرين الذين يجاهرون صراحة بانتمائهم إلى « ما بعد الحداثة» مثل ليوتار«lyotord، بل سوف يشمل أيضا مختلف أنواع الخطاب ، مثل التفكيكيةdecoNstructiNism والتي تدخل في عداد ما يسمى ما بعد البنوية poststructuralim.

وإن كان رفض ما بعد البنوية لموروث التفكير البنيوي يشكل حركة أخرى للنزعة الشكية في السلطة (٢) السائدة ويمكن اعتباره جزءا من المعالم الفكرية لما بعد الحداثة وعلى الرغم من أن فلسفة «ما بعد الحداثة» تشكل إلى حد ما مجالا متبايناً إجمالاً، فقد نستطيع أن نلاحظ بعض القسمات المشتركة مثل تلك النزعة الشكية، والانحياز إلى مناهضة الأسس والكراهية اللاإرادية تقريبا للسلطة؟ التي تجعل من المعقول مناقشتها باعتبارها إسلوبا فلسفيا يمكن التعرف عليه في حد ذاته؟.

وتعد ما بعد البنيوية حركة ثقافية عريضة تغطي العديد من المجالات الفكرية التي اشتركت في رفض البنيوية وطرائقها وكذلك أيضا الافتراضات الايديولوجية التي تكمن خلفها. ويمكن اعتبارها حركة فلسفية وكذلك سياسية ،كما يمكن اعتبار«ما بعد الحداثة» بعامة كذلك أيضا . وترتاب ما بعد البنيوية في اليقينيات الثقافية التي رأت البنيوية أنها جاءت

لكي تجسدها ، يقينيات مثل الاعتقاد بأن العالم يمكن معرفته على نحو حقيقي أصيل ، وأن البنيوية زودتنا بمفتاح منهجي لفتح شتى النظم والأنساق التى يتكون منها هذا العالم .وتستلهم البنيوية وجها من النظريات اللغوية التى قدمها اللغوى السويسرى. فرديناند دى سوسيرferdinand de Saussure الذى أحدث تغييرا شاملاً أو انقلابا ثوريا فى دراسة اللغويات بكتابه الذى نشر عقب وفاته Course in General lin-guisties (١٩١٦) .وموضوعه الأساسي هو اعتبار اللغة تمثل أولا وقبل كل شئ نسقا أو نظاما تحكمه القواعد والقوانين المنظمة(أو الأجرومية الداخلية) التى حكمت كيفية عمل شتى عناصر اللغة . فاللغة تكونت من علاماتSigns .وتكونت العلامات من جزءين ، الدال(الكلمة) والمدلول (المفهوم) ؛ اتحدا معا بعملية فهم ذهنى لتشكيل العلامة .وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط ضرورى بين الكلمة والشئ الذى تسميه (ويعترف سوسير بطابعهما التعسفى أو التحكمى) فإن قوة العرف كفلت عدم تغيرهما بناء على نزوة عابرة .فهناك على الأقل استقرار نسبى فى اللغة وفى إنتاج المعنى ، وإنه يتعين النظر إلى اللغة كنسق من العلامات التى استحثت استجابة متوقعة من الجماعة اللغوية.

وشكل النموذج اللغوى الذى وضعه سوسير أساس التحليل البنيوى الذى طبقه على الأنساق أو النظم بعامة ، مفترضا أن كل نسق له قواعده النحوية الداخلية التى تحكم عملياته .وتمثلت مهمة التحليل البنيوى فى الكشف عن تلك القواعد ، سواء أكان النسق المعنى هو أسطورة قبلية أو صناعة الإعلان أو العالم الأدبى أو الموضة .وأخيرا فإن ما يعترض عليه دعاة ما بعد البنيوية هو الترتيب المنسق الشامل للمشروع البنيوى الذى يرى أنه لا توجد نهايات سائبة فضفاضة وكل شئ له مكانه المحكم الدقيق. وهكذا يعتبر مفكر مثل كلوديلفى شتراوس-claude leir Strauss أورونالدلديارت Ronald Barthes فى بدايته ، أن كل تفصيل فى رواية ما له دلالته فى بنية المنتج النهائى (ولا توجد عناصر عشوائية) ، واندرجت الروايات فى أنواع محددة حيث كانت أمثلة أو حالات معنية منها(ولتكن أسطورة قبلية معينة) مجرد تنويعات على موضوع محورى وإنطلاقا من منظور كهذا فإن نسقا ما(أو رواية ما) قد يشبه كثيرا أى نسق آخر، ويغدو تحليل قواعده النحوية(أجروميته) ممارسة يمكن توقعها والتنبؤ بها إلى حد بعيد .كما لو كان المرء يعرف مقدما تقريبا ما الذى سوف يجده ، ويمكن للمرء حتى أن يزعم .كما فعل أنصار ما

بعد البنيوية ، أن التقنيات التحليلية التى استخدمها نصير البنيوية حددت النتائج. ويبدو أن المجال المحدود الذى تسمح به البنيوية للمصادفة أو القدرة الإبداعية أو لما هو غير متوقع يعده نصير ما بعد البنيوية أكثر أهمية بكثير من جميع أوجه التشابه بين الأنساق، وهناك ما يصل إلى حد الالتزام بين مفكرى ما بعد البنيوية باكتشاف ، وإمعان النظر فى عدم التشابه والاختلاف وعدم إمكان التنبؤ بالتحليل.

وقد غدت تفكيكية جاك دريداJacques Derrida أقوى تعبير عن معتقدات ما بعد البنيوية فالتفكيك يناهض التفكير المنهجى للبنيوية ويختلف مع الفكرة القائلة إن جميع الظواهر يمكن اختزالها لكى تنطوى فى نطاق عمليات تشغيل الأنساق بما يعنيه ذلك من أننا نستطيع السيطرة الكاملة على البيئة التى نعيش فيها . وقد اهتم دريدا بتبيان عدم استقرار اللغة، وفى الواقع، الأنساق بوجه عام . ولم تكن العلاماتSing تلك الكيانات التى يمكن التكهن بها من وجهة نظر دريدا ، ولم يوجد بالفعل أبدا أى ارتباط تام بين الدال والمدلول بحيث يكفل تحقيق اتصال غير إشكالى ، ويحدث دائما بعض الانفلات أو التحوير فى المعنى وبادئ ذى بدء فإن الكلمات احتوت دائما على أصداء وآثار لكلمات أخرى ، مع خاصيتها الصوتية مما يذكر مثلا وعلى نحو غير متغير ، بنطاق من خاصيات صوتية مماثلة. وقدم دريدا دليلاً على هذا الانفلات من الناحية الفعلية عن طريق مفهوم أطلق عليه اسمdifferance . (٣) كلمة جديدة مشتقة من الفرنسية Difference(وتعنى الاختلاف DifferenceوالارجـــاءـDeferralفى نفس الوقت) . ولا يستطيع المرء تبين المعنى أثناء الحديث (لأنهما يتشابهان فى النطق) وإنما يتضح ذلك فى الكتابة فقط . ويرى دريدا أن ما يظهر هنا هو عدم التحديد المتأصل فى المعنى والملازم له فالمعنى اللغوى ظاهرة غير مستقرة : وينطبق الاختلاف والارجاء Dif-ferance فى جميع الأماكن وفى كل الأوقات والأزمنة (وتجدر الإشارة إلى أن دريدا ينكر أنDifferanceيمثل مفهوما إنما هو مجرد تعيين أو إثبات لعملية متجسدة فى اللغة ذاتها). وتستهدف التورية والتلاعب بالألفاظ فى الكتابة التفكيكية (وتلك سمة متكررة لدى جميع كبار المحترفين لهذه الكتابة) توضيح عدم استقرار اللغة، وكذلك قدرتها الإبداعية اللانهائية على توكيد معان جديدة غير متوقعة.

وبناء على ذلك فالمعنى ظاهرة سريعة الأفول، يتبخر أو يتبدد تقريبا حال حدوثه فى لغة منطوقة أو مكتوبة(أو يحافظ على تحوله إلى معان جديدة) بدلا من أن يكون شيئا ثابتا

يسيطر عبر الزمن على مجموعات متتالية من جمهور المستمعين . ويزعم دريدا أن الحضارة الغربية بأكملها نهضت على أو مستندة إلى افتراض أن المعنى الكامل للكلمة(حاضر) فى ذهن المتحدث ، على النحو الذى يمكنه أن ينقله إلى المستمع أو يبلغه إياه دون أى انفلات له دلالته . وهذا الاعتقاد اسماه دريدا «ميتافيزيقا الحضور»(٤) ويعتبر ذلك وهماً : لأن Dif-ferance يقتحم دائما الاتصال ليحول ، دون إرساء الحضور أو اكتمال المعنى . إن التوكيد على الاختلاف ، بما يعنى عدم التوافق مع المعايير أو التفكير المنهجى النظامى ، وهو ما يسود فى التفكيكية يعد من الخصائص التى تميز إلى حد بعيد المعتقدات الفلسفية لما بعد الحداثة.

وميشيل فوكو-Mihchel fou-cault مفكر آخر انقلب على التفكير المنهجى النظامى والاتجاهات التى ترمى إلى استبعاد الاختلاف لدى الفكر البنيوى . ومرة أخرى ، فإن حقيقة الاختلاف هى التى يتم التركيز عليها وبالنسبة لفوكو فإنه يهتم بشكل خاص بالجماعات المهمشة : جماعات مثل المجانين والمساجين والشواذ جنسيا . ويرى أن ثقافة ما بعد النهضة التزمت بتهميش الاختلاف أو حتى تحويله إلى عمل شيطانى ، عن طريق تحديدها لمعايير السلوك . وقد كتب فوكو مجموعة من دراسة الحالات يصف فيها كيف طبقت هذه المعايير فى أوروبا الغربية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بحيث ظهر إلى الوجود نطاق جديد كامل من المؤسسات المنظمة بصراحة (مستشفيات المجانين والسجون والمستشفيات) لكى تتعامل مع الاختلاف . ويعتبر فوكو هذه المؤسسات تعبيرا عن السلطة السياسية وعن الطريقة التى فى استطاعة مجموعة مهيمنة أن تفرض بها إرادتها على الآخرين.

ولكى يبين فوكو كيف جرى إضفاء طابع شيطانى على: الاختلاف الجنسى فى المجتمع الحديث تعمد الرجوع إلى الأزمنة القديمة فى مجلداته الثلاثة المعنونة «تاريخ النزعة الجنسية»-The history of Sexual-ity (١٩٧٦-١٩٨٤) لكى يستقصى كيف عملت الجنسية المثلية فى الثقافة اليونانية والرومانية .فقد كان المجتمع اليونانى أكثر تسامحاً مع الاختلاف الجنسى من مجتمعنا ، برغم أنه لم يكن أقل أخلاقية فى نظرته. ووفقا لما رآه فوكو فقد كان «خطابه» عن الشئون الجنسية مختلفا ولم يفرض معياراً وحيدا للسلوك، حيث ازدهرت الجنسية المثلية إلى جانب اشتهاء الجنس الآخر ، وقابل فوكو بين هذا الوضع بين الأزمنة الحديثة حيث تحول اشتهاء الجنس الآخر إلى معيار اعتبرت جميع

الأشكال الأخرى للتعبير الجنسي انحرافا عنه . وهذا الإصرار على المعيار وتوكيده على حساب «المختلف» إنما يشكل جزءا من النزعة السطلوية (التسلطية) التي يقرنها مفكرون مثل فوكو بالثقافة الحديثة.

ومثل كتاب Anti-oedipus لكل من جيل ديلوز Gilles deleuze وفيلكس جاتاري felix Guattari هجوما آخر لما بعد البنيوية على النزعة السلطوية ، وفي هذه الحالة فإن هذه النزعة غاصت في نظرية التحليل النفسي التي نشدت من خلال آلية نظريات على غرار عقدة أوديب ، السيطرة على التعبير الحر للرغبة الإنسانية . ويرى ديلوز وجاتاري أن الأفراد هم «آلات راغبةdesiring machines» ينقصهم الشعور بالوحدة الذي نقرنه عادة بالهوية الفردية ، لكنهم يتحينون الفرصة للتعبير عن رغبتهم التي تكبحها السلطات الاجتماعية-السياسية (وتقدم الفاشية أقوى مثال مقنع لكيفية سير هذه العملية) ويغدو التحليل النفسي بالنسبة لهما رمزا لكيفية كبت الرغبة ويضعان في مواجهته «التحليل الفصامي» الذي يتركز على خبرة الفصامي (المصاب بمرض انفصام الشخصية) الذي يصبح في نظامهما نوعا ما من النموذج المثالي للسلوك الإنساني . إن البعد السياسي للفكر ما بعد البنيوي ، الذي كثيرا ما توارى على نحو ما وراء مناقشات ميتافيزيقية غامضة في مجال التفكيكية يحتل المقدمة بكل تأكيدها هنا.

ويمكن أيضا ادراج الحركة النسائية Difference feminismتحت عنوان ما بعد البنوية ، من حيث إنها تتشكك في الجمود المفترض فيما بين فئتي النوع . وحجتها أن هوية النوع ، والهوية النسائية على الأخص ليست عملية غير محددة المعالم (مساطة) لا يمكن اختزالها إلى أي نوع من السلوك الأساسي والجوهري أو المعياري (وفي هذه الحالة فإن معيار السلوك مشتق من النزعة الأبوية) وقد استخدم المنظرون من أمثال Luce Jrigaray هذه الحجة للتشكيك في الافتراضات المتعلقة بنظام السلطة الأبوية (سيادة الرجل على المجتمعpatriarchy)ولاسيما افتراض سمات محددة للذكورة والأنوثة التي تفضي إلى القوالب النمطية للنوع التي ما زال مجتمعنا يتمسك بها إلى حد بعيد ويستخدمها كأساس لكبت المرأة.

وما زال ليوتار أقوى صوت مؤثر في فلسفة «ما بعد الحداثة» وهناك خيط متماسك من مناهضة السلطوية يتخلل عمله الفلسفي بحيث يمكن أن نعتبره الآن من أنصار ما بعد الحداثة على أكمل وجه. ومن الممكن اعتباره في بداية حياته المهنية ماركسيا وكان عضوا في مجموعة الاشتراكية أو البربرية -So

«Socialism or barbarism» التى تخصصت في اخضاع النظرية الماركسية لنقد ثاقب من الداخل ، وتعرف كمتحدث بلسان الجزائر فى صحيفة المجموعة .وتكشف كتابات ليوتار عن حرب التحرير الجزائرية فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى عن شخص بعيد عن كونه ماركسيا تقليديا ، وراغبا فى الشك فى المبادئ الماركسية .وتمثل اعتراضه الأساسى فى أن قيادة الحزب الشيوعى تعاملت مع الجزائر باعتبارها حالة كلاسيكية للثورة البروليتارية ، فى حين أنها كانت فى الواقع مجتمعا فلاحيا.

حيث تكتسب الماركسية قيمة عملية محدودة.

وبعد انحلال مجموعة «الاشتراكية أو البربرية» فى ستينيات القرن العشرين ابتعد ليوتار بشكل واع عن ماضيه الماركسى .وقد خاب أمله على غرار كثير من المثقفين الفرنسيين فى جيله من الموقف المناصر للمؤسسة الذى تبناه الحزب الشيوعى الفرنسى فى أحداث ١٩٦٨ فى باريس وفى أعمال مثل Libidinal Economy (الاقتصاد الليبدى (الشهوانى) عبر عن الإحباط الذى شعر به آنذاك تجاه الماركسية الرسمية وزعم فى «الاقتصاد الليبيدى» أن الماركسية غير قادرة على أن تستوعب شتى الدوافع الليبيدية التى يعانيها جميع الأفراد ما دامت هذه الدوافع التى يصعب التكهن بها تتجاوز أى سيطرة نظرية (وهى حجة مماثلة لتلك التى ابديت فى Anti- oedipus. وإن ما هو خطأ على وجه الدقة فى الماركسية تمثل عنده فى محاولة كبت هذه الطاقات ، وبعملها هذا كشفت عن نزعتها السلطوية الكامنة وهناك وراء هجومه الشرس على الماركسية اعتقاد ليوتار بأنه من غير الممكن أن تكون الطبيعة البشرية أو العملية التاريخية قابلة للتنبؤ ، وبالتالى قابلة التلاعب ، وذلك على النحو الذى تتمسك به النظرية الماركسية . ودعانا ليوتار إلى قبول أن الطاقة الليبيدية (شئ مثل عقدة الدوافع اللاشعورية التى حددها فرويد) قضت ببساطة على أى زعم بأن الماركسية يمكن أن تكون قادرة على السيطرة على الأحداث. ومن الممكن اعتبار هذا الكتاب بداية نقد grand narrative «الروايات الكبرى» الذى يكمن فى قلب عمل ليوتار الأكثر تأثيرا والأكبر نجاحاً «أحوال ما بعد الحداثة Postmodern Condition».

ويزعم فى كتابه هذا أن المعرفة غدت الآن أهم سلعة فى العالم .وقد تصبح أيضا مصدر نزاع بين الأمم مستقبلا . ويشدد ليوتار على أن من يسيطر على المعرفة يمارس حاليا سيطرة سياسية .وهو حريص على ضمان أن يظل نشر المعرفة متاحاً قدر المستطاع والبديل الذى يقدمه للسيطرة السياسية

المركزية على المعرفة هو جعل جميع بنوك المعلومات في متناول عامة الجمهور والمعرفة تنتقل عن طريق ما يسميه السرد أو الرواية، وهو ينتقد ما يطلق عليه اسم «الروايات الكبرى» أي تلك النظريات التي تدعى أنها قادرة على شرح كل شئ وتقاوم أي محاولة لتغيير شكلها (أو روايتها) فالماركسية مثلا لها روايتها الخاصة لتاريخ العالم التي تعتبرها حقيقية وبالتالي فإنها فوق النقد أو الحاجة إلى المراجعة. فهي ليست «رواية» لكي يعاد تفسيرها باطراد على ضوء الأحداث الثقافية المتغيرة، ولكنها نظرية لا تنقض وتصمد مع مرور الزمن وإنه لا ينبغي أبدا الارتياب في مدى موثوقيتها. ويرى ليوتار أن موقفا كهذا يتسم بطابع سلطوي، ويحتفى بدلا من ذلك بما يسميه (Petit recit) «الرواية الصغرى». وإن الروايات الصغرى تتجمع على أساس تكتيكي من قبل مجموعات صغيرة من الأفراد بغرض تحقيق بعض الأهداف المعينة (مثل «الرواية الصغرى» التي جمعت بين الطلبة والعمال في أحداث ١٩٦٨ وطالبت بإجراء إصلاحات حكومية) ولا تدعى أنه لديها اجابات عن جميع مشاكل المجتمع: ومن الناحية المثالية فإنها تبقى فقط ما دام ذلك ضروريا لتحقيق أهدافها. ويرى ليوتار أن الروايات الصغرى هي أكثر طريقة خلاقة لنشر وخلق المعرفة وإنها تساعد على كسر الاحتكار الذي مارسته تقليديا الروايات الكبرى وفي العلم، مثلا فإنه يتعين اعتبارها الوسيلة الأساسية للاستقصاء والبحث. ويخبرنا ليوتار أن «علم ما بعد الحداثة! هو بحث عن المفارقات وعدم الاستقرار والمجهول، بدلا من أن يحاول تكوين رواية كبرى أخرى أيضا يمكن تطبيقها على الجماعة العلمية بأسرها.

لقد استهدف ليوتار تقويض السلطة التي زاولتها «الرواية الكبرى» التي يعتبرها قامعة للقدرة الإبداعية الفردية. وأعلن «لم نعد نلوذ بالروايات الكبرى» أي أنه لم يعد في وسعنا الاعتماد عليها في توجيه أفعالنا سواء على الصعيد العام أو الخاص. وما يبهجنا فعله هو عدم محاربة الروايات الكبرى بل بالأحرى الكف عن الإيمان بها؟ وعلى أية حال فإنه من المفترض أن تتلاشى وعلى الرغم من أن هذه النظرة تعد نظرة مثالية إلى حد ما للعملية السياسية، فإن شيئا ما مثل هذا الاضمحلال حدث بعد سنوات قليلة من كتابة «أحوال ما بعد الحداثة»، عندما انهارت أوروبا الشرقية الشيوعية -دون حدوث صدامات عنيفة إلى حد كبير مع السلطات السياسية. ووفقا لمصطلحات «ما بعد الحداثة» المرجعية فقد كف عامة الناس ببساطة عن الإيمان بالايديولوجية السائدة، التي توقفت آنذاك عن أن تكون لها

سلطة لكي تفرض إرادتها.

وتتمثل إحدى المشاكل التي تبقى معنا حالما نستغني عن الروايات الكبرى أو السلطات المركزية من أي نوع كان، في كيفية تكوين الأحكام القيمية التي سوف يتقبلها الآخرون بوصفها عادلة ومعقولة ويجابه ليوتار هذه المشكلة في كتابه just-Gaming(١٩٧٩) حيث يزعم أنه ما زال ممكنا تكوين أحكام قيمية ،حتى ولو لم تكن لدينا «رواية كبرى» تدعم موقفنا ، وذلك على أساس كل حالة على حدة (وهو شكل من البراجماتية التي يزعم أنها موجودة في كتابات أرسطو السياسية والأخلاقية) . وإن التصرف على أساس كل حالة على حدة» Case by Case حيث يعترف المرء بعدم وجود معيار مطلق ، وهي الحالة التي يشير إليها ليوتار باعتبارها «وثنية» (paganism) ، حيث تغدو المثل الأعلى للكيفية التي يتعين علينا العمل والتصرف على أساسها في عالم ما بعد الحداثة ، ولن يوجد أبدا مثل ذلك المعيار المطلق أو أسس الاعتقاد ، لكي توجهنا ، لكن هذه الحاجة كما يؤكد ليوتار لن تؤدي إلى الوقوع في فوضى اجتماعية ، على نحو ما اعتاد النقاد من أنصار «الرواية الكبرى» افتراض أنه سيحدث وما يعتنقه ليوتار هنا هو نزعة مناهضة

الأسس Antifoundationalism : أي رفض فكرة وجود أسس لنظام التفكير أو الاعتقاد ، لا تكون موضع شك وتساؤل ، وأنها ضرورية لمهمة تكوين الأحكام القيمية وقد اتضح أن فلسفة ما بعد الحداثة مناهضة للأسس على نحو قاطع في نظرتها ،وغير راغبة في قبول أن ذلك يجعلها مخلة بأي حال بوظيفتها كفلسفة..

لقد أولت فلسفة ليوتار الأخيرة اهتماما كبيرا بما يسميه «الحدث» (Event) ،وكذلك مفهوم «الاختلاف»differend. ويعتبر الحدث بمثابة حادثة أو واقعة غير متوقعة تغير بشكل درامي في طريقة رؤيتنا للعالم وتثير التساؤل في جميع افتراضاتنا الايديولوجية مع مرور الزمن ومسيرته ويمثل معسكر الاعتقال في أوشفيتسز مثل هذا الحدث وكذلك أحداث ١٩٦٨. فالحدث الأول بصفة خاصة لا يعد أمرا يمكن أن تنتحل له الأعذار بتطبيق نظرية الرواية الكبرى والواقع أنه يمثل نقطة انهيار التنظير المتعلقة بالرواية الكبرى. أما الحدث الآخر فهو نوع من انفجار الطاقة الليبيدية لا يمكن للنظام أن يتعامل معها بخلاف ذلك ، وأن تعترف بوجود أحداث لا يمكن التنبؤ بها أو استيعابها في نطاق نظرية عالمية شاملة محكمة يعني الاعتراف لا بمجرد حدوده الرواية الكبرى» وإنما أيضا بانفتاح المستقبل .

ويغدو هذا الانفتاح عقيدة جوهرية عند أنصار ما بعد الحداثة» فالمستقبل لا يتعين النظر إليه باعتباره يتحدد مسبقا ، فمثل ذلك يجعل كل جهد إنسانى لامعنى له.

وتعتبر الاختلافات تضارب مصالح بين أطراف لا يمكن حلها ، غير أنه يتعين الإقرار بها وأن تبقى قيد النظر فى جميع الأوقات (راجع differend (١٩٨٣) وكل طرف يقطن ما يسميه ليوتار نظام تعبير hra-seregine مختلف لا تتناسب أهدافه مع الآخر ، وليس لأى منهما أى حق أخلاقى لكى يجعل الآخر متوافقا مع رغباته. وما يحدث عمليا ، ولاسيما فى الممارسة السياسية ، هو أن أحد الأطراف فى النزاع يفرض أراءه على الآخر ، وبذلك يحل النزاع لصالحه . ووفقا لمصطلحات ليوتار فإن نظاما تعبيريا rase regine واحدا يمارس الهيمنة على غيره -مثال كلاسيكى للنزعة التسلطية من الناحية العملية . ويذكر ليوتار كمثال على هذا فى عالم اليوم ،حالة مستخدم (أجير) مستغل لا يمكنه أن يحصل على تصحيح لوضعه الاستغلالى فيما لو رفع دعوى على رب العمل ، ما دامت المحكمة التى تستمع إلى دعواه قامت على أساس مبدأ أن مثل هذا الاستغلال قانونى .

فالنظام التعبيرىPhrase regine لصاحب العمل يقوم على أساس أن يكون للآخر صوته الخاص ومهمة الفيلسوف هو مساعدة نظم التعبير المقموعة على أن تعثر على صوتها وذلك هو ما يسميه ليوتار «السياسة الفلسفية» . ويمكن اعتبار «السياسة الفلسفية ، البحث عن الجديد ، الثقافة المضادة ، نظم التعبير أقوى تعبير عن فلسفة ما بعد الحداثة.

وقد اهتم ليوتار فيما بعد بالطريقة التى تحاول بها القوى التى يسميها التقنية-العلميةtechno Scince (والتى يمكن أن نفترض أنها القوى المتعددة القوميات) أن تسطو على مجرى التاريخ الإنسانى ،عن طريق تمهيد السبيل لنهاية الحياة على الأرض . ويزعم ليوتار أن أنصار Techno - Scince يستأصلون تدريجيا البشرية من الصنورة بتطوير تكنولوجيا الكمبيوتر المتقدمة دائما ذات المقدرة على إعادة انتاج نفسها واستمرار التواجد فى مكان آخر فى الكون حالما تموت الأرض(حدث قد يقع بعده ٤ بليون سنة) ويحذرنا فىThe In-human(١٩٨٨) من أن الهدف النهائىTechno -Science هو جعل التفكير ممكنا بدون جسد ، وهو ما يمثل تهديدا للإنسانية وقيمها ينبغى مقاومته بشدة ، لكونه «غير إنسانى» فى روحه وما يبغيه علماء التقنية العلمية هو اختزال الإنسانية إلى جوهرها المفترض ، أى الفكر ، وجعل ذلك ممكن التنبؤ به فى شكل برنامج كمبيوتر

.فالفكر المفترض دون جسد يعنى أنه لم تعد توجد أحداث و«اختلافات» تكون مثار قلق بطبيعة الحال ولا انفتاح المستقبل الذى يقدره أنصار ما بعد الحداثة إلى حد بعيد.

وتلك حالة أخرى لاستبعاد المختلف وما لا يمكن التنبؤ به لكى يمكن ممارسة السيطرة . وإن ما أسقط من المعادلة هو الفرد وكذلك «القصة الصغرى» Little marrative ، وليس لكليهما أى مكان فى المخطط السلطوى للأشياء- وإن الرغبة فى تجريد البشرية من صفاتها الإنسانية باختزالها إلى عملية تفكير» وحدها هو فعل أخير للنزعة السلطوية بالنسبة لليوتار وتغدو المقاومة على صعيد Little Marrative تصرفا أخلاقيا بالانابة عن قضية الاختلاف ، وإن الاختلاف هو الذى يتعين حمايته مهما يكلف الأمر فى «عالم ما بعد الحداثة».

ويعد عمل جان بودريار Baudrillard تعبيرا مهما أيضا عن فلسفة «ما بعد الحداثة» وقد أضحى أيضا شديد النقد للماركسية والبنيوية ، رافضا فى نهاية الأمر فكرة وجود بنى متوارية خلف جميع الظواهر من مهمة المحلل أن يعينها ويوضحها . ويرى أن عالم ما بعد الحداثة هو عالم المحاكاة أو الصور المحاكيةSimulacra بحيث لم نعد نميز الاختلاف بين الواقع والمحاكاة والصور المحاكية لاتمثل شيئا سوى نفسها : ولا يوجد واقع آخر تحيل إليه. وبالتالى فإن بودريار أمكنه أن يزعم أن ديزنى لاندDisneland والتلفزيون يشكلان حاليا واقع أمريكا وحتى على نحو أكثر خداعا فإن حرب الخليج لم تحدث ، بل كانت مجرد محاكاة (شئ قد يتمشى مع ألعاب الفيديو على ما يبدو) ولم يكن من المستغرب أن تحظى هذه النظرة بقدر متعاظم من النقد لما تنطوى عليه من نظرة ساخرة تهكمية بكل وضوح وجلاء وانعدام الحساسية للبعد الإنسانى الذى تنطوى عليه.

وثمة حجة أخرى لبودريار آثارت قدرا هائلا من الجدل تمثلت فى أن النظم لم تعد محتاجة للمعارضة ، وأنها يمكن أن تغوى بدلا من ذلك، أى تغرى بالإذعان والاستسلام (راجعSeduction١٩٧٩) وقد وجه أنصار الحركة النسائية نقدا شديدا لما اعتبره بمثابة انحياز جنسى sexism متضمن فى فكرة الاغواء متهمين إياه بدعم الأنماط الجنسية المقولبة بهذا الاستخدام.

وعلى الرغم من الاقرار بقوة الحجة النسائية فإنه قد يتعين على المرء أيضا أن يعتبر الاغواء محاولة أخرى مميزة تماما لما بعد الحداثة فى تقويض النظم والأنساق بتحديد موضع مواطن الضعف . ولا ترى فلسفة ما بعد الحداثة بعامة ضرورة للدخول فى مواجهة سافرة مع نظم السلطة والقوة إذ

اهتمت أكثر بتبيان ما الذى يمكن عمله لكى تنفجر مثل هذه النظم (وأبرز الأمثلة هى الماركسية والشيوعية) من الداخل.

ومن الممكن اعتبار أن رد الفعل على الماركسية العقائدية فى عمل مفكرين من طراز ليوتار وبودريار هو بمثابة جزء من اتجاه ثقافى آخر أيضا عرف الآن باسم «ما بعد الماركسية». وقد أصبح هذا الاتجاه يمثل موقفا نظريا مهما ويضم ليس مجرد شخصيات ترغب فى رفض المعتقدات الماركسية (مثل ليوتار وبودريار) بل أيضا أولئك الذين يبغون مراجعة الماركسية من منظور التطورات الثقافية والنظرية الجديدة وقد عبر عن هذه الجماعة الأخيرة Ernesto laclau وChantal Mouffie "Hegemany and Socialist Strategy: Tourads a Radical Democratic Politics.

وزعما فى هذه الدراسة أن الماركسية تحتاج إلى أن تنحاز إلى شتى الحركات الاجتماعية الجديدة التى برزت إلى الوجود (مثل الحركة النسائية، الخضر، الاقليات العرقية والجنسية) ، وبقول آخر فإنه يلزم الماركسية أن تحتضن التعددية السياسية وأن تتخلى عن ادعائها بأنها تجسد الحقيقة السائدة. كما تحتاج الماركسية إلى أن تأخذ فى الحسبان شتى النظريات الجديدة التى برزت إلى الوجود-نظريات مثل التفككية أو ما بعد الحداثة.

ومرة أخرى فإننا نستطيع أن نلحظ الارتياب المميز لما بعد الحداثة فى النظريات الكبرى(الروايات الكبرى) وعقيدتها الدوجماتية التى تأتى فى المقدمة وما اعتبر خطأ فى الماركسية هو اخفاقها فى أن تتطور مع الزمن وأن تدرك كيف أصبح المجتمع متنوعا (أو متعددا ، باستخدام الكلمة الشائعة الاستعمال) . وبدلا من ذلك تشبثت الماركسية بالمستوى الذى يحاول فرض نظرياته على الآخرين على أساس أنها هى وحدها التى تمتلك الحقيقة. وإنطلاقا من هذا المنظور تعتبر الماركسية نظرية سلطوية ومن الناحية الأخرى فإن Laclau وMouffe يدعوان إلى ماركسية أكثر انفتاحا ، قادرة على التوائم مع الأوضاع الثقافية المتغيرة واجتذاب جماهير جديدة فى غضون ذلك. وعلى نحو متوقع إلى حد ما فإن المؤسسة الماركسية لم تول الاعتبار لمزاعم Laclau وMouffe بأن الماركسية بالمستوى فى حاجة إلى مراجعة جذرية، أو أن تسعى جاهدة لكى تصبح تعددية ، متمسكة بدلا من ذلك بالحقيقة المفترضة للماركسية وعالمية التطبيق.

إن هذا الارتياب فى النظريات الكبرى ومزاعمها السلطوية هو ما يمكن اعتباره السمة المميزة لفلسفة ما بعد الحداثة التى

تتمسك بموقف مؤيد لحرية الفكر والعمل عبر شتى تجلياتها.. وفى العالم الفلسفى الأنجلو أمريكى نستطيع أن نعثر على مثل تلك الآراء التى يعتنقها الفيلسوف البراجماتى الأمريكى Richard Roty، بطل مشهير لما يطلق عليه اسم الموروث الفلسفى القارى الحديث .وهو أيضا لا وقت لديه للنظرية الكبرى وأقل اهتماما ، على غرار الطراز البراجماتى الأصيل ، بما إذا كانت النظريات صحيحة أم غير صحيحة إنما ينصب اهتمامه على ما إذا كانت نافعة ومهمة . والفلسفة عنده ليست أكثر من شكل من أشكال المحادثة ويتجه تفضيله لكى يعثر على مصدر للأفكار لتوجيه سلوكنا إلى موضوعات أخرى مثل الأدب . وانعطاف Roty إلى ما بعد الفلسفة وهو ما يعد أيضا خصيصة مميزة لما بعد الحداثة ، هو نبذها السرد(التنظير) المعيارى الذى اقترن بالموروث الفلسفى الغربى . وتلك سلطة أخرى يجرى إيداعها بفظاظة فى مزبلة التاريخ.

ومما لا يبعث على الدهشة ألا يكون جميع الناس سعداء بالاتجاه المتواتر لما بعد الحداثة إلى مزبلة التاريخ .وقد سمى الناقد الأمريكى Fredric Jameson نظرية ما بعد الحداثة « المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها الأخيرة» معتبر إياها متواطئة مع السلطات التى تساعد على إبقاء الوضع الراهن السياسى .لقد انتقد أنصار ما بعد الحداثة باستمرار إيمان اليسار بفعالية المواجهة الايديولوجية وبالنسبة لماركسى مثل Jameson فإن نتيجة ذلك هى خدمة قضية اليمين الذى له مصلحة ثابتة فى زيادة اللامبالاة بالعملية السياسية .وقد تبنى Terry Eagleton رأيا مماثلا لرأى Jameson ، ومسترعيا الانتباه بالمراد إلى المغزى الايديولوجى لتبنى اتجاه ما بعد الحداثة ، الذى يعتبره ضارا بقضية الاشتراكية .وقد انتقد Chirstopher Norris بشدة عمل بودريار ، وخاصة ما اعتبره موقفا يتسم بالرعونة تجاه حرب الخليج . ويرى أن أنكار بودريار لحقيقة هذه الحرب إنما يرمز إلى خواء ما بعد الحداثة بوصفها نظرية ثقافية ، وإنه لا يستطيع أن يتقبل فقدان بودريار الاحساس الواضح بالاضطراب السياسى والمعاناة الإنسانية .كما أن Jurgen Habermas(٥) يجد أن ما بعد الحداثة تثير الريبة والشك من الناحية الايديولوجية .واختلف مع فلسفة ليوتار على هذا الأساس .

وإجمالا فإن فلسفة ما بعد الحداثة يتعين

تعريفها بوصفها صيغة من المذهب الشكى ، مع اهتمامها بالتركيز على تقويض أسس النظريات الأخرى ، ومزاعمها بامتلاك الحقيقة أكثر من اهتمامها بإرساء نظرية إيجابية خاصة. على الرغم من أن الشك والارتياب فى المزاعم النظرية للآخرين ينطوى بطبيعة الحال على برنامج محدد خاص بها ، ولو كان ذلك عن طريق عدم وجوده فقط ومن ثم فإن فلسفة ما بعد الحداثة يمكن أن تعتبر بمثابة نشر الفلسفة لتقويض الضرورات السلطوية الموجودة فى ثقافتنا على الصعيدين النظرى والسياسى ، وما إذا كان هذا الاتجاه سوف يثير الاهتمام لفترة طويلة للغاية فإنه يصعب قول ذلك وقد أضحت ما بعد الحداثة، وإلى حد ما، رواية كبرى خاصة (هناك «اتجاه ما بعد حداثى نهائى لمعظم القضايا الفلسفية)، ومعرضة بالتالى للهجوم بدورها كما أنه يمكن الزعم بأن فلاسفة ما بعد الحداثة قد غالوا فى أفول الروايات (النظريات) الكبرى وأحد الاعتراضات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع على قول ليوتار بتخليها عن دلالتها المستمرة تمثل فى أن الأصولية الدينية (من أكبر «الروايات » التى وجدت) تصاعدت بوضوح جلى فى العقود الأخيرة من القرن العشرين . ويلوح أن نمو الأصولية الإسلامية يلقى بظلال الشك والتساؤل على مدى صحة حكم ليوتار فى هذا الصدد ، علما بأنها تسيطر حاليا على الحياة السياسية فى عدد متزايد لبلدان فى الشرق الأوسط وآسيا مما يجعلها ذات تأثير مهم على المسرح السياسى العالمى.

ويتبنى ليوتار نفسه نظرة دورية التاريخ الثقافى حيث تستمر ما بعد الحداثة والحداثة فى التعاقب عبر الزمن فى تتابع لانهائى ومن ثم فإن ما بعد الحداثة وجدت فى الماضى (ويعتبر ليوتار شخصيات مثل Sterne(o)Laurrnce وRabelais وضمن شخصيات ما بعد الحداثة)وستوجد ما بعد الحداثة والحداثة مرة أخرى فى المستقبل وإنه من الممكن فقط الزعم أننا نعيش فعلا فى عالم ما بعد الحداثى حيث تعبر عن وجودها الاهتمامات الثقافية المتباينة (مثل اعادة تكوين الروايات الكبرى) من المؤكد أن المذهب الشكى اتجه إلى أن يسود ثم يعطل ويختفى عبر مجرى التاريخ الفلسفى وقد تكون الجولة الجديدة مفيدة فى تحقيق غرضه المعتاد فى استرعاء الانتباه إلى هشاشة بعض المواقف الفلسفية وأن يكون من الممكن لبرنامج ذى توجه فلسفى أقل سلبية أن يحتل مكانة فى المستقبل القريب.

(١) قول من التزموا الشك منهجاً مضطردا وحالا مستقرة ، فيترددون دائما بين الاثبات والنفى ويتوقفون عن الحكم (المجمع) وهو ما يجب تمييزه ، كمذهب فلسفى عن الشك المنهجى عند ديكارت وليس الشك

الوجودى راجع المعجم الفلسفى مراد وهبه (م).

(٢) يرى د.عبد العزيز حموده فى المرايا المحدبة، أن كلمـــة authority au thov-itative (سلطة وسلطوى) لا تعنيـــان سلطة سياسية أو قوة خارجية- ولكنها تعنى ما هو موثوق به إلى درجة يصبح فيها الشئ ذا سلطة أو ثقل ويمكن ترجمتها إلى نص موثوق (ص٤١٦)(م).

(٣) راجع د. محمد عنانى : المصطلحات الأدبية الحديثة ص١٣٨ و١٣٩ حيث يوضح أن دريدا فى كتابه positionsيزعم عدم وجود أى معان محددة للكلمات وأن أقصى ما نستطيع ادراكه هو الاختلاف فيما بينها وارجاء المعنى إلى أجل غير مسمى .والارجاء عكس الحضور، أى أننا حين نعجز عن الإتيان بشئ أو بفكرة فنحن نشير إليها بكلمة ومن ثم فنحن نستخدم العلامات مؤقتا ريثما نتمكن من الوصول إلى الشئ والفكرة ، وعلى هذا فإن اللغة هى حضور مرجأ للأشياء والمعانى ، ولا يمكن إذن افتراض حضورها فى وجود اللغة(م).

(١) يعرفه د. عبد العزيز حموده فى «المرايا المحدبة» (ص٣٧٨) بأنه القول بوجود سلطة أو مركز خارجى يعطى الكلمات والكتابات والأفكار والأنساق معناها ويؤسس مصداقيتها ويوضح د. محمد عنانى انه الاعتقاد بوجود مركز خارج النص أو اللغة يكفل ويثبت صحة المعنى دون أن يكون هو قابلا للطعن فيه أو البحث فى حقيقته ، أى الامكان بقدرة اللغة على الإحالة إلى أى مركز من هذه المراكز الخارجية أو النقاط المرجعية خارج النظام اللغوى والاعتماد عليها(ص٧٨) مرجع سابق (م).

* هابرماس عالم اجتماع المانى ولد فى دوسلدروف عام ١٩٢٩ وهو أحد ورثة مدرسة فرانكفورن والنظرية النقدية محتذيا خطوات هذه المدرسة فى الجمع بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية وربما كان من أهم أعماله بعد كتابه النقدى عن الماركسية «بعد ماركس ١٩٧٥ كتاب «نظرية الفعل الاتصالى» الذى احتوى على جانبين أولهما دراسة ترشيد الفعل والمجتمع وانصب الجانب الثانى على نقد العـــقل الوظيـــفى Fonctionnal-ist(المترجم).

(٥) فرانسوار ابليه (١٤٨٣-١٥٥٣) كاتب فرنسى بدأ حياته راهبا ثم انصرف إلى دراسة الطب والأدب . اتسم بعمق ثقافته ومعرفته الواسعة بحيث استطاع التعبير عن التيار الإنسانى الذى ساد القرن السادس عشر بأكمله . وتميزت كتاباته بنزعة احتجاجية وسخرية فظة فى أحيان كثيرة من الحرب والكهنوت الكاثوليكى وتعليم القرون الوسطى . مازجا بين الجد والمزح فى كتاباته التى أثرت اللغة الفرنسية.

لورانس ستيرن- (١٧١٣-١٩٦٨) روائى بريطانى كان واسع الانتشار فى القرن الثامن عشر -جاءت كتاباته مخالفة للمألوف والتقاليد الأدبية السائدة بحيث يعتبره البعض التجسيد المسبق للرواية الحديثة لما انطوت عليه أعماله من تجديدات تجاوزت العصر الذى عاشه (المترجم). ■

موقف الولايات المتحدة من مشكلة الصراع في جنوب السودان

■ د. زكى البحيرى

بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الأفريقية عامة بعد الحرب العالمية الثانية حينما بدأت شمس الاستعمار الاحتلالى التقليدى فى الغروب ، فكان ظهور الولايات المتحدة فى هذا الوقت ، ودخولها مجال السيطرة الاقتصادية استعماراً جديداً فى شكل اقتصادى جاء ليملأ فراغ رآه الاستعمار فى أحوال الدول التى استقلت حديثا استقلالا سياسيا فقط . والاستعمار الاقتصادى يقوم على ربط اقتصاديات الدول ومواردها الطبيعية ، خاصة المعدنية ، وصادراتها ووارداتها بالولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، مما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق التراكمات الرأسمالية الضخمة والأرباح العظيمة لشركات وبنوك الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة بينما تتعثر الدول والشعوب المستغلة والمتخلفة فى تطورها ، وإذا ماحققت تطورا فانه يأتى مشوها وفى حدود ماتسمح به دول الاستعمار الاقتصادى.

جاءت محاولات التغلغل الاقتصادى الأمريكى فى السودان – ذلك البلد الواسع ، الكثير الموارد – عقب استقلاله من الحكم الثنائى أو بالأحرى الاستعمار الإنجليزى ، حيث واجهته أزمة اقتصادية بسبب انخفاض المحصول الرئيسى له وهو القطن ، ورفض بريطانيا لشرائه ، وكانت سابقا هى المستورد الوحيد له وهنا ظهر التدخل الأمريكى فى شكل عرض المعونة الأمريكية على السودان أو بمعنى آخر فرضها ، ورفضها الشعب السودانى ، وقبلتها حكومة عبد الله خليل من زعامات حزب الأمة ، الذى سلم شئون

السودان للحكم العسكري بقيادة إبراهيم عبود حسب نصح السفارة الأمريكية بالقاهرة عندما يتقن من سقوط حكومته على يد أحزاب سياسية أخرى إذا انعقد البرلمان في موعده وقبلت بعد ذلك حكومة عبود العسكرية المعونة والمشروعات التي ترتبت عليها مثل إقامة مصنع لتعليب اللحوم في كوستي ، والمساهمة في إنشاء خزان الرصيرص ، والمطالبة باقامة مطارات في غرب السودان لنقل اللحوم كأن الهدف منها تحويل هذه المطارات الى قواعد عسكرية أمريكية تستخدم للسيطرة على القارة الأفريقية ، وزادت الاستثمارات والمشروعات الأمريكية في السودان خلال الفترة الأخيرة من حكم جعفر نميري الممتدة خلال النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات ، وجاء التدخل الأمريكي في سنتي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ سافرا في الشئون السودانية بهدف تهريب اليهود الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل سراً ، وهو موقف تسأل عنه حكومة السودان في هذا الوقت مما يعتبر خيانة حقيقية للشعب العربي ، ولقضية فلسطين.

وقبل أن يغادر الإنجليز السودان كانوا قد زرعوا أصول الاختلاف والتنافر بين سكان الجنوب والشمال فيه، ولذلك فانه في عام ١٩٥٥ وعند خروج الجيوش البريطانية من السودان ، وقع تمرد الكتيبة الاستوائية ومعظم جنودها من الجنوبيين ، واشتعلت الحرب الأهلية بين جنوب البلاد وشمالها تلك الحرب التي ظلت نارها مشتعلة منذ عام ١٩٥٥ وحتى ٢٠٠٢ باستثناء الفترة التي نفذت فيها اتفاقية أديس أبابا وتمتد من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٣ ، وقد أخذت هذه الحرب معها الأخضر واليابس ، وبددت الطاقات ، وحصدت الأرواح التي يقدر عددها بحوالي ٢ مليون فرد، وأدت إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الجنوب تبلغ حوالي أربعة ملايين أي أكثر من نصف سكان جنوب السودان إلى شمال السودان وغيره ، ويقال إن حكومة السودان في السنوات الأخيرة تنفق مايقرب من ٢٠٠ مليون دولار سنويا على الحرب في الجنوب في بعض التقديرات ، أو مايبلغ مليار دولار سنويا حسب تقديرات أخرى ، إن هذه المبالغ الضخمة وتلك الطاقة البشرية المهدرة والمبددة في تلك الحرب الأهلية مطروحة من مجمل انتاج وتقدم بلد نام كالسودان ، فماذا يتبقى له ، خاصة إذا كانت حكوماته غير قادرة على إحداث نقلة نوعية ، في السياسة والاقتصاد السودانيين ، ليس بسبب مشكلة الحرب الأهلية – على آثارها الكبيرة – فقط وإنما بسبب توجهاتها السياسية والأيديولوجية أيضا!؟.

ولقد أجريت المحاولات ، والاتفاقات بغرض حل مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب ، ففي

عام ١٩٨٦ جرت مفاوضات « كوكادام» دون أن تسفر عن مخرج ، وعقدت ورشة عمل كان على رأسها الرئيس النيجيرى « أباسنجو» عام ١٩٨٧ ، طرحت فيها أفكار متعددة أهمها فكرة قيام حكومة سودانية لامركزية تدير السودان مع إعطاء حكم شبه ذاتى للأقاليم النائية بما فيها الجنوب ، وكان قد طرح هذه الفكرة أحمد دريج الحاكم الأسبق لإقليم دارفور ، وفى عام ١٩٨٨ فى عهد حكومة الصادق المهدى تم اللقاء بين الصادق وجون جارانج زعيم " الحركة الشعبية لتحرير شعب السودان " أكبر القوى المعارضة والمسلحة فى الجنوب دون حسم المشاكل الموجودة ، ثم وقعت مفاوضات " أبوجا" بين حكومة الانقاذ السودانية والقوى الجنوبية بحضور الوسيط " ابراهيم بابا نجيدا " رئيس جمهورية نيجيريا ولكنها لم تسفر عن شئ حقيقى كسابقتها.

وفى عام ١٩٩٥ قامت قوى وأحزاب " التجمع الديمقراطى المعارض" – ومن ضمنها الحركة الشعبية الجنوبية – بعقد مؤتمر أسمرة الأول ، الذى نادى فيه المؤتمرون بحق تقرير مصير جنوب السودان ، وجاءت موافقة قوى المعارضة غير الجنوبية فى المؤتمر على مسألة حق تقرير المصير من منطلق رغبتها فى التخلص من حكومة الانقاذ بأى شكل ، إلا أن هذه القوى تكشفت خطورة الأمر ، ولذلك فانها فى مؤتمر أسمرة الثانى المنعقد فى عام ١٩٩٦ قالت بحق تقرير المصير ولكن فى إطار السودان الواحد.

البحث عن صيغة جديدة

وبعد أن استعصت مشكلة أطول حرب أهلية فى أفريقيا على الحل طرحت عام ١٩٩٧ مجموعة دول " الايجاد" التى تضم كينيا ، وأوغندا ، وأثيوبيا ، وإريتريا ، وجيبوتى مبادرة باسمها يساندها فى هذه المبادرة منتدى شركاء الايجاد الذى يضم الولايات المتحدة وانجلترا ، وكندا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، والنرويج ، وألمانيا .. الخ وقد ركزت المبادرة على حق تقرير المصير فى الجنوب دونما نظر لعلاقة ذلك بوحدة السودان ، كذلك تم طرح المبادرة المصرية الليبية التى لم يقتصر اهتمامها على مشكلة الجنوب بل اهتمت بجميع مشاكل السودان بما فيها مشكلة الجنوب ، وركزت على ضرورة اتفاق التجمع الديمقراطى المعارض وحكومة الانقاذ على صيغة جديدة لحكم السودان تمثل كل القوى والاتجاهات السياسية ، وتحل مشاكل الأقاليم ، وتعطيها إدارات محلية أكثر استقلالية فى إطار السودان الواحد .

وكانت حكومة الإنقاذ الاسلامية وقت وجود الترابى فى السلطة قد تبنت موقفا أصوليا متطرفا ألبت عليها كل القوى السياسية

السودانية ، مما أدى إلى خروج تلك القوى من السودان وتوجهها إلى الخارج وإلى البلاد العربية خاصة مصر ، كذلك كانت حكومة الانقاذ قد ألبت عليها الدول المجاورة سواء كانت أفريقية أو عربية بل وأصبحت فى عداء مع معظم الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى اعتبرت حكومة الإنقاذ فى الخرطوم حكومة مشجعة على الارهاب والتعصب الدينى ومؤججة للحرب فى الجنوب خاصة بسبب إصرارها على فرض الشريعة الإسلامية فى مجتمع تختلف عقائد معظم سكانه عن الإسلام ، لقد وصل حد عداء الولايات المتحدة للسودان أنها ضربت مصنع الشفاء للأدوية دون إثبات حقيقى بوجود أسلحة بيولوجية تتصف بالدمار الشامل فى هذا المصنع.

وكانت الولايات المتحدة أول الدول التى عملت شركاتها - مثل شركة شيفرون - فى كشف واستخراج البترول فى السودان ، وعندما أوشكت على استخراجه وتصديره من مناطق فى جنوب البلاد قامت الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال مرة ثانية بسبب ١) الغاء اتفاقية أديس للحكم الذاتى للجنوب ٢) وفرض الشريعة الاسلامية فيه ٣) وللاختلاف بين الشمال والجنوب حول مكان إقامة مصنع لتكرير البترول هل فى الشمال أم فى الجنوب ؟ فلما استؤنفت الحرب الأهلية بعد توقف لمدة عشر سنوات تعدى الجنوبيون على العاملين فى شركة شيفرون الأمريكية فخرجت الشركة من السودان ، إلا أنه لما تمكنت شركات أسيوية وكندية من استخراج وتصدير البترول فى السنوات الأخيرة وبدا أن السودان يمتلك كميات هائلة من احتياطى البترول تحركت الولايات المتحدة للتدخل فى السودان أو بالأحرى فى مشكلة الحرب بين الشمال والجنوب - تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان هناك - وبتوجيه من المنظمات الكنسية والمسيحية فى الولايات المتحدة وأوربا ، فاقحمت نفسها فى الصراع الدائر بين الشمال والجنوب ، ومدت يد العون لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان ، بزعامة جون جرانج.

وجدير بالذكر أن حكومة السودان والتجمع الوطنى الديمقراطى بما فيه الحركة الشعبية فى الجنوب ، كانوا جميعا يحاولون الوصول إلى موقف موحد لحل كل قضايا السودان ومشاكله المزمنة وفى مقدمتها مشكلة الجنوب انطلاقا من المبادرة المصرية الليبية التى كانوا قد نوهوا بقبول أفكارها أوليا ، وفى هذا الوقت المحورى لقضية السودان والمبادرة العربية ، جرت الاتصالات الأمريكية بزعيم الحركة الشعبية (جرانج) ، ووجهته لعدم الموافقة على

المبادرة العربية ، وأرسلت إدارة كلينتون مبعوثها " هاري جونستون" الذي وجه زعيم جيش الحركة الشعبية لرفض المبادرة المصرية الليبية التي لاتحبذها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعند اجتماع أعضاء التجمع الديمقراطي بالقاهرة ١٩٩٨ انفرد الجنوبيون برفض هذه المبادرة ، وطلب " جارانج " تأجيل اجتماع آخر كان مقررا التجمع في « كمبالا» عاصمة أوغندا في نوفمبر ١٩٩٩ ، لقد أكدت الولايات المتحدة على الأخذ بمبادرة « الايجاد » فقط.

المخطط الأمريكي

واستكمالا للدور الأمريكي خلال تلك الظروف المتأزمة قامت وزيرة الخارجية الأمريكية " مادلين أولبرايت " باستدعاء " جارانج " إلى واشنطن حيث أجرت معه مباحثات أثارت الكثير من الشك والريبة ، وأعدت الولايات المتحدة مشروعا تم عرضه على الكونجرس مغزاه " عزل حكومة الخرطوم " والدعوة لتغيير جذري في سياسات السودان ، وتقديم الدعم المالي اللازم لحركة التمرد في الجنوب ، وفي جبال النوبة ، وإبقاء العقوبات المفروضة على السودان ، وزيادة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية عليه ، والعمل على دفع مجلس الأمن لفرض حظر على توريد السلاح لحكومة السودان ، وإصدار قرار بادانة ممارسات هذه الحكومة لتجارة الرقيق ، وأن تقوم الحكومة الأمريكية بالتحري عن الشركات العاملة في مجال النفط السوداني ، ومنع الشركات الأمريكية والأفراد من الاشتغال في السودان ، ورصد مشروع قانون بتخصيص ١٦ مليون دولار سنويا لإقامة مؤسسات مدنية لتطوير السلطات في الجنوب.

وخلال إدارة الرئيس الأمريكي الحالي « بوش» (الابن) تم إرسال المبعوث الرئاسي « دانفورث» لتقصي أحوال السودان ، حيث وضع تقريرا وافيا عما فيه من أوضاع ، وأوصى في تقريره بعقد هدنة بين المتمردين في جبال النوبة والحكومة السودانية ، ونفذت الهدنة بالفعل ، كذلك أوصى المبعوث الأمريكي بالعمل على اقتسام الثروة والسلطة ، وبضرورة تقرير المصير في الجنوب ، والمناطق المهمشة.

ولما وقعت الأحداث المروعة للولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ولما كانت القوى المدانة فيها من وجهة النظر الأمريكية جماعات وبلدان عربية واسلامية زادت رغبة الولايات المتحدة في الانتقام من الذين قيل إنهم قاموا بعمليات إرهابية ضدها واستغل محركو السياسة الأمريكية في عهد " بوش" الفرصة لتوجيه الولايات المتحدة لفرض هيمنتها وتكوين امبراطورية أمريكية – خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وبقاء القطب الأمريكي الأوحد

- تسيطر على منابع البترول والمياه فى العالم ، وبدأت الولايات المتحدة بالفعل فى تنفيذ مخططها بدءا بالشرق الأوسط ، باعتباره منطقة تركز المسلمين ، ونقطة الضعف الأولى فى الوقت الحاضر ، وافتتحت الولايات المتحدة حربها ضد الدول الاسلامية - التى أطلقت عليها دول الارهاب أو التى تأوى إرهابيين يعادون الولايات المتحدة أو يتصدونها - بأفغانستان وهى تلوح الآن بضرب العراق مع وصمه بالارهاب أيضا علما بأن هذا كله غير مؤكد ، وقد تكون الدول التى سيأتى عليها الدور فى المخطط الأمريكى سوريا أو ليبيا أو إيران أو السودان ، والجزء من المخطط الموجه للسودان يهدف إلى تقطيعه ، بفصل جنوبه عن شماله أولا ، وضمه إلى مجموعة القرن الأفريقى لتكوين تحالف فى النطاق الشرقى من أفريقيا يعمل فى إطار المصالح الأمريكية ، مما يحقق للولايات المتحدة السيطرة على بترول جنوب السودان ، وربما بترول كل السودان - كما كان هدف الحرب فى أفغانستان ، إضافة لأهداف أخرى ، بترول بحر قزوين ، والسيطرة على قلب آسيا ، وهدف الحرب ضد العراق فرض السيطرة على آبار البترول والتحكم فى الكميات الهائلة هناك - الذى بدأ ينزل فى الأسواق العالمية ، كما يمكنها من التحكم فى منطقة البحيرات العظمى وفى تصريف مياه النيل ، ومحاولة مد إسرائيل بها ، ومنع قيام توحد عربى ، وخلق نظام شرق أوسطى تكون إسرائيل - باعتبارها الحليف الأول للولايات المتحدة فى هذه المنطقة - فيه بمثابة القلب الذى يتحكم فى الجسم ، مما يمكنها من التحكم فى هذا النظام وتوجيهه اقتصاديا وسياسيا لحسابها ولحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، والعمل على خلق أنظمة متشرذمة وضعيفة فى داخل أفريقيا ، على نمط السودان والصومال ، ومنع الدور العربى - الذى كان تاريخيا متحداً فى كفاحه مع الشعوب الأفريقية خاصة إبان فترة الاستقلال السياسى فى الستينيات - من الارتباط بأفريقيا ، وتعويق أو إيقاف دور منظمة الاتحاد الأفريقى ، التى ورثت منظمة الوحدة الأفريقية ، فى حل مشكلات القارة حتى لايعتبر دورها نموذجا يحتذى فى حل مشاكل القارة المتعددة، وهذا يعوق تنفيذ المخط الأمريكى فى القارة السوداء والقرن الأفريقى ، والبحر الأحمر.

مستقبل السودان

والسؤال بعد ذلك هل تنجح الولايات المتحدة فى تحقيق كل ترتيباتها فى السودان ، بعد اتفاق « ماشاكوس» الذى قرر حق تقرير المصير لجنوب السودان ؟ وهل من الممكن أن تتوصل حكومة الخرطوم الحالية إلى وضع حد للصراع العرقى والسياسى والحزبى فى السودان باتفاقها مع القوى السياسية المكونة

للتجمع الديمقراطي بما فيه الحركة الشعبية للجنوب والاتفاق على قيام حكومة منتخبة ممثلة لكل الاتجاهات لاتفرق بين سكان السودان على أي أساس ثقافي أو ديني أو جغرافي أو تاريخي ؟ وهل يتحقق قول الأستاذ « جوركوج براج» - ممثل الحركة الشعبية للجنوب في ندوة « مستقبل السودان في ضوء الأحداث الأخيرة» بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة المنعقد في ديسمبر ٢٠٠٢ تعليقا على الحوارات التي دارت بخصوص تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة - في شئون السودان - " إن المشكلة الخاصة بالحرب الأهلية في الجنوب بدأت في السودان وسوف تنتهي في السودان " ؟ إن تلك الاتجاهات السياسية الخاصة بالسودان وجنوبه تتوقف على كيفية تصرف حكومة الخرطوم الحالية ، وموقف زعامة الحركة الشعبية في الجنوب ، وموقف الشعب السوداني في كل مكان ، ثم أخيرا مواقف الحكومة والشعب المصريين - ذات الدور والعلاقات التاريخية بدول حوض النيل ، والتي تربطها بالشعب السوداني مصالح أبدية تتمثل في مياه النيل - ومواقف منظمة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ، إذا ماأحست تلك القوى والدول والمنظمات بحرج الموقف وخطورته على مستقبل السودان والمنطقة بكاملها. ■

الأغنية الشعبية والمقاومة.. وسلطة

الخطاب الهامشى

■ عيد عبد الحليم

يعد الإبداع الشعبى أحد أهم أشكال الوعى الاجتماعى للجماعة، ففى الإبداع كما فى الوعى توجد مشاعر واتجاهات شعبية ، وهو مايسميه علماء الاجتماع بـ « السيكولوجيا الشعبية».

وتعد الأغنية الشعبية أحد الروافد المهمة لتنمية وعى الشعوب ، وقد لعبت دوراً مهماً فى نضالها ضد نير الاستعمار والديكتاتورية وهى إحدى اللبنات الأساسية للهوية والأصالة والخصوصية والتمايز الحضارى ، بما تطرحه من أنساق معرفية مبسطة ومتعددة الرؤى.

وإذا كان بعض الباحثين - من أمثال « الكسندر روشكا» - ينفى فكرة وجود إبداع جماعى شعبى ، والبعض الآخر يشكك فى إمكان حدوثه فى بعض المجتمعات - رغم اعتراف الكثير منهم بتأثير الجماعة فى سياق الإبداع إلا أن موقفهم فيما يبدو قد أتى نتيجة لسيطرة الوعى النظرى السائد فى معظم دراسات العلوم الاجتماعية.

فالإبداع الشعبى ليس ظاهرة عشوائية بل هو - فى الأساس - يرتبط بقوانين تحكمه وإن مالت تراكيبه إلى مايمكن أن أسميه بـ « فطرة الابداع» لأن الإنسان فى الأصل مبدع خلاق. والأغنية الشعبية كأحد الروافد المهمة لهذا الابداع الفطرى تأتى لتعبر عن المستضعفين الذين حوصر إبداعهم غالباً من المرور إلى الثقافة المكتوبة بعد أن اختمر - كثيراً - فى

الثقافة الشفاهية.

ومبدعو هذا النوع يتوجه انتاجهم الابداعي – غالباً – للتصالح مع الحياة والتخفيف من أثقالها لتكون أقل عناء وأكثر إنسانية على حد تعبير د. عبد الباسط عبد المعطي في كتابه القيم « توزيع الفقر في القرية المصرية ».

ولعل من أهم سمات هذا النوع الفني ، أنه ينتمي بصورة أو بأخرى الى الفلكلور الذي يتسم بطبيعة هجومية اقتحامية ، حيث يخترق كل مايتوهمه البعض من أنه « فوق فلكلوري» ، فرحابة الجمل الحرة التي تأتي مقترنة بالنكتة والأسطورة يكسبه تنوعاً واختلافاً باختلاف الجو الطبوغرافي والمكاني. بالإضافة إلى كونه يخلق وجوداً خاصاً لسلطة الخطاب الهامشي.

عزف منفرد

وعلى مر التاريخ المصري انتشرت أغاني المقاومة ذات الطابع الشعبي وإن اشتهرت بعض المدن المصرية بفرق غنائية كان هدفها الأولشحذ الهمم ، واستنطاق البنية النضالية داخل التكوين المصري – وخاصة في الفترة مابين ١٩٥٤ و١٩٧٣ ، حيث ظهرت فرق " الطنبورة" و" السمسمية" في مدن القناة. والطنبورة عبارة عن فرقة أسسها زكريا إبراهيم ، وهي فرقة موسيقية غنائية تعتمد على مايسمى بـ " المسرح الإرتجالي" ، هدفها الرئيسي احياء التراث الموسيقي الشعبي ومزجه بالحياة في مصر.

وتبلغ حصيلة الفرقة من الغناء المروث مايزيد عن ٢٠ سنة، تعتمد على تقديم التراث في جو يسوده المرح، من خلال تفاعل المووث مع الترانيم الروحية مع السمسمية – وهي آلة وترية ذات أصول فرعونية ، أتت مع هجرة الصيادين القدامي القادمين من سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى مدن القناة . وعن أشهر الآلات التي تستخدمها الفرقة إلى جانب « السمسمية» نجد « الناي » و« الصاجات» و« المثلث» و« الر» و« الطبول ».

وفي الوقت الحالي تقدم عروضاً أسبوعية في مدينة بور سعيد وقد أنتج عنها عدة زفلام تسجيلية منها فيلم " الضمة" وهو فيلم روائي قصير مدته ٥٠ دقيقة من إخراج سعد هنداوي عام ١٩٩٨. وفيلم آخر لمحطة «HRa » الألمانية إخراج باري جافن وألفريد هوبر.

كما صدر لها شريط كاسيت تحت عنوان « نوح الحمام» سنة ٢٠٠٢ وهو أول شريط كاسيت للفرقة في مصر.

قد ضمت الفرقة مجموعة من المنشدين والمغنيين الشعبيين ، من أمثال : الريس إمبابي – توفى سنة ٢٠٠١ ، والريس أحمد وليم توفى سنة ١٩٩٢ ، وسعد أبو الشحات توفى سنة ١٩٩٤ والأسطى محمد القط توفى سنة ١٩٩٣.

بالإضافة إلى المجموعة الحالية وتضم الشيخ رجب ومحمد السعيد والسيد الجيزاوى ، ومرسى إبراهيم ، وحمام ، ومحسن العشرى ، وأحمد كنش ، والعربى جاكوما ، ومنصور حسين ، ومسعد باغة ، ومحمد المصيلحى ، والعربى البيه ، وسامى عبد النبى ، ومحسن جبريل ، وشوقى الريدى ، وصابر جزر ، وصلاح الحصرى.

ومن أشهر الأغنيات التى تشدو بها الفرقة أغنية:

يامسافر بور سعيد
عند البلد الحزينة
سلم على كل نسمة
بترفرف ع المدينة
وهات حفنة تراب
واقطف لى عرق غاب
يابلدى ياعزيزة
فى نسمتك اللذيذة
شوقى يوم عن يوم يزيد
للغالية بور سعيد

أنواع الهجرة

وتعد هذه الأغنية إحدى أكثر الزغانى انتشاراً خاصة بين مهجرى القناة ، حيث الإحساس بالغربة الذى اكتنف الجميع ومن بينهم مطربى الطنبورة خاصة زكريا إبراهيم الذى انتقل مع أسرته مهاجراً إلى مدينة السنبلاوين.

وهذه الأيام تعد أكثر الأيام بؤساً فى عمر مدن القناة الثلاث « بور سعيد - الاسماعيلية - السويس».

فالهجرة الأولى فى ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى واستغرقت عدة شهور ، والهجرة الثانية فى ١٩٦٧ بعد الهزيمة.

وقد اشتهرت أغانى « بور سعيد شباب ورجال » و« فى بور سعيد الوطنية » والتى يقول مطلعها :-

المجموعة : فى بور سعيد الوطنية
شباب مقاومة شعبية
دافعو بشهامة ورجولية
وحاربوا جيش الاحتلال
مبروك ياجمال
المؤدى : بالطيارات والمدافع
فشل هجومهم مش نافع
واحنا ببنادق بندافع
وربنا نصر الأبطال
مبروك ياجمال
المجموعة : فى بور سعيد الوطنية
شباب مقاومة شعبية
دافعوا بشهامة ورجولية
وحاربوا جيش الاحتلال
مبروك ياجمال
المؤدى : ايدين وبن جريون ومولية

جايين يحاربونا على إيه

طارت عقولهم ولاإيه

علشان ماأممنا القنال

مبروك ياجمال

مبروك يارجال

المجموعة : في بور سعيد الوطنية

شباب مقاومة شعبية

دافعوا بشهامة ورجولية

وحاربوا جيش الاحتلال

مبروك ياجمال

المؤدى : فرنسا كانت سالبانا

والانجليز مصوا دمانا

وباريس بتاخد إعانة

قال إيه من أسهم القنال

ماقطعها جمال..

مواقف فدائية

وتستحضر بعض أغنيات « الطنبورة» جوهر التاريخ النضالي للشعب المصري خاصة المواقف الفدائية في فترة العدوان الثلاثي: وإن اتخذت بعض الأغاني قيمة الحوار كبنية أساسية للنص المغنى:

مثل أغنية « بلد الفدائيين» :

بلدى يابلد الفدائيين

لدى يابلد الثوريين ..

بافخر بيكى في كل مكان

وأحلف بيكى بألف يمين

بلدى يابلد الفدائيين

اسمع قصة جندى شهيد

ابن بلدنا الحر سعيد

ضحى بهمة وعزم حديد

يوم عدوان ستة وخمسين

بلدى يابلد الفدائيين

كان يومها ماسك دورية

ع القنصلية الإيطالية

مليان حماسة ووطنية

عن الأعادى ماغمض عين

بلدى يابلد الفدائيين

واقف وايده على زناده

يحمى الأجانب في بلاده

ويحمى أرضه وأمجاده

من الوحوش الهمجيين

بلدى يابلد الفدائيين

لما العدو فقد عقله

من اللى شافه حصل له

ضرب بوحشية قنابله

لكن قنابله تخوف مين

بلدى يابلد الفدائيين

قنصل إيطاليا طلع إنسان

قال للسعيد أنا عندى أمان

تعالى تنجا من العدوان

وإحنا لجهدك مش ناكرين

بلدى يابلد الفدائيين

رد السعيد بصوت عالى
بعد الوطن إيه يبقى لى
أموت شهيد وطن غالى
بلدى يابلد الفدائيين
سقط شهيد الحرية
على رصيف القنصلية
وتانى يوم الصبحية
بكوا عليه الإيطاليين
بلدى يابلد الفدائيين
بلدى ياغنوة على لسانى
حبك فى دمى وكيانى
فداكى أهلى وأوطانى
وبكرة راح نفدى فلسطين
بلدى يابلد الفدائيين .

الوعي بالحدث

وليست « السمسمية» بمنأى عن الأحداث الجارية فى أرض فلسطين ، بل تعيش فى قلب الحدث لتواكب وتعبر ، وهذا يجرنا إلى الحديث عن دور الثقافة الشعبية وتزثيرها الواقعى فهى فى حد - ذاتها تعبير مكثف عن طموحات وآلام الناس التى أسهم الوجود الاجتماعى فى صياغتها عن وعى ، والوعى كما عرفه « ابن منظور» فى لسان العرب هو « عقيدة وعقل ووجدان » وهذه الأبعاد الثلاثة هى - تقريباً ماتكئت عليه وانشغلت به فرق السمسمية منذ نشاتها وخروجها إلى الشوارعلتشارك الناس آلامهم وأحلامهم ، ومن المعروف أن الفرقة ظلت عشرين عاماً منكفئة على ذاتها بعد أن ترسخت أفكارها وتم تأسيسها على يد « عبد الله كبرين» فى بداية الثلاثينيات.

ومن الأغانى التى اشتهرت بها الفرقة فى الفترة الأخيرة خاصة مع تصاعد الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، أغنية « ياصهيون» والتى تقول كلماتها :

ياصهيون وياصهيون
فلسطين دى بلدنا يادون
فلسطين دى عربية مش عبرية
بره .. بره ياملعون
قال جايين يعملوا دولة
ماإحنا الأولى
والمجازر دى علاولة هى مقاولة
دى فضيحة فى الكون
ياعصابة وزعيمك، شارون
مالهمش دولة ولايحزنون
عملوا المدابح لأهالينا ولاحد يحوش
والعالم كله رفع صوته لشارون ولبوش
أما الشعوب العربية
عرفت طريق الحرية
دولة إيه ياصهاينة يادون
ياصهيون .. ياصهيون
فى رام الله ونابلس وجنين
فيه مقاومة فيه فدائيين

واحنا عرب كلنا جايين

نحمى أرضك يافلسطين

مالكشى دولة ولايحزنون

ياصهيون .. ياصهيون

ترانيم الروح

وإذا كان هذا هو حال فرق السمسمية فى مصر ، فإن الفرق الغنائية فى فلسطين تتضافر ألحانها مع الدم فى ترانين هى أشبه بشدو الروح، فالمنتفضون الفلسطينيون يستخدمون الأغنية الشعبية كسلاح رساسى فى عملية التعبئة الجماهيرية ، ففى أحيان كثيرة تتحول حفلات العرس الفلسطينية الى مناسبات قومية ، تتردد فيها كلمات تشيد بالدور الاستشهادى للفدائيين الفلسطينيين.

ويرجع هذا - فى الأساس- إلى وجود عدة فرق غنائية تقوم بهذا الدور النضالى ومن أشهرها فرقتا « نجوم الليل» و« الأنوار» وتسجل أشرطة الكاسيت الوطنية وتوزع فى الضفة الغربية وغزة ، وتشتمل هذه الأغنيات على المكونات الأخلاقية الوطنية للشعب الفلسطينى من خلال تمجيد المقاتلين الذين يحملون السلاح والاحترام للفلاحين والمزارعين المتمسكين بأرضهم مما يعكس العالم الروحانى لجيل الشباب فى تلك الأرض المقدسة.

ومن أشهر المطربين الشعبيين فى فلسطين « معروف الكزرون» من منطقة البيرة - والذى انتشرت أغانيه بين الصغار والكبار ومن أهمها « فى قدس القرآن لن يسيطر شعب غريب» و« دبابات عرفات تتجول وتسفك دماء الصهاينة» وأغنية « أريد بناء أرض وتربية أولادى على حب البندقية» ومن أهم الأغنيات المتداولة فى الشارع الفلسطينى أغنية " نزلنا إلى الشوارع" للمطرب " وليد عبد السلام" من مدينة " رام الله" يقول فيها :-

نزلنا الشوارع .. ورفعنا الرايات

نغنى للحرية .. أحلى الأغنيات

أغان للحرية .. والوحدة الوطنية

والحروب الشعبية .. طريق الانتصارات

وفى أغنية أخرى لنفس المطرب - وهو فى نفس الوقت المؤلف - تقول كلماتها:

مابدنا ناصحين يويا .. ولاسردين يويا

بدنا قنابل يويا .. سيل م القنابل يويا

السلاح بيدك يويا .. يرسم لك دربك يويا

والعقل فى راسك يويا .. تعرف خلاصك يويا

واستخدام الأغنية الشعبية كأحد أسلحة المقاومة يكمن وراء ذكاء فطرى ، فمن الصعب مراقبة مضمونها وضبط عملية توزيعها على الرغم من احتوائها على تعبيرات مباشرة ولاذعة.

أى أن مثل هذه الأغانتى لايستطيع النظام

الأمنى الإسرائيلى الوقوف على معناها الأصلى ، نظراً لما تعتمد عليه من رمزية شديدة لاتفهمها سوى القلوب التى آمنت بالحق والنضال.

ويصف الكاتب الإسرائيلى « دون شنعار» الصراع المحتدم بين الأغنية الشعبية الفلسطينية وجهاز الأمن الإسرائيلى بأنه « أشبه بلعبة القط والفأر»، نظراً للحمولة الرمزية التى تغلف الخطاب الإبداعى لهذه الأغنية ، وذلك فى مقال نشر مؤخراً فى جريدة « يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية.

وهذا الصراع لايتوقف عن الرفض المعلن للقيادة السياسية لإسرائيل ، بل يتجاوز الى العقوبة بالسجن ، فمن يجهر بمثل هذه الأغانى المعادية للممارسات الإسرائيلية يحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، أما إذا ماصرحت الأغنية باسم الرئيس الفلسطينى " ياسر عرفات " فتكون العقوبة السجن لمدة خمس سنوات !! ■

قالوا

معلق أنا على مشانق الصباح

وجبهتى -بالموت- محنية!

لأننى لم أحنها .. حية!

أمل دنقل

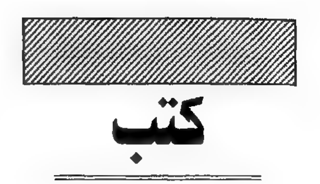
قـالوا

فى غرف العمليات
كان نقاب الأطباء أبيض ،
لون المعاطف أبيض،
تاج الحكيمات أبيض ، أردية الراهبات ،
الملاءات
لون الأسرة، أربطة الشاش والقطن
قرص النوم ، أنبوبة المصل،
كوب اللبن
كل هذا يشيع بقلبى الوهن
كل هذا البياض يذكرنى بالكفن!
فلماذا إذا مت ..
يأتى المعزون متشحين..
بشارات لون الحداد؟
هل لأن السواد..
هو لون النجاة من الموت؟
لون التميمة ضد.. الزمن ،
ضد من..؟
ومتى القلب –فى الخفقان–اطمأن؟!

***

بين لونين : أستقبل الأصدقاء ..
الذين يرون سريرى قبرا
وحياتى ..دهراً
وأرى فى العيون العميقة
لون الحقيقة
لون تراب الوطن!

أمل دنقل



فخ المنظور الثقافى

د. سمير أمين

فخ المنظور الثقافى المجرد

■ سمير أمين

تتلخص أطروحة رضا هلال فى كتابه المعنون بـ «المسيح اليهودى ونهاية العالم» فى مقولة بسيطة مفادها انحياز الولايات المتحدة لدولة إسرائيل ومساندتها مساندة شاملة بلا قيد ولا شرط فى مشروعها التوسعى الذى يسعى إلى تصفية الوجود العربى فى فلسطين على الأقل، بل وفى المناطق المجاورة «من النيل إلى الفرات» إذا سمحت الظروف بذلك.

ويرجع ذلك إلى أسباب ثقافية الطابع أكثر منها سياسة ، أى بتعبير آخر إن هذا الانحياز لاهوتى المصدر وليس انحيازا استراتيجيا ناتجا عن المشاركة فى المصالح . بل يزعم رضا هلال أكثر من ذلك ويدعى أن هناك تناقضا بين الخيار المذكور- أى مساندة إسرائيل- وبين مصالح الولايات المتحدة (دون تحديد مضمون ما يعنيه هو بالمصالح المعنية) ثم يستنتج رضا هلال من اكتشافه لهذا التناقض المزعوم (والذى سوف نرى أنه قائم على تجاهل واقع المجتمع الأمريكى وممارسات طبقته الحاكمة) ، أن الجمهور الأمريكى-أى الرأى العام- هو الذى يفرض على مؤسسة الحكم هذا الخيار المنحاز للمشروع الصهيونى.

ثم تقوم الأطروحة على فضح «يمين مسيحى» له نظرة دينية تدعو إلى مساندة الصهيونية حيث إن المسيحية طبقا لهذا الفهم قد أصبحت «يهو مسيحية» أى مسيحية «نصف يهودية» ، ويبحث المؤلف عن مصادر هذا الفهم المسيحية ، فيجدها فى تاريخ الثورة البروتستانية التى أعطت الأولوية لقراءة التوراة (العهد القديم) ولو على حساب مقولات الإنجيل

(العهد الجديد) .كما أن رضا هلال قد اختار من بين مختلف مقولات الإنجيل التركيز على ذلك الفصل المعنون بـ «الرؤيا» Apoc- alypse المنسوب إلى القديس يوحنا ، وذكر بهذه المناسبة أن القصة المذكورة تقوم على تنبؤ بعودة اليهود إلى فلسطين ، وإحياء دولتهم اليهودية ثم عودة المسيح فاهتداء شعب إسرائيل للمسيحية ثم إنهاء العالم.

اليمين المسيحى

ينطلق رضا هلال من وصف صحيح ودقيق لظاهرة اليمين المسيحى الأمريكى المعاصر وممارساته وأساليب عمله وخطوات صعوده لدى الرأى العام ، ومدى اكتسابه نفوذا داخل المؤسسة الحاكمة وبالأخص فى صفوف الحزب الجمهورى.

وبما أن هذه الظواهر- والتى أعتبر أنا وصفها فى الكتاب المذكور صحيحا تماما- قد ظلت مجهولة إلى حد كبير فى المجتمع العربى والمصرى فإن إفادة الكتاب بذكرها قد أكسب المؤلف سمعة واسعة وقوة فى إقناع القارئ بصحة وأهمية أطروحته.

ولنذكر هنا باختصار تلك المقولات الرئيسية ، التى يقدمها هذا التيار الدينى المتطرف وممارساته وأساليب عمله ومدى مشاركته فى المؤسسة الحاكمة.

ثمة فعلا «يمين مسيحى» بشكل عام قد تجلى فى صور متتالية عبر التاريخ ، فالديانات -شأن المسيحية فى ذلك شأن جميع الديانات- ظواهر معقدة لها بالضرورة وجه اجتماعى . أقصد أن تعامل الديانة مع الواقع الاجتماعى، وتباين المصالح الفاعلة فى إطاره لابد أن يؤدى إلى تعدد «التفسيرات» . فهناك دائما تفسير «محافظ» (يمينى) يتمشى مع المصالح الحاكمة والمهيمنة ، كما أن هناك أيضا فى بعض الظروف تتبلور تفسيرات أخرى يطرحها المظلومون لدفع قضاياهم ، وهى إذن تفسيرات تقدمية (يسارية) إلى حد ما على الأقل .

هناك قاسم مشترك للتفسيرات اليمينية لا يتغير فى جميع الظروف ألا وهو الدفاع عن «أخلاقية محافظة» تضفى أهمية حاسمة لإدانة «التغيير» الاجتماعى بشكل عام وما يرافقه بدوره من تحولات فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، وخاصة فى مجال تنظيم العائلة، فالأخلاقية المحافظة تكره التغيير وتنظر له دائما على أنه مجرد« تسيب».

واليوم يركز اليمين المسيحى على إدانة الإجهاض والتسامح بالنسبة للممارسات الجنسية المثلية . بل يلجأ فى تعامله مع هذه الظواهر إلى استخدام وسائل العنف، بما فيها الهجوم البدنى على الأطباء والممرضات فى المستشفيات التى تمارس الإجهاض.

يضاف إلى ذلك إلى ذلك أن اليمين

المسيحي الأمريكي وهو يدافع عن مفهوم الحرية يكاد ينحصر دفاعه في حرية تحرك الفرد في إطار آليات وفعاليات السوق. أي بمعنى آخر دفاع عن« حرية المنشأة» في إطار الرأسمالية Free enterprise. هكذا ليبدو أن اليمين المسيحي المذكور إنما هو يمين «حديث» بمعنى أن مفاهيمه للحرية والعدالة ليست هي مفاهيم اليمين المسيحي للقرون الوسطى. على سبيل المثال ، فهو إذن تفسير يتمشى تماما مع مقتضيات المعاصرة الرأسمالية ، وهنا نرى أن اليمين المسيحي المذكور يقع في فخ الاستلاب السلعي الخاص بالنمط الرأسمالي ، فهو يمين حقيقي إذ إنه يعادي تماما مبادئ الاشتراكية التي تقوم على نقد هذا الاستلاب -من هنا كراهيته للشيوعية وبالتالي توظيفه من قبل المؤسسة الحاكمة. بيد أن رضا هلال يتجاهل تماما هذا الوجه من الإشكالية، وذلك لأنه يتجاهل تماما مفاهيم النقد الاشتراكي للرأسمالية، ومنها نقد الاستلاب السلعي فلا يهتم رضا هلال بماهية الرأسمالية كما سنرى فيما بعد.

ويفيد رضا هلال القارئ بمعلومات صحيحة وهامة حول مدى «تدين» المجتمع الأمريكي- بالمقارنة مع شعوب أوروبا- ومدى تغلغل فكر اليمين المسيحي في هذا الإطار . ويشير إلى ممارسات وأساليب عمل استراتيجية وتكتيكية استخدمتها بعض الكنائس البروتستانتية والنحل الحديثة النشأة، قد أدت بالفعل إلى إكساب هذا التيار وزنا ثقيلا في«الرأي العام» ، ومن هذه الأساليب التغلغل في مؤسسات التعليم والقضاء والإعلام ، فالانتقال إلى المجال السياسي من خلال التركيز على جمع الأصوات الانتخابية لصالح مؤسسة الحزب الجمهوري .فالحركة- كما يقول رضا هلال- التي كانت «ما قبل السياسة» بمعنى أنها لم تسع إلى السلطة قد أصبحت الآن حركة سياسية تسعى إلى ممارسة السلطة.

كما أن رضا هلال قد ركز على الأساليب الإعلامية التي يستخدمها اليمين المسيحي الأمريكي ومنها بالأخص إلقاء خطب متكررة ومتبسطة في الإذاعات وقنوات التلفزة(الوعظ التلفزي).

لا أختلف مع رضا هلال في أقواله بهذا الصدد ، بل أوافقه تماما في دقة وصحة وصفه للظاهرة.

على أن رضا هلال قد أضاف إلى مقولات اليمين المسيحي وممارسته الموصوفة أعلاه تركيزا خاصا على « نظرة» هذا التيار الديني الرجعي إلى علاقته بالمشروع الصهيوني ، له أهميته الخاصة، وسوف نرجع إلى هذا الجانب من الإشكالية فيما بعد.

التخلف الثقافى تناقض وهمى

لن تفوت على من قرأ وصف رضا هلال لأفكار وممارسات اليمين المسيحى ، المشابهة التى تفرض نفسها بين تجليات هذا التيار الدينى المتطرف وبين تجليات الإسلام السياسى.

فالتياران يشتركان فى سذاجة النظرة إلى « المشكلة الأخلاقية والثقافية» ووضعها فى مركز الاهتمام، إن لم يكن من التحليل العلمى- الناقص تماما فى كلتا الحالتين . والتياران يشتركان فى نفس النظرة المحافظة بل الرجعية وكراهيتهما للتغيير بشكل عام، ولما قد يحدث من تطور فى العلاقات العائلية بشكل خاص . والتياران يركزان على نفس الظواهر -مثل الإجهاض وتحديد النسل ..إلخ وكلاهما يلجأن إلى وسائل العنف من أجل «التخلص» مما يبدو لهما «تسيبا» . والتياران يستخدمان فى توظيف وسائل الإعلام وخاصة التلفزة. فمن سمع وعظا تلفزيا أمريكيا لا يفوت عليه التشابه الشامل بين أسلوبه وبين أسلوب الوعظ التلفزى للإسلام السياسى.

وكذلك نجد تشابها واضحا تمام الوضوح بين نجاح اليمين المسيحى الأمريكى فى المشاركة فى الحكم وما يحدث فى البلاد العربية . ففى كلتا الحالتين نواجه نفس ظواهر: ردة الدولة واتخاذها مواقف انتهازية فى مواجهتها للحركة المعنية ، وذلك سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الدولة الأمريكية نصف العلمانية أم بالنسبة إلى الدول العربية غير العلمانية!.

وكذلك فإن الحركتين تشتركان فى امتناعهما عن نقد الرأسمالية ، بل قبولهما مبادئ سيادة علاقات السوق كما هى بلا تحفظ ، فالإسلام السياسى هو الآخر يتجاهل مبادئ نقد الاشتراكية للرأسمالية ويقبل سيادة فعاليات السوق دون تساؤل يذكر . والحركتان أصبحتا حركتين سياسيتين بنفس المعنى أى حركتين تسعيان إلى السلطة فى إطار الرأسمالية فهما جزء لا يتجزأ من اليمين بشكل عام.

فالسؤال الصحيح الذى يجب أن يطرح هنا هو الآتى: ما هى المصالح الاجتماعية التى تخدمها هاتان الحركتان؟ ولماذا تلجأن إلى نفس الأسلوب « الدينى» شكليا والمتخلف فى حقيقة الأمر؟.

لم يطرح رضا هلال هذه الأسئلة بل لم يخطر بباله التشابه الذى رأيت من الضرورى توجيه النظر إليه.

أما أنا فأنسب الأسلوب الرجعى الدينى الشكل الذى يشترك فيه التياران من أجل التوصل إلى السلطة إلى ظاهرة مشتركة، ألا وهى التخلف الثقافى والسياسى للمجتمعات

المعنية. أقصد تخلف المجتمع الأمريكي ، بالمقارنة مع المجتمعات الأوربية التي تنتمي هي الأخرى إلى مراكز المنظومة العالمية ، وكذلك تخلف المجتمعات العربية والإسلامية في المرحلة الراهنة بالمقارنة بما كان الأمر عليه في مراحل سابقة من التاريخ القديم والحديث ، بحيث إن التناقض في الظاهر بين المشروعين ، إنما هو تناقض وهمي .. فالصراع بينهما ليس صراع حضارات ، كما يحلو لخطاب هنتجتن المشهور أن يقوله ، بل أقرب إلى أن يكون صراعا بين بربريات كما كتبه جلبير أشقر ، أي صراع بين بربرية الاستعمار الأمريكي السائدة من جانب ، وبربرية رد الفعل من طرف بعض ضحاياه المتخلفين من الجانب الآخر.

كما أننا سوف نرى أيضا فيما بعد أن التشابه يتجاوز حدود المجال السياسي والاجتماعي ليشمل قضايا المنهج والتجاه إلى قراءة ساذجة للنصوص الدينية في كلتا الحالتين، والاعتماد على منهج مثالي يصل إلى أقصى المثالية يتجاهل تماما إشكالية وطابع التحديات الاجتماعية الصحيحة.

ولنتناول الآن المفاهيم المطروحة في كتاب رضا هلال حول « اليهو مسيحية» ومقوماتها ومصادرها.

المخلوق والخالق

تنحصر أطروحة اليمين المسيحي في هذا المجال- طبقا لرضا هلال -في قصة إحياء دولة إسرائيل ، وإعادة بناء معبد أورشليم ثم عودة المسيح واهتداء شعب إسرائيل بالمسيحية فإنهاء العالم.

الملاحظة الأولى التي أود أن أطرحها بهذا الصدد هي أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مسيحيين متدينين ، لا يؤمنون على الإطلاق بمثل هذه القصة، علما بأن المتدينين أنفسهم يكونون أقلية صغيرة فقط- في فرنسا(١٠٪) -وأن نسبتهم تتراوح حول الثلث في بلدان أوربية أخرى ، فلا يمثلون أغلبية في الولايات المتحدة . وعلما أيضا بأن الأغلبية الساحقة في صفوف اليمين المسيحي نفسه يكتفون بالمقولات المحافظة المذكورة فيما سبق ويرضون بها دون إضفاء أي اعتبار «للقصة» التي اهتم رضا هلال بذكرها.

لئن آمن البعض ، ومنهم «شخصيات أمريكية كبرى» مثل الرئيسين ريجان وبوش ، بمثل هذه الخرافة، لست أدري ، ولكن أستطيع أن أتصور أن القدرة الذهنية المحدودة لمثل هذين الشخصين تتيح مشاركتهما في الإيمان بمثل هذه الخرافة.

على أن الإيمان بالقصة يفترض درجة من السذاجة يستحيل أن نتصورها سائدة عند

صناع القرار السياسي ، الذين تتكون منهم المؤسسة الحاكمة ، فعلى سبيل المثال تقول القصة إن شعب إسرائيل على وشك الاهتداء بالمسيحية! ورضا هلال يوحي بأن « اليمين المسيحي» يعتمد في صنع قراراته السياسية على القناعة بأن الأمر على هذا الوجه ، فلا يميز رضا هلال بين « فكر » النحل الأمريكية المتخلفة المذكورة -وهو فكر ساذج بالفعل ناتج عن تخلف الثقافة الأمريكية -وبين فكر المؤسسة الحاكمة، وهو في رأيي وبالتأكيد فكر عقلاني منطقي غير ساذج وإن كان إجراميا وقادرا على توظيف سذاجة وتخلف النحل المعنية.

وبالقطع لا تعتمد المؤسسة الحاكمة في صنع قراراتها على مثل هذا «الأمل» الغريب ألا وهو أن شعب إسرائيل على وشك الاهتداء بالمسيحية.

فالمؤسسة الحاكمة الأمريكية تعتمد في صنع قراراتها على أسس أخرى . وتطور استراتيجيات وتكتيكات عقلانية تماما من أجل دفع مصالحها الاقتصادية والسياسية والجيو استراتيجية لادخل فيها لمقولات الخرافة المذكورة.

وسوف نرى أن التجاه رضا هلال إلى هذه الفرضية الغريبة ألا وهي أن المؤسسة الأمريكية الحاكمة «تؤمن» بخرافة قصة اليمين المسيحي المتطرف المذكورة ، ليحل عنده محل البحث عن المصالح الحقيقية التي تمثلها هذه الطبقة الحاكمة ، إنما يلعب دورا أيديولوجيا معيناً فيؤدي في نهاية المطاف إلى عجز في رسم استراتيجية فعالة في مواجهة خطط العدو الاستعماري الحقيقي.

ملاحظاتي التالية تخص نظرة رضا هلال لتاريخ المسيحية ولاهوتها ، وهي نظرة ضعيفة الأساس تظهر أوجهاً عديدة من التجاهل الخطير في هذه المجالات.

أولا: يعلم الجميع أن التوراة كتبت في عصر نفي اليهود في بابل في القرن الخامس قبل الميلاد، وأن العودة المذكورة في الكتاب تشير إلى إنهاء هذا النفي لاغير ، فلا تمت بصلة للعودة التي نادت بها الصهيونية الحديثة، وعندما أقول «الجميع» أقصد الأغلبية الساحقة في صفوف المتدينين هنا وهناك وخاصة في أوروبا .أما الجماهير غير المتدينة فلا تهتم أصلا بتاريخ التوراة ومقولاتها.

ثانيا: لا يخلط المسيحي المتدين في أغلبيته الساحقة بين الشعب المسيحي وشعب إسرائيل فالمتداول عنده أن المسيحية ديانة أقيمت على طموحات عالمية، وبالتالي فإن مفهوم الكنيسة قد حل محل شعب إسرائيل وذلك بشكل نهائي.

ثالثا: لا يضفي المسيحي المتدين، في

أغلبيته الساحقة ، أهمية ما لقصة عودة المسيح وإنهاء العالم، فالتفسير الدارج عنده عن فصل الرؤيا وعودة المسيح وإنهاء العالم المنسوب للقديس يوحنا إنما هو أن هذه القصة تمثل تجليا آخر لقصة إحياء الموتى الموجودة لدى ديانات الكتاب الثلاث ، بينما التفسير الذى أصبح الآن سائدا عند المسيحيين المحدثين فى البلدان المتقدمة ذات الثقافة العالية هو تفسير قائم على قراءة دلالية للتراث الدينى.

لم يدرك رضا هلال أن ثمة اختلافا جوهريا بين التراث التلمودى ، وكذلك القراءة النصية الموجودة عند البعض فى الشريعة الإسلامية ، وبين القراءة الحديثة لتراث اللاهوت المسيحى الذى لم يجد أمامه «نصا واحدا كاملا ونهائيا» فتصدى إلى نصوص متعددة وغير دقيقة ، الأمر الذى فرض عليه الاعتماد على قراءة دلالية للعهد الجديد ، حتى أصبحت المسيحية بالتدريج عند أقسام مهمة ممن يعتنقونها -خاصة فى أمريكا اللاتينية وأوروبا ذات التراث الثورى،كما يقال عنها «ديانة دون دوغما». هذه الأقسام المهمة لا تمثل طليعة منعزلة عن شعوبها ، لكن رسالتها بكل ما تنطوى عليه من سمو أخلاقى وتوجه إنسانى شامل ، وتركيز على آمال وحقوق المستضعفين فى الأرض وتغليب الأمل فى المستقبل على عوامل اليأس ، تتمثل على المستوى العقائدى فى الإيمان بأن ثمة تلاقيا سوف يتبلور من خلال تطور إنجازات الإنسانية الصادرة عن الإلهام ومشروع الرب . هكذا سوف يتحقق بالتدريج جوهر العقيدة القائلة بأن المخلوق قد خلق على صورة الخالق.

فلسفة التنوير

لن أخوض هنا فى مزيد من التفاصيل حول مختلف أوجه إشكالية مسيرة العقيدة الدينية المعنية، مكتفيا بالإشارة إلى ما سبق أن كتبته (انظر العام والخاص فى الديانات الكبرى) وأقل ما يمكن أن يقال عن منهج رضا هلال هو أنه قائم على معرفة منقوصة للعقائد المذكورة ، وتجاهل تطورها والقضايا التى تعارضت على أرضيتها مختلف تيارات اللاهوت ، علما بأن الاستنتاج العام الذى أشرنا إليه بشديد من الإيجاز ، يتعلق بجميع التيارات التقدمية(مثل لاهوت التحرير) بل وأيضا ببعض التيارات المحافظة التى لا تستطيع أن تنعزل تماما عن التقدم المفاهيمى العام الذى يسرى منذ زمن فى مجتمعاتها ، حتى أصبحت على ضوئه أقوال النحل الأمريكية تمثل « الشاذ» والاستثنائى لا العام والمقبول.

رابعا: تظهر تماما نواقص منهج رضا

هلال في تناوله قضية « مصادر» الأطروحة الشاذة التي حلا له أن يركز عليها.

فلم تتجاوز نظرة الكاتب لحركة الإصلاح البروتستانتي حدود التعميمات الدارجة التي لا يقبلها الدارس المثقف للتاريخ.

تنحصر هذه النظرة في جملة واحدة (صفحة ١٦٦) تقول إن « البروتسانتية أكدت الفرد وهو الوصي على عقله والمسئول عن نفسه بيد أنها جذرت التراث اليهو مسيحي».

يعزى الجزء الأول من الجملة إلى الأطروحة التي قدمها فيبر في زعمه المشهور أن البروتستانتية هي مصدر نشأة الرأسمالية . وبالرغم من أن هذه الأقوال قد اكتسبت شهرة في البلاد الأنجلوسكسونية- ربما لأنها تمتدح دورها في إبداع الحداثة- إلا أنها في واقع الأمر ضعيفة الأساس . فماركس ومن بعده العديد من علماء التاريخ ، قد طوروا نظرة مختلفة تماما عن هذا الفصل من التاريخ الأوروبي ، فاعتبروا البروتستانتية شكلا مبكرا وغير ناضج تجميعي ضم معا مصالح البرجوازية الناشئة ، ومصالح الإقطاع المهيمن سابقا ، فأضفى طابعا وطنيا للمؤسسة الدينية البروتستانتية ، كما أن ماركس قد أشار إلى الطابع الرجعي للحركة اللوثرية- وهو ناتج تخلف ألمانيا- وتحالفها مع أمراء الإقطاع ضد ثورة الفلاحين . أما المذهب الكلفيني الذي نشأ وانتشر في أقاليم متقدمة بالمقارنة مع أوضاع ألمانيا ، فلم يمثل هو الآخر حركة جذرية من أجل تكريس سلطة البرجوازية وانعتاقها تماما عن قيود الماضي الإقطاعي. فلم تتحقق هذه الثورة في شكلها الكامل إلا بعد أن نضجت الظروف فأبدعت فلسفة التنوير مفهوم العلمانية أي الفصل بين الدين والدولة.

يبدو لي أن أهمية ما ذكرته هنا-ورضا هلال يتجاهل تماما مقومات هذا الفصل من تاريخ الفكر الأوروبي-هو أنه يفسر، جزئيا على الأقل، تخلف الفكر السياسي في أوروبا البروتستانتية ولاسيما في مجتمع ابنتها الأمريكية الشمالية، وبالتالي العقبات التي حالت دون قبول الفكر الماركسي في هذه المناطق . من هنا نستطيع أن ندرك الأسباب التي أدت إلى ظهور لاهوت التحرير التقدمي في الأوساط الكاثوليكية ، بينما أصبحت بالفعل البروتستانتية أرضية خصبة لإنتاج نحل رجعية متخلفة.

المنهج القاصر

ويسير الجزء الثاني من تعميم رضا هلال إلى إحياء قراءة التوراة في الأوساط البروتستانتية . الملاحظة حقيقية وصحيحة في حد ذاتها إلا أنها ، لا تعني كثيرا وبالقطع لا تعني أن المسيحية بشكل عام أصبحت بعد ذلك «يهو مسيحية» بصرف النظر عن الاستخدام

السياسي في أمريكا بوجه خاص لهذا الاصطلاح اللقيط الحديث، وعن مجاراة بعض مثقفي السلطة وأجهزة الإعلام المغرضة أو الجاهلة لمن ابتدعوا هذا المصطلح لأسباب مرتبطة في نهاية الأمر بالحرص على إعطاء غطاء ثقافي أو ديني مقبول جماهيريا ، للتوافق بين المصالح الإمبريالية الأمريكية وأطماع الصهيونية العالمية. والحكم في هذه القضية يتطلب فحصا أعمق في أوجه التشابه والتباين بين ديانات الكتاب الثلاث ، إذ إن كلا منها تعترف بالتوراة. ويبدو أن رضا هلال غير مؤهل في هذا المجال فأصبحت ملاحظاته بهذا الصدد سطحية للغاية. فعندما يشير- على سبيل المثال- إلى «تأثير» الفيلسوف اليهودي بن ميمون على الفكر الغربي ، ينسى تماما تأثير ابن رشد الأقوى والأعمق. ويرجع نقص رضا هلال بالأساس إلى تجاهله منهج اللاهوت وتاريخ الفلسفة الأوربية وإلى اكتفائه بأسلوب القراءة النصية وهي قراءة غريبة عن التراث الغربي المعنى.

خلاصة القول إن النظرية التي يقدمها رضا هلال تتسم بدرجة عالية من السطحية ، وهو يعمد إلى تكرار العديد من الأفكار المسبقة بل والخرافات التي نشرها حديثا الإسلام السياسي والتي مصدرها الأساسي خليجي في كثير من الحالات.

وسوف نرى الآن أن نواقص رضا هلال في المجال السياسي المناسب لدراسة قضية التحالف بين « الغرب» (أوروبا والولايات المتحدة) والصهيونية ثم دولة إسرائيل ، لا تقل خطورة عن نواقصه فيما يستنتجه من قراءة العقائد الدينية المعنية هنا.

يروج الخطاب السائد في المرحلة الراهنة مقولة «صراع الحضارات» والمقصود من وراء هذه المقولة ، هو القول بأن التناقضات الأساسية التي تحرك التاريخ المعاصر قد انتقلت من أرضية الصراع الطبقي والمنافسة بين القوميات والدول، إلى الأرضية الثقافية وأن الثقافة المعنية هنا تتسم بدورها بطابع ثبات مقوماتها عبر التاريخ.

لن أناقش هنا هذه الأطروحة التي تبدو لي أقرب إلى أن تكون برنامجا استراتيجيا في خدمة مصالح الاستعمار منها إلى نظرية قائمة على أسس علمية صحيحة، فالمهم بالنسبة إلى موضوعنا هنا هو أن نلاحظ تطوير البعض لنظرية موازية في البلاد العربية، وهي نظرية تزعم أن «صراع الحضارات» (وهو يتحول إلى صراع الديانات) ليس واقعا جديدا بل ظاهرة قديمة قدم العلاقات بين الغرب والشرق ، كأن الانتماء الديني والعداء الدائم قد تحكما في العلاقات بين « الغرب المسيحي» و«الشرق الإسلامي» تحكما مطلقا ، حتى أصبحا

المحرك الأساسي فى رسم مسيرة التاريخ وفرضا عليه خطا مستقيما وذلك منذ الحروب الصليبية إلى اليوم.

يبدو أن رضا هلال لم يتبن هذه النظرة فقط بل أضاف إليها ، فتحول المسيحية إلى يهو مسيحية– هكذا، دون تحديد للمنطقة الأمريكية التى نشأ وانتشر فيها هذا المصطلح، أو بيان الأسباب الحقيقية لاختراعه فى هذا الوقت بالذات، قد أدى إلى وضع المسيحيين واليهود فى سلة واحدة فى مواجهة المسلمين ، وبالتالى فإن التحالف بين الغرب والصهيونية صار تحالفا ذا أصول دينية تتجاوز المصالح السياسية والاقتصادية ، كما يجرؤ رضا هلال أن يقول : كأن الاستيطان الإسرائيلى فى أرض فلسطين يمثل تكراراً للفتح الصليبى.

يكتظ كتاب رضا هلال بالتعليقات حول وقائع مختارة لكى توحد بأن تطور الأمور قد خضع بالفعل لهذا المحرك « الدينى» الرئيسى بل والوحيد. ومن أجل تحقيق غرضه استبعد صاحب الأطروحة ألوف الوقائع التى تشكك فى صحة نظريته ، فليس هذا المنهج ناقصا من الزاوية العلمية فقط، بل أصبح تمرينا أيديولوجيا ساذجا ومبتذلا يحول دون فهم قضية الصهيونية ، وأسباب مساندة الاستعمار لها فهما صحيحاً.

على سبيل المثال ينظر رضا هلال إلى الحروب الصليبية على أنها حروب دينية ولاغير، متجاهلا طابعها الرئيسى الحقيقى والثابت عند جميع المؤرخين ، ألا وهو أنها تجليات للصراع المتحكم فى هذا الفصل من التاريخ من أجل السيطرة على« طرق الحرير» وفى هذا الإطار سعى كبار الإقطاعيين فى غرب أوروبا(الافرنج) إلى إنهاء احتكار الدولتين الشرقيتين على طرق التجارة الأساسية وهما دولة الخلافة الإسلامية ودولة الإمبراطورية الشرقية المسيحية.

هكذا نرى أيضا أن النظرة الأحادية الجانب لرضا هلال تحول دون فهمه للعديد من الوقائع التى لعبت دورا حاسما فى تطور تاريخ أوروبا ، تحالف ملوك فرنسا مع السلطان العثمانى ضد إمبراطور النمسا ، الأمر الذى ساعد على فتح البلقان واقتراب العثمانيين من فيينا.

أوهام عقيمة

هكذا ينقل رضا هلال تلك القصة التى روجت حديثا والمتعلقة بنداء بونابرت لليهود عند دخول جيوشه فى فلسطين عام ١٧٩٨ ، حتى صار الأمر كأن بونابرت قد اخترع الصهيونية قبل تبلور الظاهرة نفسها ! كلام ساذج ، يتجاهل طابع المشروع الأصلى ، وهو إقامة إمبراطورية شرقية جديدة قادرة على

تهديد موقع الانجليز فى الهند ، وإن بونابرت استخدم فى هذا المنظور جميع وسائل «الانتهازية السياسية» ومنها ، على سبيل المثال ، مشروع إسلام جيشه الذى أفشله شيخ الأزهر برفضه طلب بونابرت لفتوى يستثنى بها الجنود من مع شرب الخمر!.

وفى تناوله لإشكالية «المعاداة للسامية» لم يشر رضا هلال إلا إلى ذلك التحول فى موقف لوثر بعد أن رفض اليهود الاهتداء بالمسيحية المطلوب منهم فى دعوة زعيم الإصلاح، ولا يذكر أيا من الكتب العديدة التى درست المشكلة بأسلوب علمى حتى وضعت الجانب الدينى فى إطاره النسبى وربطته بالجوانب الاجتماعية الأخرى (مثل كتاب إبراهام ليون مثلا) .

ليس رضا هلال مؤهلا لفهم معتقدات المشروع الصهيونى وإقامة دولة إسرائيل ومساندتها من قبل القوى الاستعمارية السائدة. فالغرب المسيحى يبدو القارئ المتعجل لكتاب رضا هلال كما لو كان قد أصبح واحدا، وبالتالى الحليف الأصلى الطبيعى والدائم للمشروع الصهيونى ، هكذا يتجاهل فعل التناقضات بين مختلف القوى الاستعمارية..

على سبيل المثال حقق المشروع الصهيونى انتصاره الأول من خلال تحالفه مع أهداف استراتيجية الاستعمار البريطانى ، الذى سعى إلى تكريس موقعه المهدد فى مصر خلال الحرب العالمية الأولى . ولذلك بالتحديد امتنعت فرنسا عن الاعتراف بشرعية إعلان بلفور.

. حدث التقارب بين فرنسا وإسرائيل أثناء حرب الجزائر ومساندة النظام الناصرى للطرف الجزائرى ، اتخذت الولايات المتحدة موقفا معاديا له ، فاستغلت الظروف من أجل تصفية مواقع النفوذ الأوربى فى الشرق الأوسط لصالح انفراد المصالح الأمريكية . ولم يشر رضا هلال إلى هذا الفصل من التاريخ.

يرجع التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى فصل حديث من التاريخ المعاصر ، عندما أدركت واشنطن استحالة اعتمادها على النظم الوطنية الشعبوية (مصر وسوريا والعراق) وعندما أثبتت إسرائيل من خلال حرب ٦٧ قدرتها العسكرية المتفوقة على قوى النظم العربية ، وقد أوضح الباحث الأمريكى (اليهودى) نوزمان فنكلشتان ozman Finkelstein ذلك فى كتابه اللامع حول(ضد) صناعة الهولوكوست».

من هنا يظهر التقاء مصالح إسرائيل والولايات المتحدة فإسرائيل فى حاجة إلى أن يظل العالم العربى ضعيفاً حتى تستمر فى مشروعها التوسعى . وكذلك فإن مشروع الهيمنة الأمريكية على صعيد عالمى يقتضى هو

الآخر أن تظل الدول العربية فى موقع هش داخل المنظومة العالمية، حتى تضمن واشنطن سيطرتها على الثروة النفطية ، وهى بدورها شرط مهم من شروط تكريس قدرة أمريكا على التحكم فى أمور الاقتصاد العالمى .

يقوم التحالف الأمريكى الصهيونى على الالتقاء فى هذه المصالح المهمة والمشتركة التى يستحيل الفصل ، بينها بحيث أن الاشتراتيجية القائلة بالاعتماد على واشنطن كوسيلة للضغط على إسرائيل، لن تغذى سوى أوهام عقيمة .كما أن المقولات والأطروحات ذات الطابع الأيديولوجى (بل «وديني» الشكل) لا تعدو كونها أدوات توظف فى خدمة المصالح السياسية المادية المذكورة ولاغير.

وبناء على ذلك استبعدت أوروبا من المسرح الشرق أوسطى ، الأمر الذى يفسر بدوره وبقدر كبير على الأقل موقف الفاتيكان الذى لم يعترف بإسرائيل إلا فى أعقاب اتفاقية مدريد عام ١٩٩١ ، أى بعد اعتراف الفلسطينيين والعرب أنفسهم ، أين الجريمة هنا؟.

وقد وظف العنصر الدينى بالفعل فى كثير من التطورات التاريخية المعنية هنا ، ولاسيما من خلال تعبئة صناعة الهولوكست المذكور ، ولكن لم يكن يوما هذا العنصر لا وحيدا فى إضفاء فعالية للاستراتيجيات ولا حتى رئيسيا فى العديد من الحالات.

لئن كانت الاستراتيجية الأمريكية تستغل أقوال(بل وخرافات) تيارات اليمين المسيحى المتطرف، إلا أنها تستغل أيضا تحالفها مع النظم الإسلامية فى الخليج وباكستان وغيرها ، ولا ترى تناقضا بل تكاملا بين تحالفها مع الصهيونية من جانب وتكريس علاقاتها بالإسلام السياسى من الجانب الآخر.

التوظيف المتبادل

ثمة تعاطف حقيقى -فى رأيى- بين الرأى العام الأمريكى والمشروع الصهيونى ، ولا شك أيضا- فى رأيى- فى أن أسلوب قراءة التوراة عند« البوريتان» الإنجليز الذين شبهوا هروبهم من إنجلترا بهروب قدماء «العبرانيين» بحثا عن أرض الميعاد (حتى أصبحت أمريكا أورشليم الجديدة) قد لعب دوره فى انتشاره هذا التعاطف خارج الأوساط الأمريكية اليهودية/

على أننى أطرح هنا، أن ثمة عنصرا مشتركا آخر وأقوى ألا وهو أن الثقافتين الأمريكية والإسرائيلية تقومان على نفس مبدأ الاستيطان وإبادة السكان الأصليين.

ليست العناصر الثقافية هى محرك التاريخ الأساسى ، بالرغم من أهميتها والدور الذى تقوم به بفاعلية فى مساندة الاستراتيجيات فى بعض الاحالات.

خلاصة القول إن رضا هلال ينطلق من وصف صحيح لمقولات التيار المتطرف فى اليمين المسيحى الأمريكى المعاصر ، ثم

يستنتج استنتاجات خاطئة تماماً ، فهي استنتاجات لا علاقة لها بالوصف المذكور ، بل استنتاجات غريبة ومدهشة تتلخص في جملة هي أن أطروحات اليمين المسيحي لا تتمشى مع المصالح الحاكمة في الولايات المتحدة! وبالتالي تصير المؤسسة الأمريكية الحاكمة بريئة بل هي ضحية تطرف رأي عام شعبي متخلف يفرض عليها مساندة المشروع الصهيوني لأسباب «دينية» بحتة، ناتجة عن قراءة معينة للتوراة واللاهوت المسيحي!.

ولم يذكر رضا هلال مرة ما يقصده بالمصالح الأمريكية المعنية . بل أزعم أن المنهج الذي يستخدمه يجعل تحديد محتوى هذه المصالح أمراً مستحيلا ، حيث إنه منهج لا يهتم أصلا بجوهر مقومات المجتمع الأمريكي ، فيتجاهل طابعه الرأسمالي ، وهيمنة المال الاحتكاري للشركات العملاقة ذات النشاط العالمي ، وبالتالي كون الاستراتيجيات التي تطورها المؤسسة الحاكمة(وهي في خدمة هذه المصالح) ذات طابع استعماري بالضرورة . هي من ثم تعتمد على وسائل العنف المتزايد (ومن هنا تحالفها مع الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط) من أجل إخضاع العالم بأجمعه والعالم الثالث بصفة خاصة لمقتضيات تحكم مصالح رأس المال الأمريكي في شئونها . وفي هذا الإطار تطور المؤسسة الأمريكية الحاكمة وسائل عقلانية تماما، في خدمة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، والتحالف الأمريكي / الصهيوني جزء لا يتجزأ من هذه الوسائل العقلانية ، فاليمين المسيحي هو في خدمة هذه السياسة وليس داخلا في تناقض معها . والمؤسسة الحاكمة هي التي توظف اليمين المسيحي وليس العكس.

القاسم المشترك

يقوم منهج رضا هلال على انقلاب علاقة السببية -ولكي يتوصل إلى هذا الانقلاب كان لابد أن يفترض صاحب الأطروحة من الأصل أن العقائد الدينية ورؤياها للقضايا المطروحة ، هي التي تحكم مسيرة التاريخ . الأمر الذي يفترض بدوره استبعاد التساؤل حول كيفية تكوين الرؤى «الثقافية» المعنية . فلا يهتم رضا هلال باكتشاف الأسباب التي تجعل مجتمعا ما(أو فئة معينة منه) يميل إلى الاهتداء بتفسير معين من بين العديد من التفسيرات ، التي تقلبها العقيدة والنص .كما أنه لا يهتم باكتشاف شبكة العلاقات التي تربط مختلف الرؤى «الدينية» والأوجه الأخرى للواقع المجتمعي .كأنك قدمت تفسيراً لسياسة دول الخليج من خلال قراءة نصوص مذهب الوهابية وإهمال الطابع للمجتمع المعني والثروة النفطية!

ثمة قاسم مشترك يجمع منهج رضا هلال وخطاب الإسلام السياسي وخاصة الخليجي منه وأطروحة هنتجتن المشهورة حول «صراع الحضارات» ألا وهو الاعتماد على الفرضية «الثقافوية» القائمة على إهمال جميع جوانب الواقع الاجتماعي عدا بعده «الثقافي» .فالمنهج يخدم تماما استراتيجية الاستعمار الأمريكي وطموحاته في السيادة العالمية.

كما أن هناك تشابها عجيبا يستحق أن يذكر ، بين أطروحة رضا هلال والخطاب السياسي لنظم الخليج- فهي أيضا تزعم أن العيب ليس في طابع الرأسمالية ومقتضيات تحكمها، بل في مقومات «الثقافة الغربية المسيحية» .هكذا تصير ممارسات رأس المال المهيمن للشركات العملاقة بريئة من المسئولية فيما يحدث من استخدام وسائل العنف وعسكرة العولة، هكذا تصير المؤسسة الأمريكية الحاكمة بريئة مما يحدث في فلسطين وهو ناتج الرؤية اليهومسيحية التي يفرضها الشعب الأمريكي على قياداته . أكان هذا التشابه من باب الصدفة؟■

قالوا

-إن عدم انتماء أمل دنقل لتيار سياسي معين يعبر عن حقيقتين ، الأولى هي اعتزازه بحريته كشاعر وكمبدع ، يريد أن يتحرر من قيود الالزام والالتزام التي تفرضها عليه التنظيمات الحزبية التي كان بعضها تحت الأرض، ولم يكن أمل دنقل بصراحته المعروفة قادراً على أن يكون تحت الأرض ، كما أنه لم ينتم لتنظيمات ما فوق الأرض لأنه لا يريد أن يكبل قصائده بإيحاءات رسمية تحوله إلى بوق إعلامي لسياساتها ، وهذه هي حرية المبدع، أن يلزم نفسه لا أن يكون ملزما من أحد.

محمد إبراهيم أبو سنة

تقارير

اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية

د. شريف فياض

يمكن تعريف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على أنها اتفاقية تجارية تم إبرامها بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى تتناول كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتتناول ملفات الزراعة والصناعة والخدمات ، وتهدف مصر من وراء تلك الاتفاقية إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فى حين يهدف الاتحاد الأوروبى إلى زيادة التبادل التجارى بينه وبين مصر فى إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والعمل على زيادة التعاون بينه وبين مصر فى المشكلات التى يعانى منها مثل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية إليه وغيرها من تلك المجالات.

تاريخ الاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبى :

ليست هذه الاتفاقية هى الأولى من نوعها التى توقعها مصر مع دول الاتحاد الأوروبى ، حيث كان قد تم توقيع أو عمل الاتفاق التفضيلى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى خلال عام ١٩٧٧، ولكن لم يأخذ هذا الاتفاق (الاتفاق التفضيلى) فى الاعتبار كافة أوجه الحياة الاقتصادية ، بل ركز بشكل أساسى على الصناعة والزراعة وبعض السلع فى هذين المجالين وليس كافة السلع . وينشأ اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية من إعلان برشلونة حيث حدد هذا الإعلان ثلاثة محاور وهى التفاوض على اتفاقات التبادل التجارى الحر مع هذه البلدان على ألا يقتصر على مجرد التجارة السلعية مع إنشاء منطقة متوسطية

للتجارة الحرة وتقديم مساعدة مالية مهمة لتيسير التعديلات اللازمة(٥ر٥ مليار وحدة نقدية أوروبية).

اتفاقية الشراكة الأوربية المصرية :

تتكون اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من عدد من البنود كما هو موضح و يمكن إبراز بنود الاتفاقية الأساسية فى الآتى:

أهداف الاتفاقية ، الحوار السياسى ، حرية انتقال السلع سواء الصناعية أو الزراعية ، حق اقامة وتوريد الخدمات ، انتقال رأس المال والمجالات الاقتصادية الأخرى ، التعاون الاقتصادى .. وتتناول مجالات عديدة : الحوار والتعاون فى المجال الاجتماعى ، التعاون فى مجال منع ومراقبة الهجرة غير الشرعية والشئون القنصلية الأخرى ، التعاون فى مجال الثقافة والاعلام ، التعاون المالى وأخيراً الإجراءات التنظيمية والتى تتناول الشروط والإجراءات الخاصة بتنفيذ تلك الاتفاقية.

تقييم اتفاقية الشراكة فى المدى الطويل والمدى القصير :

أولا : على المدى الطويل :(بعد اثنى عشر عاماً أى بعد التطبيق الكامل للاتفاقية) حيث قامت إحدى الدراسات (مرسى ١٩٩٩) (١) بتقييم الآثار العامة للاتفاقية وذلك بعد التطبيق الكامل لها ، فبالتالى توصلت إلى بعض الآثار السلبية وبعض الآثار الإيجابية من وجهة نظر الاقتصاد المصرى.

وتتمثل الآثار الإيجابية فى ارتفاع حجم الصادرات الزراعية وارتفاع سعر صرف الجنيه ، زيادة الناتج الحدى لعنصر العمل ، وانخفاض فى حجم العمالة فى القطاع الحكومى وأخيراً انخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم).

أما الآثار السلبية فتتمثل فى : انخفاض طفيف فى مستوى الناتج القومى الحقيقى ، انخفاض الاستثمار الحقيقى والدخل الحقيقى المتاح للإنفاق فى الريف والحضر ، زيادة معدلات البطالة بصورة جوهرية ، انخفاض الطلب الفعلى ومستويات الاستهلاك فى القطاع العائلى فى الريف والحضر ، تقلص الإنتاج فى القطاعين الزراعى والصناعى وكذلك فى قطاع الخدمات ، انخفاض معدلات الربحية فى القطاع الصناعى بصفة خاصة نتيجة لارتفاع تكلفة عنصر العمل ، ارتفاع حقيقى فى عجز ميزانية الدولة نتيجة لانخفاض عائد الضرائب الجمركية ، وكذلك الاثار الانكماشية بسبب تأثير انخفاض المستوى العام للأسعار على الطاقة الانتاجية فى القطاع الصناعى.

ثانيا : على المدى القصير والمتوسط : (خلال تطبيق الاتفاقية) :

١- فى مجال الصناعة : ويواجه القطاع

الصناعى المصرى فى الوقت الحالى مصاعب جمة نتيجة لتقادم دولاب الإنتاج وتخلف التكنولوجيات المستخدمة والتركز السلعى الشديد فى صادراته ، وتشير بعض التقديرات الى أن تحديث هذا القطاع على النحو الذى يجعله قادراً على المنافسة مع الصناعة الأوروبية يقتضى ضخ استثمارات تتراوح مابين ٧ - ١٠ مليارات دولار . فاذا كان اتفاق المشاركة المقترح سوف يترتب عليه تلاشى الحماية تماما عن القطاع خلال فترة ١٠ سنوات من بداية تنفيذ الاتفاق (نظراً لوصول التعريفة الجمركية الى الصفر على الواردات من السلع الأولية والرأسمالية والوسيطة فى السنة ٤و٩ على الترتيب وهى تمثل فى مجموعها نحو ٨٧٪ من حجم الواردات المصرية) فان رصد استثمارات قدرها مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر الأولى من الاتفاق يعتبر شرطا ضروريا لكى تتمكن الصناعة من مواجهة المنافسة مع الإنتاج الصناعى الأوروبى فى ظل انعدام الحماية.

وعلى ذلك فان ماتقرر تخصيصه من مساعدات من جانب الاتحاد الأوروبى بغرض تأهيل الصناعة المصرية وهو مبلغ ٦٠٠ مليون إيكو (منح وقروض) خلال السنوات الخمس الأولى من الاتفاقية أى نحو ١٤٠ مليون دولار سنويا لاتمثل أكثر من ١٤٪ من اجمالى الاستثمارات المطلوبة للتحديث ، وفى هذه الحالة على الحكومة المصرية تدبير الاستثمارات الباقية عن طريق السياسات الادخارية والاستثمارية الملائمة التى قد تقتضى رفع نسبة الاستثمار الى ٣٠-٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى (بدلا من ١٩- ٢٠٪ حاليا) ورفع معدلات الادخار المحلى الى ٢٢٪ وإزالة ماتبقى من عقبات أمام الاستثمار الأجنبى المباشر وهى على أية حال سياسات قد تكون صعبة التنفيذ.

٢- فى مجال الزراعة : يعتبر قطاع الزراعة هو القطاع الرئيسى فى الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوروبى ويمكن القول إن الملف الزراعى فى ذلك الاتفاق قد حظى باهتمام خاص فى مجال المفاوضات التى جرت بين مصر ودول الاتحاد.

* يحدد الاتفاق لكل سلعة زراعية تصدرها مصر إلى دول الاتحاد الأوروبى جدولاً محدداً فيه الحصة التصديرية التى يمكن أن تصدرها مصر وكذلك الفترة الزمنية (النافذة التسويقية) التى تقوم مصر بتصديرها بتعريفات جمركية منخفضة خلال الفترة الزمنية، وكذلك محدد فى ذلك الجدول التعريفات الجمركية إذا ماقام المصدر المصرى بالتصدير خارج تلك الفترة التصديرية أو النافذة التسويقية.

* تدخل الصناعات الغذائية ضمن اتفاق الزراعة وليس ضمن اتفاق الصناعة بمعنى عند قيام المصدر المصرى بتصدير منتجات زراعية مصنعة إلى دول الاتحاد الأوروبى فان المكون الزراعى الداخل فى ذلك المنتج المصنع يحسب من الحصة التصديرية المصرية إلى دول الاتحاد.

* يعاد النظر إلى الحصص التصديرية المصرية وإلى التعريفات الجمركية وفترة السماح (النافذة التسويقية) كل ثلاث سنوات تبدأ من بدء سريان تنفيذ الاتفاقية.

وفى دراسة لمشروع تحليل السياسات الاقتصادية(DEPRA 1999) (٢) أجرى تحليل رياضى لبعض المنتجات الزراعية التى تمثل أهمية خاصة للاقتصاد المصرى من منظور المكاسب المحتملة نتيجة للتفضيلات الجمركية يتضمنها اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى . وتقدم التقديرات ، التى سترد فيما بعد ، صورة إرشادية عن قيمة زيادة التفضيلات والتى ستفوق ماهو قائم فى اتفاق التعاون الشامل لعام ١٩٧٧ بين مصر والاتحاد الأوروبى ، والذى تم تعديله فى عام ١٩٨٧ .

وتتلخص النتائج الرئيسية لهذه الدراسة فى النقاط التالية :

* إن يؤدى العرض الحالى المقدم من الاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى التفضيلات الموجودة فعلاً زيادة ملموسة فى أسعار الصادرات المصرية ذات الأهمية عند حسابها على أساس فوب FOP (التكلفة حتى توضع السلع على ظهر السفينة ولاتشتمل على النولون البحرى والتأمين) ، زيادة كبيرة فى كمية الصادرات المصرية بنسبة مئوية من ١٠٪ الى ٣٠٪ ، برغم صغر مقدارها بسبب انخفاض القاعدة التصديرية الحالية. هناك منتجات سوف تكون استفادتها ضئيلة عند دخول أسواق الاتحاد الأوربى فى ظل التفضيلات الجديدة المقدمة من الاتحاد الأوربى ، مثل البطاطس ، البصل ، الكرات ، الثوم ، البلح ، ويرجع ذلك إلى أن تفضيلات عام ١٩٧٧ كانت كبيرة . وهناك بعض المنتجات لاتستفيد شيئا فوق ماهو قائم فعلاً ، ومثال ذلك البطيخ . هناك زيادة كبيرة فى الصادرات المصرية تنتج عن آثار التوازن العام للاتفاق الشامل ، والذى يشتمل على التخلص من القيود المرتفعة على الاستيراد فى مصر . ومن المتوقع أن تزيد الصادرات بنحو ثلاثة أضعاف ، قياساً الى المنافع الناجمة عن التفضيلات التجارية عندما تؤخذ بشكل منفصل . وسوف تتأثر الأسعار الداخلية فى الاتحاد الأوروبى بقدر ضئيل، على حين تزداد الرفاهة المصرية ، بالرغم من أن المكاسب فى

الرفاهة كانت أصغر نسبيا بالنسبة للزيادة فى الصادرات .

ومن هذا كله يتضح أن فى تقييمنا لملف الشراكة فى الجانب الزراعى يمكن أن نوصف المشاكل فى الآتى:

أن المشكلة الأساسية فى الصادرات الزراعية الى دول الاتحاد الأوروبى تكمن فى مشكلة العرض وليست مشكلة الطلب . مما يعنى أن المشكلة فى كمية الصادرات المصرية ضعيفة للغاية وأن الأداء التصديرى ضعيف . كذلك فان مصر لاتوجد لديها القدرة التنافسية فى كثير من المنتجات مما يمكنها أن تفقد أسواق لتلك المنتجات حيث إن دول الاتحاد تطلب أصنافاً معينة من المنتجات الزراعية خاصة فى مجال الخضر والفاكهة هذه الأصناف تتميز بالارتفاع فى التكاليف الانتاجية مما يؤدى إلى عدم قدرة كثير من المنتجين الزراعيين للدخول فى عملية التصدير الى دول الاتحاد الأوروبى . أو استمرار كبار المنتجين فى الإنتاج للتصدير الى دول الاتحاد وخروج صغار المنتجين من العملية التصديرية وبالتالى احتكار كبار المنتجين المحاصيل والأصناف التى يمكن تصديرها الى دول الاتحاد . أيضا نتيجة تطبيق سياسة الزراعة المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبى فان ذلك أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية داخل دول السوق الأوروبية . ووجود الدعم المقدم الى المنتجين الزراعيين فى دول الاتحاد سوف يؤدى الى نتائج سلبية للمنتجين الزراعيين فى مصر وتقليل القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية فى داخل السوق الأوروبية.

ونتيجة لفتح السوق المصرى أمام المنتجات الزراعية الأوروبية ولما تتميز به أوروبا من تقدم فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة واستخدام أغلب المنتجين الزراعيين المصريين التكنولوجيا البداية فى الزراعة فان ذلك يمكن أن يؤثر على جودة المنتجات الزراعية المنتجة وبالتالى على قلة المنافسة للمنتجات الزراعية المصرية أمام المنتجات الأوروبية . وقد طالب الاتحاد الأوروبى فى السنوات الأخيرة بتطبيق مايسمى بالممارسات الزراعية الجيدة على المصدرين المصريين وهى أن كل مصدر الى دول الاتحاد الأوروبى لابد له من تقديم ملف الى الاتحاد الأوروبى عن السلعة التى سوف يقوم بتصديرها الى دول الاتحاد موضحا فيه كيفية ممارسته لعملية الإنتاج لذاك المنتج مما سوف يؤثر بالسلب على إمكانية زيادة الصادرات الزراعية من مصر الى دول الاتحاد أو إلى احتكار عملية التصدير للمنتجات الزراعية على كبار المصدرين الزراعيين وخروج صغار المصدرين الى دول الاتحاد الأوروبى من

العملية التصديرية.

يتبين من جدول الحصص والتعريفات الجمركية على الصادرات الزراعية المصرية الى دول الاتحاد أن فى اتفاق الشراكة الأخير لم تحدث زيادة كبيرة فى الحصص التصديرية المقدمة من الاتحاد الى الجانب المصرى ، وكذلك لم يحدث انخفاض كبير فى التعريفات الجمركية على السلع الزراعية وإن كان هذا واضحاً فى السلع الزراعية الرئيسية التى تصدرها مصر الى دول الاتحاد الأوروبى مثل البطاطس والبرتقال ، وبالتالى سوف تكون الاستفادة قليلة أو ضئيلة من تلك المنتجات.

الإجراءات والتوصيات التى لابد من أخذها فى الاعتبار فى الجانب الزراعى:

وعلى ذلك فانه لكى تتحقق الاستفادة الكاملة باتفاقية المشاركة ينبغى العمل على زيادة القدرة التصديرية لمصر خاصة للسلع التى يوجد لها سوق فى الاتحاد الأوروبى وبالتالى لابد من العمل على وضع نظام المالى والتشريعى العمل على إلغاء كافة القيود أو المعوقات المالية أو التشريعية التى تعمل أو تحول دون النهوض بالعملية التصديرية خاصة التصدير الى دول الاتحاد الأوروبى . وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية من حيث الأصناف المطلوبة وذوق المستهلك الذى ينعكس فى المواصفات القياسية وأفضل المواعيد للتصدير الى هذا السوق . مع العمل على تدريب المنتجين الزراعيين الذين يقومون بالتصدير على الممارسات الزراعية اللازمة لتصدير المنتجات الزراعية الى دول الاتحاد الأوروبى . وكذلك العمل على رفع كفاءة العمالة المستخدمة فى إعداد الحاصلات التصديرية حيث إن رفع كفاءة العمالة سوف يقلل من تكلفة المعاملات بعد الحصاد مع تشجيع الإنتاج بهدف التصدير وعدم الاعتماد على فائض السوق المحلى كمصدر للتصدير. تشجيع الزراعة النظيفة للتصدير التى تتميز بها الأراضى الجديدة والأراضى الصحراوية لبعدها عن مصادر التلوث حيث إن تلك المنتجات غير الملوثة هى مطلوبة فى داخل دول الاتحاد الأوروبى وبأسعار تزيد عن أسعار السلع المماثلة المنتجة فى أراضى ملوثة قديمة . ويعتبر مكون نقل التكنولوجيا من المكونات الهامة فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، لذلك لابد من العمل على دراسة هذا المكون وأثره على الصادرات المصرية سواء إلى دول الاتحاد الأوروبى أو الدول الأخرى.

إن تحقيق الحصص المقررة وفقا للاتفاقية أمر فى غاية الأهمية فى حد ذاته نظرا لأن الاتفاقية سوف تتم مراجعتها كل ثلاث سنوات للتعرف على الكميات المصدرة وإعادة النظر فى الحصص الممنوحة فاذا لم يتم تحقيق

الحصص المقررة فان تلك الحصص سوف تكون عرضة للتخفيض . وبالتالى تشجيع عمل التعاونيات للمصدرين المصريين خاصة إلى السوق الأوروبى ويمكن لهذه التعاونيات من تقديم الخبرات الفنية اللازمة للمصدرين ، وكذلك تعمل على التفاوض مع المستوردين الأوروبيين لتقديم أفضل العروض الممكنة للمصدرين المصريين مع إعطاء التسهيلات اللازمة للمصدرين فى القيام بالعملية التصديرية بصورة تضمن وصول السلعة إلى المستهلك الأوربى بصورة جيدة وطبقاً للمواصفات المرجوة.

لابد من التركيز على السلع الزراعية المصنعة وتشجيع مثل تلك الأنشطة حيث أظهرت الدراسات وجود ميزة تنافسية مرتفعة لمصر فى ذلك النشاط خاصة الى دول السوق الأوروبية أكثر من تصدير السلع الزراعية الخام ، بالإضافة الى استفادة مصر من القيمة المضافة نتيجة تصنع السلع الزراعية.■

قالوا

... قلت لكم مرارا

إن الطوابير التى تمر..

فى استعراض عيد الفطر والجلاء

(فتهتف النساء فى النوافذ انبهارا)

لا تصنع انتصارا

إن المدافع التى تصطف على الحدود ، فى الصحارى

لا تطلق النيران ..إلا حين تستدير للوراء

إن الرصاصة التى ندفعها فيها .. ثمن الكسرة والدواء:

لا تقتل الأعداء

لكنها تقتلنا .. إذا رفعنا صوتنا جهارا

تقتلنا ، وتقتل الصغارا!.

أمل دنقل

وثائق

نداء الحركات الاجتماعية

بورتوأليجرى - البرازيل - ٢٧ يناير ٢٠٠٣

ترجمة : خالد الفيشاوى

نجتمع فى " بورتوأليجرى " فى ظل أزمة كوكبية . حيث يشكل ولع الحكومة الأمريكية بالحرب المتمثل فى تصميمها على شن حرب على العراق تهديدا خطيرا لنا ، ودليلا ساطعا على العلاقة التى تربط بين الهيمنة العسكرية والهيمنة الاقتصادية .

فى الوقت نفسه ، تعانى العولمة الليبرالية الجديدة من أزمة : حيث يتجلى خطر الركود الكوكبى بشكل يزداد وضوحا ؛ وتشكل فضائح فساد الشركات أخبارا يومية تكشف حقيقة الرأسمالية.

يتنامى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، بشكل يهدد البنيان الاجتماعى لمجتمعاتنا ولثقافاتنا ، كما يهدد حقوقنا وحياتنا .

ويتم التعامل مع التنوع البيولوجى ، والهواء ، والماء ، والغابات ، والتربة ، والبحار ، كسلع ، تباع وتشترى .

كل ذلك يهدد مستقبلنا . ولذلك فنحن نرفضه .

من أجل مستقبلنا المشترك نحن الحركات الاجتماعية التى تتناضل فى كل أنحاء العالم ضد العولمة الليبرالية الجديدة ، وضد الحرب ، والعنصرية ، والطائفية ، والفقر ، والبطريركية ، وضد كل أشكال التمييز والاستعباد الاقتصادى ، والعرقى ، والاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى والجنسى ، والنوعى (كون المرء ذكراً أو أنثى) . نحن جميعا نكافح من أجل العدالة الاجتماعية ، والمواطنة ، والمشاركة الديموقراطية ، والحقوق العامة ، وحق الشعوب فى تقرير مستقبلها .

نحن نناضل من أجل السلام والتعاون الدولى ، ومن أجل الاستجابة الاجتماعية المستدامة لتوفير حاجات الشعب من الغذاء ، والسكن ، والصحة ، والتعليم ، والمعلومات ،

والمياة ، والطاقة ، والمواصلات العامة وحقوق الإنسان .

نحن نتضامن مع نضال المرأة ضد العنف الاجتماعى والأبوى . ونؤيد نضال الفلاحين ، والعمال ، والحركات الشعبية المدنية ، وكل أولئك المهددون الآن بالطرد من مساكنهم ، أو وظائفهم ، أو أرضهم ، أو تجريدهم من حقوقهم.

نحن نحتشد ونتظاهر بالملايين كى نعلن أن عالم مختلف أمر ممكن ، لكن الهدف العاجل والملح لتظاهرنا هو رفض الحرب .

لا للحرب

إن الحركات الاجتماعية تناهض العسكرة ، وتنامى القواعد العسكرية والقمع الذى تمارسه الدول ، والتى تخلق أعدادا لا تحصى من اللاجئين وتؤدى إلى إفقار الشعوب ، وتجريم الحركات الاجتماعية .

إننا ضد شن حرب على العراق ، والهجمات العسكرية على الفلسطينيين والشيشان ، والشعب الكردى ، وضد الحرب على أفغانستان ، وكولومبيا ، وفى أفريقيا ، وضد التهديد المتنامى بشن حرب على كوريا . كما نعارض العدوان الاقتصادى والسياسى على فنزويلا ، والحصار الاقتصادى الذى تفرضه الحكومة الأمريكية ضد كوبا ، وضد أى بلد آخر . إننا ضد كل أشكال الأعمال العسكرية والاقتصادية التى تستهدف فرض نموذج الليبرالية الجديدة ، وضد الإعتداء على سيادة الشعوب وسلامتها فى كل أنحاء العالم.

لقد أصبحت الحرب جزء بنيويا ودائما للهيمنة الكوكبية ، حيث تستخدم القوة المسلحة للسيطرة على الشعوب وعلى مصادر الثروة الاستراتيجية مثل النفط . وتفرض الولايات المتحدة وحلفاءها الحرب كحل للصراعات يزداد شيوعا أكثر فأكثر . كما نشجب المحاولات الإمبريالية الدوبة لمفاقمة حدة الصراعات والنزاعات الدينية ، والاثنية ، والعنصرية والقبلية ، وغيرها من الصراعات فى كل أنحاء العالم دفاعا عن المصالح الخاصة للامبرياليين .

يعارض الرأى العام العالمى فى غالبيته الحرب القادمة فى العراق . وندعو كل الحركات الاجتماعية والقوى التقدمية لدعم الاحتجاجات التى ستقام فى كل أنحاء العالم فى ١٥ فبراير ٢٠٠٣ ، والمشاركة فيها ، وتنظيمها . هذه الاحتجاجات التى خطط ونسق لها كل المعارضون للحرب فى أكثر من ٣٠ مدينة حول العالم

قلب قطار منظمة التجارة العالمية

تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات كلا من منظمة التجارة العالمية ، (WTO) ، ومنظمة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية (FTAA) ، والكثير من الاتفاقيات التجارية

الإقليمية والثنائية ، مثل الاتفاقيات الخاصة بقانون النمو والمواءمة الأفريقي (AGOA) ، واتفاقيات التجارة الحرة المقترحة لبلدان أمريكا الوسطى ، تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات هذه المنظمات والاتفاقيات لتحقيق مصالحها الخاصة ، والهيمنة والسيطرة على اقتصادياتنا ، ولفرض نموذج تنمية لافقار مجتمعاتنا . باسم تحرير التجارة تصبح كل أشكال الحياة والطبيعة سلعا تباع وتشترى ، وتحرم الشعوب من حقوقها الاساسية . تسعى الشركات الزراعية المتعدية الجنسيات لفرض الأغذية المعدلة وراثيا GMOs على النطاق العالمى ؛ بينما يحرم البشر الذين يعانون من فيروس الإيدز وغيرها من الأوبئة فى أفريقيا وفى أماكن أخرى ، يحرمون من الحق فى الحصول على العقاقير الطبية الرخيصة . فضلا عن أن بلدان الجنوب تعانى من مصيدة الدورة التى لا تنتهى للديون التى تجبرهم على فتح أسواقهم وتصدير ثرواتهم للخارج .

إن حملاتنا فى العام القادم ، ضد منظمة التجارة العالمية ، وضد منطقة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية ، وضد تحرير التجارة ، سوف تتنامى سواء فى حجمها أو فى أهدافها . سنخوض حملات لوقف ومناهضة تحرير الزراعة ، والمياه / والطاقة ، والخدمات العامة ، والاستثمار ، وإعادة السيادة للشعوب على مجتماعاتهم ، وثرواتهم وثقافاتهم ، ومعارفهم ، واقتصادياتهم .

نحن متضامنون مع الفلاحين المكسيكيين الذين يطلق عليهم " الفلاحون المتضررون " ، ومتضامنون معهم فى صراعاتهم المحتدمة ، وسوف نتحرك على المستويات المحلية ، والقومية ، والدولية ، لقلب قطار منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية . ونؤيد نضال الحركة العالمية من أجل السيادة على الطعام ، وضد أساليب الزراعة التى تفرضها الليبرالية الجديدة . وعلى نحو خاص ، سنقوم بتنظيم احتجاجات جماهيرية من كل أنحاء العالم خلال الاجتماع الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى " كانكون " بالمكسيك ، فى سبتمبر ٢٠٠٣ ، وأيضا ، خلال الاجتماع الوزارى لمنطقة التجارة الحرة الأمريكية ، الذى سيعقد فى ميامى بالولايات المتحدة الأمريكية ، فى أكتوبر القادم .

إلغاء الديون

إن الإلغاء التام وغير المشروط لديون العالم الثالث شرط أساسى للوفاء بأهم حقوق الإنسان الأساسية وسوف نؤيد وندعم أى بلد مدين يمتنع عن تسديد ديونه الخارجية ، ويتوقف عن تنفيذ اتفاقياته المبرمة مع صندوق النقد الدولى ، وبشكل خاص البلدان التى توقف تنفيذ برامج التكيف الهيكلى . إن قرون

من استغلال شعوب العالم الثالث ، واستغلال ثرواتهم وبيئتهم ، تمنحهم الحق فى التعويضات . من هنا نحن نطرح السؤال : " من مدين لمن ؟ " . يجب أن تطرح هذه القضايا فى الحملات الكبرى التى ستتم عام ٢٠٠٣ ، سواء فى الحملات المناهضة لاجتماعات قمة الدول الثمانية فى " إيفيان " فى يونيو ، أو المناهضة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية ، فى " كانكون " فى سبتمبر ، وأيضا فى معارضة الاجتماع السنوى لصندوق النقد والبنك الدولى ، الذى سيعقد فى واشنطن ، فى سبتمبر .

معارضة قمة دول الثمانية

نحن ندعو كل الحركات الاجتماعية والقوى التقدمية لتشارك فى التحرك لإدانة قمة الثمانية غير المشروعة ، ورفض سياساتها ، وهى القمة التى ستعقد فى " إيفيان " بفرنسا ، فى الفترة من ١ إلى ٣ يونيو ٢٠٠٣ . هذا التحرك سوف يتم فى كل أنحاء العالم بهدف تنظيم حشد دولى فى "إيفيان" بفرنسا ، سيكون بمثابة قمة بديلة ، ومعسكر بديل ومظاهرة عالمية ضخمة .

المرأة : السعى من أجل المساواة

نحن نشارك فى فعاليات الحركات النسائية وأنشطتها خلال اجتماعات قمة الثمانية ، حيث سيكون هناك يوما دوليا للمرأة للنضال ضد كل اشكال العنف والنظام الأبوى ، ومن أجل المساواة الاجتماعية والسياسية .

فى مجال التضامن

نحن ندعو كل القوى والحركات والمنظمات الاجتماعية التقدمية فى كل أنحاء العالم لمواصلة التضامن مع الشعب الفلسطينى ، والفنزويلى ، والبوليفى ، وغيرهم من الشعوب التى تواجه أزمات حادة ، ونناضل ضد الهيمنة الامبريالية فى كل لحظة .

نحن على يقين بأن عالم مختلف أمر ممكن ، وأن عوالم مختلفة أمر ممكن ، لأننا بالفعل شرعنا فى بناءها سواء فى التزاماتنا وتعهداتنا ، أو فى نضالاتنا ، وأيضا فى اجتماعاتنا الدولية ، ونحن مصممون على المضى قدما وعلى تعزيز وحدتنا ، وعلى النضال ضد الحرب ، والفقر ، ومن أجل السلم والعدالة الاجتماعية .

تعزيز شبكتنا الدولية

أصدرنا فى العام الماضى خلال انعقاد المنتدى الاجتماعى العالمى فى " بورتوأليجرى " إعلانا يحدد أهدافنا ، ونضالاتنا ، وأساليب إقامة تحالفاتنا . ولازالت روح النص الذى أصدرناه حية وفعالة ، وسوف نمضى على هديها فى تحركاتنا القادمة .

منذ ذلك الحين ، يتغير العالم على نحو بالغ السرعة ، ونحن نستشعر الحاجة لاتخاذ خطوة جديدة فيما يتعلق بعمليات صناعة قراراتنا ، والتنسيق فيما بيننا ، وإقامة تحالفاتنا ، والحاجة لوضع أجندة متطورة ، للقوى الواسعة ، والراديكالية ، والمتنوعة ، والدولية ،

والنسائية ، أجندة ضد التمييز وضد الامبريالية .

نحن الآن نريد بناء شبكة تربط بين تحليلاتنا ومواقفنا وبين تحركاتنا . يستلزم ذلك مشاركة فعالة لكل الحركات ، مع الوضع فى الاعتبار أن المنتديات الاجتماعية أشكال مستقلة عن الحكومات وعن الأحزاب السياسية (على النحو الموضح في ميثاق مبادئ المنتدى الاجتماعى العالمى) ، وأيضا احترام الاستقلال الذاتى للمنتديات الاجتماعية . هذه الشبكة يجب أن تتعزز وتتدعم بمساهمة كل النشطاء والفاعلين اجتماعيا ، والمشاركة بخبراتهم وممارساتهم الاجتماعية الجارية فى الواقع . بالاضافة إلى ذلك ، يجب أن يكون ذلك بالتوافق مع الأشكال المختلفة من التعبير السياسى ومنظمات الحركات الاجتماعية ، واحترام تنوع الأيديولوجيات والثقافات ..

نحن نستشعر الحاجة لانشاء شبكة للحركات ، على أن تكون سريعة الاستجابة ، ومرنة ، ومستدامة ؛ كما يجب أن تكون واسعة وتتميز بالشفافية . من الضرورى أن تتولى هذه الشبكة مسئولية تعزيز ودعم الأنشطة والفاعليات ، وتعزيز تنوع المشاركين فيها وتولى مسئولية التنسيق المطلوب . سوف تستهدف الشبكة تعزيز وإدارة حوار سياسى أكثر عمقا فيما بين الحركات فى كل أنحاء العالم ، وتسهيل القيام بالعمل المشترك ، وتعزيز مبادرة النشطاء الفعليين فى نضالهم من أجل المصالح الاجتماعية . ويجب أن تقوم الشبكة بعملها بشكل فعال وأن تكون أوسع انتشارا .

من أجل ذلك ، نحن نستهدف تشكيل مجموعة إتصال تكون بمثابة وسيلة وأداة لتحركاتنا الدولية ، والإعداد للاجتماعات ، وتطوير الحوار وإشاعة الديموقراطية فيما بيننا من خلال موقع على الانترنت وعبر البريد الالكترونى . يجب إقامة مجموعة الاتصال تلك خلال فترة تتراوح بين ستة أشهر وعام ، وسوف تصب فيها خبرات المؤيدين لشبكة الحركات الاجتماعية والشعبية المشكلة فى البرازيل .

هذا النظام الخاص بمجموعة الاتصال هو إجراء انتقالى يضمن الاستمرارية والمهمة الرئيسية لهذه المجموعة المؤقتة هى إتاحة الحوار بين الحركات الاجتماعية على النطاق العالمى لتحديد الاجراءات والبروتوكولات الواقعية للعمل المشترك . إنها عملية متطورة دوما . وسوف تكون اجتماعات شبكة الحركات الاجتماعية خلال التحرك الجماهيرى ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى كانكون فى سبتمبر ٢٠٠٣ ، هى أول متابعة لمجموعة الاتصال الجديدة . والمتابعة الثانية سوف تتم فى اجتماعات شبكة الحركات الاجتماعية ، التى تعقب اجتماع المنتدى الاجتماعى العالمى المنتظر عقده فى الهند فى ٢٠٠٤ ، من بين أشياء أخرى ، ستتولى مجموعة الاتصال مراجعة مدى فاعلية التنسيق ، والبحث عن

أساليب جديدة لتعزيزه . وسوف تضع مجموعة الاتصال فى اعتبارها أيضا متابعة كيفية التقدم من عام إلى آخر ، وكيفية التوسع لتشمل حركات قومية وإقليمية أخرى ، وشن الحملات الفكرية ، فى غضون ذلك ، نحن فى حاجة لحوار واسع بين المنظمات ، والحملات ، والشبكات من أجل ربط الأهداف والمشروعات ببعضها البعض بغية مزيد من الاستمرارية وإقامة بنية تمثيلية .

لدينا فى الأشهر القادمة مناسبات كثيرة لاختبار ، وتطوير ، وبناء هذه العملية من خلال حملاتنا وتحركاتنا .

نحن ندعو كل الشبكات ، والحركات الشعبية والاجتماعية لتوقيع هذا البيان خلال شهرين ، وإرسال توقيعها إلى :

mailto : movsoc@uol.com.br

قالوا

بعد ديوان أمل دنقل الثانى «تعليق على ما حدث» جاء ، عصر الانفتاح والسخرية الرسمية والإعلامية من كلمات النضال والجماهير والتحرير ، وصاحب ذلك اندلاع كلمة «الحداثة» عند الشعراء ،وعلى الرغم من أن «أمل» لم يكن فى شعره ناصريا أو يسارياً أو منغلقاً داخل خانة سياسية جاهزة، بل كان من رواد ثورة فى اللغة ، فقد اعتبره بعض حسنى النية مع بعض سيئى النية تقليديا ، ورفعوا شعار «أدونيسيون لا دنقليون» . ووضعت لغته المناوئه لمعنى كلمات الثورة والجماهير والقومية مع لغة الاتحاد الاشتراكى كأنهما شئ واحد. والحداثة فى الشعر المصرى ليس لها معنى محدد فهى حزمة من توجهات وأمنيات وادعاءات بعيدة عن الترابط والاتساق. ولها شعراء جاء بعضهم بالجديد والممتع وأضافوا الكثير فى إبداعاتهم ، وليس فى إعلانات الإيمان النظرية السطحية.

إبراهيم فتحى

قــالوا

أيتها العرافة المقدسة..

جئت إليك.. مثخنا بالطعنات والدماء

أزحف فى معاطف القتلى، وفوق الجثث المكدسة

منكسر السيف ،مغبر الجبين والأعضاء .

أسأل يا زرقاء..

عن فمك الياقوت ،عن نبوءة العذراء

عن ساعدى المقطوع.وهو ما يزال ممسكاً بالراية المنكسة

عن صور الأطفال فى الخوذات .ملقاه على الصحراء

عن جارى الذى يهم بارتشاف الماء

فيثقب الرصاص رأسه .فى لحظة الملامسة!

عن الفم المحشو بالرمال والدماء!!

أسأل يا زرقاء ..

عن وقفتى العزلاء بين السيف .والجدار!

أمل دنقل



أمل دنقل

عشرون عاما على الرحيل

آه.. ما أقسى الجدار
عندما ينهض في وجه الشروق
ربما ننفق كل العمر كي ننقب ثغرة..
ليمر النور للأجيال مرة..
ربما لو لم يكن هذا الجدار
ما عرفنا قيمة الضوء الطليق!

أمل دنقل

البورتريه بريشة الفنان: جودة خليفة واللوحة من معرض « فوق جدارية أمل دنقل» للفنان حامد العويضي